الأمم المتحدة

A/73/973*

الجمعية العامة

Distr.: General
12 September 2019
Arabic
Original: English

**الدورة الثالثة والسبعون**

البند ١٣١ من جدول الأعمال

**التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه**

## رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة الجمعية العامة

يشرفني أن أشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٥٢ بشأن التحقيق في الوفاة المأساوية للأمين العام الأسبق داغ همرشولد ومرافقيه في الرحلة الجوية SE-BDY ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

ووفقا للفقرة ١ من هذا القرار، قمتُ في عام ٢٠١٨ بإعادة تعيين محمد شندي عثمان شخصية بارزة كي يواصل استعراض المعلومات الجديدة المحتملة، بما فيها المعلومات التي قد تتيحها الدول الأعضاء، من أجل تقدير قيمتها الإثباتية وتحديد النطاق الذي ينبغي أن تشمله التحريات أو التحقيقات الإضافية، وإن أمكن، استخلاص نتائج من التحقيقات التي سبق إجراؤها. وأود أن أشير إلى أنني سبق أن عينت السيد عثمان بوصفه شخصية بارزة في عام ٢٠١٧ عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٦٠، وقبل ذلك، بصفته رئيس فريق الخبراء المستقل المعين عملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٤٦.

وفي القرار ٧٢/٢٥٢، طلبت الجمعية العامة إليّ موافاتها بإحاطة شفوية بشأن أي تقدم يحرز قبل نهاية الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين وإبلاغها قبل نهاية دورتها الثالثة والسبعين بأي تقدم آخر يحرز. وتجدر الإشارة إلى أنه استنادا إلى التقرير المؤقت المقدم من الشخصية البارزة، قدمتُ إحاطة شفوية إلى الجمعية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. والآن يشرفني أن أرفق طيه نسخة من تقرير الشخصية البارزة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن امتناني العميق للشخصية البارزة، وأن أشيد به على عمله الممتاز والتزامه الثابت.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

111019 101019 19-13394 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي هذا التقرير، تكرر الشخصية البارزة تأكيد استنتاجاتها السابقة، الواردة في تقريرها لعام ٢٠١٧ (A/71/1042). وأود أن أشير إلى أن الشخصية البارزة قد تلقت معلومات جديدة بشأن الأسباب المحتملة لتحطم الطائرة، وإلى حدوث أوجه تقدم في مجموع المعرفة ذات الصلة، أبرزها في المجالات التالية: (أ) قيام دول أعضاء بتنفيذ عمليات اعتراض محتملة للاتصالات ذات الصلة؛ (ب) قدرة قوات كاتانغا المسلحة أو غيرها على شن هجوم محتمل على طائرة الأمين العام (بما في ذلك الطائرات، فضلا عن المطارات ومهابط الطائرات)؛ (ج) وجود أفراد أجانب من جماعات شبه عسكرية، بما في ذلك طيارون، ومن أجهزة استخبارات في المنطقة. ووردت أيضا معلومات إضافية بشأن معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية، المشار إليه في سياق ما يسمى ”عملية سيليست“.

وعلى الرغم من أن الشخصية البارزة قد أحرزت تقدما كبيرا، كما يتضح في هذا التقرير، فمن الواضح أيضا أنه سيتعين مواصلة العمل بإلحاح متجدد، بغية استجلاء حقيقة الحادث المأساوي.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، في الفقرة ٥ من القرار ٢٥٢/٧٢، شجعت جميع الدول الأعضاء التي ربما تحتفظ بمعلومات مهمة ذات صلة بوفاة داغ همرشولد ومرافقيه أن تعين دون تأخير مسؤولا مستقلا رفيع المستوى لإجراء استعراض داخلي مكرس لمحفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية لتحديد ما إذا كانت توجد معلومات مهمة (المسؤولون المعيّنون المستقلون). ووفقا لما نص عليه القرار، خاطبت الشخصية المستقلة ١٤ من الدول الأعضاء بشأن هذه التعيينات. وعقب الإحاطة الشفوية التي قدمتُها إلى الجمعية وبناء على اقتراح من الشخصية البارزة، تواصلتُ أيضا مع بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بتعيينها لمسؤولين معيّنين مستقلين.

وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء والمسؤولين المعيّنين المستقلين والأفراد العاديين على تعاونهم مع الشخصية البارزة واستعدادهم لتقديم معلومات إضافية.

ويسرني أن أشير إلى أن الشخصية البارزة استنتجت أن تعاون الدول الأعضاء كان ممتازا بصفة عامة، وأن غالبية الدول الأعضاء امتثلت لنص وروح قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٧٢. وفي الوقت نفسه، خلصت الشخصية البارزة إلى ما يلي: (أ) لم تقم جميع الدول الأعضاء بتعيين مسؤول معيّن مستقل؛ (ب) لم تكن عمليات البحث شاملة في جميع الدول الأعضاء؛ (ج) يحتاج المسؤولون المعيّنون المستقلون إلى مزيد من الوقت؛ (د) لا يزال عبء الإثبات يقع على الدول الأعضاء لكي تبين أنها أجرت استعراضا كاملا لمحفوظاتها وسجلاتها، بما في ذلك محفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية.

وأحيطُ علما باستنتاجات الشخصية البارزة وأؤيد توصية الشخصية البارزة والأمم المتحدة بتعيين شخص مستقل لمواصلة العمل المضطلع به عمَلا بالولاية الحالية للشخصية البارزة. وأؤيد أيضا توصية الشخصية البارزة الرئيسية بأن يتم حث الدول الأعضاء الرئيسية التي ربما تحتفظ بمعلومات، مرة أخرى، على تعيين أو إعادة تعيين مسؤولين معينين مستقلين لتحديد ما إذا كانت توجد معلومات مهمة في محفوظاتها الأمنية والاستخبارية والدفاعية. وفي هذا الصدد، أؤيد اقتراح الشخصية البارزة بأن يواصل المسؤولون المعيّنون المستقلون عملهم ريثما تتم عمليات التعيين أو إعادة التعيين. وكما ذكرتُ من قبل، من أجل إثبات الحقيقة، نحن بحاجة إلى ضمان الاطّلاع الشامل على جميع المعلومات المتعلقة بهذا الحدث المأساوي.

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من القرار ٢٥٢/٧٢، أود أن أشير إلى أن الشخصية البارزة كانت، ولا تزال، تحظى بإمكانية الاطّلاع دون قيود على جميع سجلات ومحفوظات الأمم المتحدة وقد قامت في الواقع باستعراض عدد كبير من تلك السجلات. وأود أن أشير أيضا إلى أن جميع ملفات عملية الأمم المتحدة في الكونغو، التي تحتفظ بها الأمم المتحدة، أصبحت الآن متاحة للعموم، دون أي قيود[(١)]. وعلاوة على ذلك، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن الأمم المتحدة اضطلعت، توخيا للشفافية، بعملية رفع شامل للسرية، فرفعت السرية عن آلاف الملفات الإضافية المتعلقة بالكونغو.

وأخيرا، وبالإشارة إلى الفقرة ٦ من القرار ٢٥٢/٧٢، أؤيد توصية الشخصية البارزة بأن تواصل الأمم المتحدة العمل من أجل جعل الوثائق الرئيسية في التحقيق في وفاة داغ همرشولد متاحة للعموم من خلال إنشاء مجموعة وثائق إلكترونية متاحة إلكترونيا مكرّسة لهذا الغرض. ومن خلال عمل لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في عام ١٩٦١ ولجنة همرشولد في عام ٢٠١٣ وفريق الخبراء المستقل في عام ٢٠١٥ وتقرير الشخصية البارزة لعام ٢٠١٧، وكذلك هذا التقرير المقدم من الشخصية البارزة، تم جمع قدر كبير من السجلات. وأتاحت الأمم المتحدة جميع هذه الوثائق إلكترونيا. وبالإضافة إلى ذلك، في حالة عدم توفّر سجّلات معيّنة في المجموعة المكرّسة المتاحة إلكترونيا، ستواصل الأمم المتحدة اتصالاتها بالمؤسسات والأفراد الذين قد يحتفظون بسجلات ذات صلة بالمسألة.

وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الذي تم إحرازه، وأود أن أدعو كلا منا إلى مواصلة البحث عن الحقيقة على وجه الاستعجال. دعونا لا نتردد في هذا المنعطف الحاسم. وتظل مسؤوليتنا المشتركة هي السعي إلى معرفة الحقيقة الكاملة لما حدث في تلك الليلة المشؤومة من عام ١٩٦١. فنحن مدينون بذلك لداغ همرشولد ومرافقيه. بيد أننا مدينون بذلك إلى الأمم المتحدة أيضا. وإنني أرى أن هذا هو واجبنا المقدس وسأقوم بكل ما بوسعي لدعم هذا المسعى.

وإنني أدعو الجمعية العامة إلى أن تبقي المسألة قيد نظرها وأن تؤيد تقرير الشخصية البارزة وتوصياتها، على النحو المبين أعلاه.

*(توقيع)* أنطونيو **غوتيريش**

(١) يُستثنى من ذلك ٢٣ من الملفات التي لا تزال تحتفظ بمركز ”سري للغاية“، بما يتسق مع السياسات المعمول بها في الأمم المتحدة. واستعرضت الشخصية البارزة هذه الملفات البالغ عددها ٢٣ وأكدت في تقريرها أن أيا منها لا يتضمن أي معلومات تتعلق السبب المحتمل أو الأسباب المحتملة للحادث المأساوي أو تتصل بأي طريقة أخرى، سواء مباشرة أو غير مباشرة، بالظروف المحيطة بالحادث.

## كتاب إحالة

## رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الشخصية البارزة المعيّنة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٢/٧٢

بصفتي الشخصية البارزة المعينة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٢/٧٢، يشرفني أن أقدم تقريري بشأن الظروف والملابسات التي أفضت إلى الوفاة المأساوية للأمين العام السابق داغ همرشولد ومرافقيه.

وقد تشرفت بإعادة تعييني شخصية بارزة في عام ٢٠١٨ عملا بالقرار ٢٥٢/٧٢. وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني لما أتاحته لي هذه الفرصة من شرف النهوض بهذا التكليف الهام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الكبير، على النحو المفصل في تقريري الحالي، للتعاون الذي تلقيته من ممثلي الدول الأعضاء وموظفي الأمم المتحدة والأفراد العاديين. وعلى غرار السنوات السابقة، أعترفُ بأن هذه العملية لم تكن لتُستأنف أو تُجرى بطريقة ناجحة لولا الجهود الجبارة التي بذلها أولئك الأفراد الذين أسهموا بخبرتهم ومعلوماتهم بسخاء ودون قيود. ويتم التنويه بهم بالاسم في تقريري. كما أود مرة أخرى أن أعرب عن عميق احترامي لأسر الذين قضوا ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ في خدمة الأمم المتحدة.

وبداية، أود أن أشير إلى أن تقرير عام ٢٠١٧ خلص إلى أن عبء الإثبات قد انتقل إلى الدول الأعضاء كي تظهر أنها أجرت استعراضا كاملا للسجلات والمحفوظات التي في عهدتها أو حيازتها. وقد أُحرز تقدم كبير في إطار الولاية الحالية، رغم أن هذا العبء لم يتم الوفاء به من جانب جميع الدول الأعضاء الرئيسية. وباتت المسألة الآن تشبه الأحجية، فكلما تم الكشف عن المزيد من المعلومات والحصول عليها، كلما أصبحت الصورة أكثر وضوحا. فالمعلومات التي لم تكن تبدو مهمة بمعزل عن غيرها تصبح ذات دلالة؛ وفي الوقت نفسه، فإن المعلومات التي تم الحصول عليها تُظهر ما لا يزال ناقصا من الصورة الكاملة.

وقامت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٢/٧٢، في جملة أمور، بحث جميع الدول الأعضاء على أن تفرج عن أي سجلات ذات صلة موجودة بحوزتها، وشجعتها على ضمان رفع السرية عن السجلات التي ظلت سرية لأكثر من ٥٠ عاما بعد وقوع الحادث، أو إتاحتها للاستعراض. وتعزيزا لتلك الأهداف وعقب الشروط الصريحة المنصوص عليها في القرار، طلبتُ في عام ٢٠١٨ إلى ١٤ من الدول الأعضاء تعيين مسؤول مستقل رفيع الرتبة (مسؤول معيَّن مستقل) لإجراء استعراض داخلي مكرس لمحفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية. وانطوى جزء كبير من العمل الذي جرى في إطار ولايتي على التفاعل مع الدول الأعضاء ومسؤوليها المعيّنين المستقلين، وهي عملية تكللت بالنجاح إلى حد كبير. وتناقش هذه الرسالة التفاعلات مع بعضٍ من الدول الأعضاء الـ ١٤، على الرغم من أن جميعها مفصّل بالكامل في تقريري، الذي يشمل في المرفقات جدولا يبين حالة التعيينات.

وعملا بالقرار ٢٥٢/٧٢، طلبتُ إلى كل من المسؤولين المعيّنين المستقلين تقديم تقرير يتضمن موجزا لنتائج عمليات البحث التي اضطلعوا بها، وكذلك أيِّ ترتيبات تم وضعها من ترتيبات السرية اللازمة. وفي الحالات التي استلزمت أي مستوى من السرية، وُضعت ترتيبات مقبولة من الطرفين؛ وبإمكاني أن أؤكد، مع ذلك، أنه لم يتم حجب أي سبب جوهري لتحطم الطائرة. وقد استعرضتُ الكمية الكبيرة من المعلومات الواردة نتيجة عمل المسؤولين المعيّنين المستقلين، وكذلك قدرا كبيرا من المعلومات الواردة من فرادى الباحثين، والتمستُ رأي الخبراء عند الاقتضاء. وتخضع هذه المعلومات

للتحليل في تقريري، وقد قدَّرتُ قيمتها الإثباتية مصنفا تلك القيمة بين المنعدمة والضعيفة والمتوسطة والقوية، عند الاقتضاء.

وأودّ أن أشير أيضا إلى أنه حيثما كان هناك استنتاج في تقرير عام ٢٠١٧ بشأن فعل يُعزى إلى دولة من الدول الأعضاء، فإن بعض الدول الأعضاء اغتنمت الفرصة لتقديم إيضاحات، أخذتُها في الاعتبار. وحيثما كان هناك استنتاج في تقرير عام ٢٠١٧ بشأن فعل يُعزى إلى دولة عضو ولم تقدَّم أي إيضاحات أو معلومات إضافية، فقد اعتبرتُ هذا الاستنتاج معززا.

وقد حدثت تطورات في مجموع المعرفة ذات الصلة، ولا سيما في مجالات عمليات اعتراض محتملة للاتصالات ذات الصلة قامت بها دول أعضاء؛ وقدرة قوات كاتانغا المسلحة على شن هجوم محتمل على طائرة الأمين العام؛ ووجود أفراد أجانب من جماعات شبه عسكرية ومن أجهزة استخبارات في المنطقة؛ وغيرها من المعلومات ذات الصلة بالسياق والمحيطة بأحداث عام ١٩٦١. واستطعتُ أن أتوصل إلى بعض الاستنتاجات التي أقدمها في هذا التقرير لكي تقوموا باستعراضها. ويتضمن تقريري وصفا كاملا لتفاصيل تعامل كل دولة من الدول الأعضاء مع عملية تعيين المسؤولين المستقلين.

وامتثلت الأغلبية الكبرى من الدول الأعضاء لنص الرسالة وروح الطلب بإجراء استعراض داخلي مكرّس لمحفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية من خلال عمل مسؤوليها المعيّنين المستقلين. وبرأيي، فإن العمل الذي أُنجز قد يعتبر نجاحا وخطوة بناءة في البحث عن حقيقة الحادث المأساوي. وأدى العمل إلى اكتشاف معلومات جديدة ذات صلة والكشف عنها، بما في ذلك شهادة الشهود والمواد الوثائقية والصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو. وقد أُحرز تقدم هام على صعيد استعراض المعلومات ذات الصلة التي تم الكشف عنها، وعلى صعيد إظهار الأماكن الذي يُرجّح بشكل كبير أن توجد فيها معلومات إضافية، وذلك على نحو دقيق ومحدد.

وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء على تعاونها وما قدمته من مساعدة، ولكني أود أن أعرب عن تقديري العميق بشكل خاص للدول التي عينت مسؤولين يمكن اعتبارهم فعلا مستقلين ورفيعي المستوى والذين تم تيسير عملهم باستصدار التصاريح اللازمة وبالتعاون معهم على النحو اللازم بما يمكنهم من وضع بيان منهجي وشامل لعمليات البحث التي قاموا بها. وأود خصوصا أن أثني على بلجيكا وزمبابوي والسويد وفرنسا لعمق وحجم العمل الذي اضطلع به مسؤولوها المعيّنون المستقلون. فقد قامت هذه الدول الأعضاء باستعراض وتوفير معلومات كان الكشف عنها قد يُعتبر في السابق ضارا بمصالحها، ولا سيما بالنظر إلى السياق التاريخي الذي يشمل إنهاء الاستعمار في الفترة ذات الصلة. كما أني ممتن بشكل خاص للعمل الذي أنجزه المسؤولون المعيّنون المستقلون لألمانيا والبرتغال وزامبيا وكندا. ولئن كانت عمليات البحث التي تعيّن على تلك الدول الأعضاء القيام بها شملت في بعض النواحي قدرا أقل من المواد المحتملة، فإن هذه الدول شاركت أيضا في العملية المطلوبة منها بالطريقة نفسها وقدمت معلومات هامة.

كما أن عمل المسؤولين المعيّنين المستقلين من جميع الدول الأعضاء المذكورة أعلاه على وجه الخصوص قد أسهم في السجلات، وساعدني في الاضطلاع بولايتي وقدم نقطة مرجعية لأنواع عمليات البحث التي يجب القيام بها. وإنني أدين بالشكر إلى المسؤولين المعينين المستقلين، الذين أظهروا في جميع الأوقات التزاما وروحا من الزمالة في جميع تفاعلاتنا. وألاحظ أيضا أنه، على الرغم من أن ولايتي الحالية

قد انتهت الآن، قد تجد الدول الأعضاء أنه من المفيد أن تواصل العمل من خلال الآلية التي شكلها مسؤولوها المعيّنون المستقلون، استنادا إلى المسائل المحددة في هذا التقرير.

وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم مشجع، فإننا لم نصل بعد إلى مرحلة يمكننا القول فيها إن عمليات البحث كانت شاملة في جميع الدول الأعضاء. وعلى النحو المبين في تقريري، فإن بعض الدول الأعضاء لم ترد بشكل جوهري على الاستفسارات أو يبدو أنها استنتجت أن محفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية لا يمكن أن تتضمن معلومات ''ذات صلة''، إذ أنها ليست في الأحوال العادية محفوظات تتيح أطرها القانونية الرجوع إليها. وأعتقد أن هذه الصعوبات يمكن التغلب عليها، بل وينبغي ذلك، بالنظر إلى الظروف الفريدة لهذه المسألة. وفيما يتعلق بالدول الأعضاء التي أقترح عليها بكل احترام أن تزيد مشاركتها، أود أن أشير إلى ما يلي.

أجرت جنوب أفريقيا تعيينا في أيار/مايو ٢٠١٩، بعد ما بذلتموه من التماسات أنا في غاية الامتنان لها. وعلى الرغم من أن هذا التعيين جاء بعد نحو ١٥ شهرا من طلبي الأولي وعقب الموعد النهائي لتقارير المسؤولين المعينين المستقلين الآخرين، فإنها تظل خطوة إيجابية أود أن أعرب عن امتناني لها. ومع ذلك، ففي الفترة بين أيار/مايو ٢٠١٩ وتاريخ تقديم هذا التقرير، لم ترد أية معلومات إضافية.

وأجرت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أيضا تعيينا في أيار/مايو ٢٠١٩، عقب الالتماسات التي بذلتموها. وعلى الرغم من أن هذا التعيين جاء بعد نحو ١٥ شهرا من طلبي الأولي وعقب الموعد النهائي لتقارير المسؤولين المعينين المستقلين الآخرين، فإنه يشكل أيضا خطوة إيجابية أود أن أعرب عن امتناني لها. ووردت رسالة من المسؤول المعيّن المستقل من المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٩ تؤكد أن جميع الوثائق التي تحتفظ بها الحكومة البريطانية والتي تتضمن معلومات ذات صلة بالتحقيق قد تم تحديدها بالكامل وتقديمها. بيد أنه لم يتم الرد على الاستفسارات المفصلة التي أحلتُها، على النحو المبين في تقريري. وإنني أرى أن المسائل التي فصّلتها في مراسلاتي مع المسؤول المعيّن المستقل وتلك الواردة في هذا التقرير قد تكون مجالا خصبا للنظر فيه مستقبلا.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، أشعر بالامتنان لإجراء تعيين في عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩، علمتُ أن ثمة عمليات بحث جارية، ولكن لم ترد ردود على استفساراتي الموضوعية وطلباتي بالحصول على معلومات محددة.

وفيما يتعلق بالاتحاد الروسي، فإنني ممتن للعلم بأنه قد أجرى عمليات بحث في المحفوظات الاستخبارية والأمنية والدفاعية؛ ومع ذلك، لم يتم تعيين مسؤول معين مستقل ولم تُذكر تفاصيل عمليات البحث عن المعلومات. وعلى الرغم من عدم وجود معلومات دقيقة لدي تفيد بأن الاتحاد السوفياتي السابق كان على علم بالأحداث المحددة، باعتباره جهة فاعلة هامة في المنطقة في ذلك الوقت، سيكون من المفيد بشكل كبير، لأغراض الاكتمال والاتساق، كفالة إجراء الاتحاد الروسي لاستعراض كامل ودقيق، وفقا للإطار المطلوب.

أما الأسباب التي تجعل تعاون الدول الأعضاء المذكورة أعلاه يتسم بأهمية خاصة، فهي أنه تبيّن من معلومات قائمة محددة ومن السجلات التاريخية أنه من شبه المؤكد أن جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تحتفظ بمعلومات غير منشورة. ويمكننا القول بعبارات عامة إن تلك الدول الأعضاء قامت، في المنطقة ذات الصلة وقرابة شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦١، بإنشاء أو استلام سجلات ناجمة عن

عمليات اعتراض لاتصالات الأمم المتحدة وغيرها من الاتصالات، أو كان لديها مصادر استخبارية وأمنية ودفاعية ضالعة في الأحداث المعنية و/أو شهدتها عرَضا و/أو كانت ترصدها (دون أن يتم الكشف عن تقاريرها أو معلوماتها الأخرى)، و/أو تفاعل أفرادها مع الاستخبارات الأجنبية ومع القوات شبه العسكرية داخل كاتانغا. وتشير الأدلة إلى أن واحدة على الأقل من هذه الدول الأعضاء حاولت التأثير على التحقيقات التي جرت في الفترة ١٩٦٢/١٩٦١ بحيث تخلص إلى استنتاج مفاده أن الحادث كان نتيجة ''خطأ اركبته الطيار''، مما يولّد المزيد من الزخم لالتماس الشفافية الآن. ومن الممكن أيضا أن تكون هناك معلومات ذات صلة في محفوظات الاتحاد السوفياتي السابق.

وبالتالي، فإن السجلات التاريخية تسمح لنا أن نقول بثقة أن هذه الدول الأعضاء لا بد أن تكون قد أنشأت أو استلمت سجلات ذات صلة بالقضية. فعلى سبيل المثال، ثمة تقارير وبيانات لبعض عناصرها الاستخبارية قد أتيحت للعموم أو عُثر عليها في محفوظات خاصة، وتشير المراسلات الدبلوماسية إلى أن ثمة معلومات قد أُرسلت أيضا إلى وكالات الاستخبارات لأغراض المتابعة. وبالنظر إلى ما نعرفه عن سياسات الدول الأعضاء وأصولها ومعداتها وأفرادها في المنطقة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى دورها في الكونغو والمنطقة، ومع الأمم المتحدة، لا بد أن هناك سجلات قد أنشئت لاتصالات تم اعتراضها أو سماعها عرضا. ولا بد أن تقارير سرية تستخدم أصول ومصادر استخبارية قد أعدت مباشرة بعد الحادث عندما تبين أن طائرة الأمين العام قد تحطمت. وعلى الرغم من ذلك، لم تقدَّم أي معلومات من هذا القبيل؛ وباستثناء وثيقة وحيدة تتألف من صفحة واحدة أشرتُ إليها في تقريري، لم تقدم أي من هذه الدول الأعضاء أي معلومات على الإطلاق في عام ٢٠١٨ أو ٢٠١٩ استجابة للقرار ٢٥٢/٧٢.

والمعلومات من النوع المطلوب هي الحلقة المفقودة التي تجعل الصورة الحالية غير كاملة، وغيابها الواضح من السجلات يعني أنه لا يمكن التوصل بعد إلى استنتاجات بشأن أسباب الحادث. كما أن الاستمرار في حجب معلومات يجب أن تكون موجودة لا يؤدي إلا إلى تأجيج نظريات المؤامرة بشأن ما قد حدث. وقد اعتبرتُ أن جزءا من دوري يكمن في محاولة دحض هذه النظريات عند اللزوم. وبما أن التفاعلات مع الدول الأعضاء المذكورة أعلاه لا تزال غير نهائية، أدرجتُ في المرفقات رسالة أخيرة إلى كل منها لتحديد المجالات التي لا تزال تتعين معالجتها. وأودّ أن أشير إلى أن هذا يتسق مع الممارسة التي اعتمدها فريق الخبراء المستقل في عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بموضوع الكشف عن معلومات حساسة، فقد تم بالطبع التسليم صراحة بأن الدول الأعضاء لديها مصالح أمنية مشروعة تتطلب منها التعامل مع المعلومات الأمنية والاستخبارية والدفاعية بأقصى قدر من الحيطة. بيد أنه تأكّد علنا، من التحقيقات التي أجرتها الدول الأعضاء ومن أفراد استخباراتها السابقين، أنه كان لديها معلومات استخبارية وأفراد وأصول أخرى في وسط أفريقيا لدعم أهدافها السياسية في العقود التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن ملابسات حادث تحطم الطائرة التي أودت بحياة الأمين العام داغ همرشولد ومرافقيه منذ حوالي ٦٠ عاما لملابسات فريدة وقد وقعت في سياق عالمي تغير منذ وقت طويل. وبناء على ذلك، فإنه لا يُعقَل أن يقال إن العملية الحالية سوف تشكل بالضرورة سابقة تُستخدم في المستقبل، أو أن الامتثال لها سوف يعرّض الأمن للخطر. وإذا تبيّن بعد إجراء عملية استعراض شفافة للمحفوظات أنها لا تتضمن أي معلومات ذات صلة – بحسب التعريف الواسع وغير التقني لعبارة ''ذات صلة'' التي اقترحتُها في تقريري – فإن هذه العملية قد تُختتم بإجراء تقييم على أساس المعلومات الموجودة.

والآن، وقد بُذلت جهود كبيرة وتم الحصول تدريجيا على معلومات جديدة وذات صلة منذ صدور التقرير الهام للجنة همرشولد في عام ٢٠١٣، لا يزال هناك واجب وأسباب وجيهة تملي على المجتمع الدولي ألا يسمح بأن يصبح البحث عن الحقيقة طي النسيان أو أن يعفي عليه الزمن فهناك مؤشرات ذات دلالة بشأن ثغرات يمكن تحديدها في المعلومات المتاحة المتعلقة بظروف وملابسات الحادث المأساوي وأسبابه المحتملة، التي يمكن في حدود المعقول تضييق نطاقها أو تفسيرها بما فيه الكفاية بفضل معلومات يحتمل أن تكون ذات صلة، ولكن لم يُفصح عنها بعد، من جانب الدول الأعضاء.

وبناء على ذلك، ودون المساس بالصلاحيات الممنوحة لكم باعتباركم الأمين العام والقرار النهائي للجمعية العامة، استنادا إلى الاعتبارات السابقة، يتضمن تقريري أربع توصيات متوافقة فيما بينها وتعزز إحداها الأخرى. وهذه التوصيات هي: (أ) أن تقوم الأمم المتحدة بتعيين شخص مستقل لمواصلة العمل المضطلع به عمَلا بالولاية الحالية للشخصية البارزة؛ (ب) أن يتم حث الدول الأعضاء الرئيسية مرة أخرى على الإبقاء على المسؤولين المستقلين والرفيعي المستوى (المسؤولون المعينون المستقلون) أو تعيين مسؤولين من هذا القبيل لتحديد ما إذا كانت توجد معلومات ذات صلة في محفوظاتها الأمنية والاستخبارية والدفاعية. ومن ناحية مثالية، ينبغي أن يستمر هذا العمل حتى قبل أن تعيّن الأمم المتحدة شخصا مستقلا، بالإشارة إلى المراسلات الواردة في مرفقات هذا التقرير؛ (ج) أن يُطلب إلى أي شخص مستقل يُعيّن من قِبلكم أن يستنتج، في نهاية ولايته، ما إذا كانت الدول الأعضاء قد امتثلت للعملية التي حددتها الجمعية العامة، بما في ذلك تكوين ملاحظة بشأن ما إذا كان يمكن استخلاص أي استنتاج نتيجة لعدم الامتثال؛ (د) أن تواصل الأمم المتحدة العمل من أجل جعل الوثائق الرئيسية للتحقيقات التي جرت في الآونة الأخيرة متاحة للعموم من خلال مجموعة وثائق مخصصة متاحة إلكترونيا.

وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن تقرير عام ٢٠١٧ خلص إلى أنه من غير المستبعد أن يكون هجوم خارجي أو تهديد خارجي سببا لتحطم الطائرة وأن عبء الإثبات قد انتقل إلى الدول الأعضاء كي تثبت أنها أجرت استعراضا كاملا للسجلات والمحفوظات التي في عهدتها أو حيازتها. والعمل الذي اضطلعتُ به في إطار الولاية الحالية لا يوفر أسبابا لزعزعة أي من الاستنتاجين، ذلك أن عبء الإثبات المبيّن لم يتم النهوض به بالكامل بعد. وإني أرى أن هذا العبء ينبغي أن يظل مسندا إلى أن تقتنع الجمعية العامة بأنه قد تم النهوض به بالقدر الكافي عن طريق الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالسبب المحتمل أو الأسباب المحتملة للحادث المأساوي.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن الكثير من التقدم قد أحرز في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وليس من الضروري في هذه المرحلة تحديد ما إذا كان ينبغي استخلاص استنتاج بأن عدم التعاون يمكن أن يعتبر بمثابة تستّر. غير أنه في السياق الذي يقع فيه عبء الإثبات بصورة غير متماثلة على بعض الدول الأعضاء، وحيث يبدو من المحتمل جدا وجود معلومات محددة ومهمة غير مفصح عنها، من الأهمية بمكان تشجيع جميع الأطراف على التعامل بشفافية. وبدون التأكد من أن جميع المعلومات المتعلقة بالتوصل إلى استنتاج قد تم الكشف عنها أو الاطلاع عليها، لا يمكن التوصل بثقة إلى استنتاج من هذا القبيل؛ وهذه حالة استمرت لمدة ٥٨ سنة.

وقد يلاحَظُ أن السويد كأمة قد تضررت كثيرا من الأحداث المأساوية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، ذلك أن داغ همرشولد و ٨ آخرين من الأشخاص الـ ١٦ الذين قضوا في الكارثة هم سويديون، بما في ذلك أفراد الطاقم، الذين كانوا يقودون طيارة تملكها شركة سويدية. وكانت السويد،

شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، مساهما رئيسيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك الوقت، ولا سيما عملية الأمم المتحدة في الكونغو. ولكن كما أوضح الأمين العام داغ همرشولد نفسه على نحو قاطع، فإنه لم يكن يمثّل دولة عضوا واحدة، أو كتلة إقليمية أو سياسية واحدة، أو إيديولوجية واحدة. بل كان ينادي بالمفهوم القائل بأنه بغض النظر عن القوة النسبية، فإن جميع الأمم كبيرها وصغيرها يجب أن يُساءل عن الالتزام ببعض المبادئ الأساسية، المطبّقة على قدم المساواة، وكان يجسد هذا المفهوم. وإننا مدينون لذكرى ومسيرة أميننا العام الثاني الموقّر ومرافقيه وأسرهم، ولمفهوم وجود أمم متحدة قوية ومستقلة، بأن نضاعف الجهود المبذولة وأن نسخرها من أجل البحث عن الحقيقة الكاملة لما حدث فوق ندولا في أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

*(توقيع)* محمد شندي **عثمان**
الشخصية البارزة

# موجز تنفيذي

## ألف – مقدمة

١ – في ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، تحطمت طائرة مستأجرة من طراز DC-6 كانت مسجلة تحت اسم الرحلة الجوية SE-BDY بعد منتصف الليل مباشرة بالقرب من ندولا، فيما كان يسمى آنذاك روديسيا الشمالية. وقد لقي داغ همرشولد، الأمين العام الثاني للأمم المتحدة، و ١٤ من مرافقيه البالغ عددهم ١٥ مصرعهم في الحال، وتوفي الناجي الوحيد متأثرا بجراحه بعد الحادث بستة أيام. وفي الأعوام الـ ٥٨ التي انقضت منذ تحطم الطائرة، استكشفت مجموعةٌ من التحقيقات فرضيات مختلفة لحادث التحطم، منها تعرض الطائرة لهجوم جوي أو أرضي أو لتهديد خارجي آخر (”هجوم أو تهديد خارجي“) والعمل التخريبي والاختطاف والخطأ البشري. وعقب التحقيقين اللذين أجرتهما روديسيا في عام ١٩٦١، خلصت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة إلى عدم تمكنها من العثور على ما يدعم أو يستبعد أياً من الفرضيات المختلفة التي طُرحت كسبب لحادث التحطم. ونتيجة لذلك، تركت الجمعية العامة باب مواصلة النظر في المسألة مفتوحا في عام ١٩٦٢ بطلبها من الأمين العام أن يبلغها بأي أدلة جديدة قد تظهر.

٢ – وقامت لجنة الحقوقيين المعنية بالتحقيق في وفاة داغ همرشولد (لجنة همرشولد)، وهي هيئة طوعية خاصة مؤلفة من أربعة حقوقيين مرموقين، بإعداد تقرير في عام ٢٠١٣ أدى إلى قيام الجمعية العامة بإنشاء فريق خبراء مستقل في عام ٢٠١٥ لفحص وتقدير القيمة الإثباتية للمعلومات الجديدة المتصلة بالحادث المأساوي. واستبعد الفريق المستقل، الذي كنت رئيسه، فعليا بعض الفرضيات المتعلقة بأسباب حادث التحطم، ولكنه أوصى في النهاية بإجراء مزيد من التحريات أو التحقيقات. وتم تعييني شخصية بارزة في عام ٢٠١٧ وقمتُ بإعداد تقرير عن التطورات (تقرير عام ٢٠١٧)، وأعيد تعييني في المنصب نفسه في عام ٢٠١٨. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٢/٧٢، شمل نطاق ولايتي بصفتي شخصية بارزة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ استعراض المعلومات الجديدة المحتملة وتقدير قيمتها الإثباتية. كما تضمن تحديد النطاق الذي ينبغي أن تشمله أي تحريات أو تحقيقات إضافية، وإن أمكن، استخلاص استنتاجات من التحقيقات التي سبق إجراؤها. ويصف هذا الموجز التنفيذي المعلومات الرئيسية الواردة في تقريري لعام ٢٠١٩ المقدم إلى الأمين العام (تقرير عام ٢٠١٩).

## باء – الولاية الحالية وتقرير عام ٢٠١٩

٣ – توصل تقرير عام ٢٠١٧ إلى بعض الاستنتاجات، ولكنه لم يتمكن من الرد على السؤال الأساسي المتعلق بسبب تحطم الطائرة، وتضمّن إشارة إلى أنه من الواضح أنه لم يُكشف عن جميع المواد ذات الصلة وبالتالي تعذّر التوصل إلى نتيجة حاسمة. وخلص التقرير إلى أن عبء الإثبات قد انتقل إلى الدول الأعضاء كي تظهر أنها أجرت استعراضا كاملا للسجلات والمحفوظات التي في عهدتها أو حيازتها. وعقب الشروط الصريحة المنصوص عليها في القرار ٢٥٢/٧٢، طلبتُ في عام ٢٠١٨ إلى ١٤ من الدول الأعضاء تعيين مسؤول مستقل رفيع الرتبة (مسؤول معيَّن مستقل) لإجراء استعراض داخلي مكرس لمحفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية. وهذه الدول الأعضاء الـ ١٤ هي الاتحاد الروسي، وألمانيا، وأنغولا، والبرتغال، وبلجيكا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، والسويد، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

وترد كامل تفاصيل التفاعلات مع هذه الدول في تقرير عام ٢٠١٩ الذي يتضمن في المرفقات جدولا يبين حالة تعيينات المسؤولين المعيّنين المستقلين.

٤ - وكانت عملية التفاعل مع الدول الأعضاء ومسؤوليها المعيّنين المستقلين في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ناجحة إلى حد كبير. وشاركت غالبية الدول الأعضاء في العملية التي طلبَتها الجمعية العامة. وقد وردت معلومات جديدة هامة من مصادر تابعة لدول أعضاء ولجهات من غير الدول الأعضاء وحصلت تطورات في مجموع المعارف ذات الصلة. وحدث ذلك خصوصا في مجالات عمليات اعتراض محتملة أجرتها دول أعضاء لاتصالات ذات صلة بالقضية؛ وقدرة القوات المسلحة على شن هجوم محتمل على طائرة الأمين العام؛ وتواجد أفراد أجانب من جماعات شبه عسكرية ومن أجهزة استخبارات في المنطقة؛ وغيرها من المعلومات المتصلة بسياق أحداث عام ١٩٦١.

٥ - وعلى الرغم من حدوث تعاون فني على نطاق واسع، فقد تم حجب هذا التعاون من جانب بعض الدول الأعضاء الرئيسية، على النحو المفصل في تقرير عام ٢٠١٩. وبدون التأكد من استعراض جميع المعلومات المتعلقة بالتوصل إلى استنتاج بشأن السبب أو الأسباب التي أدت في نهاية المطاف إلى التحطم، لا يمكن التوصل بثقة إلى استنتاج من هذا القبيل.

## جيم - المسائل التي تُعتبر مثبتة

٦ - من أجل توفير قائمة مرجعية موحدة، أورد موجزا للمسائل التي يبدو أنها قد أُثبتت على أساس المواد التي استُعرضت حتى وقت إعداد تقرير عام ٢٠١٩ وبما يشمله. وتتضمن هذه القائمة غير الحصرية مسائل ذات صلة محتملة بالنظر في هذا الموضوع في المستقبل. وفي هذا الصدد، ألاحظ أنه حيثما تم التوصل إلى استنتاج في تقرير عام ٢٠١٧ بشأن فعل يُعزى إلى إحدى الدول الأعضاء، فقد أُعطيت الدول الأعضاء فرصة للرد على هذا الاستنتاج في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ورد بعض الدول الأعضاء على هذه المسائل، وقد أخذتُ ردودها في الاعتبار في تقرير عام ٢٠١٩. وحيثما كان هناك استنتاج في تقرير عام ٢٠١٧ بشأن فعل يُعزى إلى دولة عضو ولم تقدِّم هذه الدولة العضو أي إيضاحات أو معلومات إضافية، فقد اعتبرتُ هذا الاستنتاج معززا.

٧ - ولا يُتوخى من هذا الموجز حصر جميع المعلومات ذات الصلة، بل تبيان المجالات حيث تشير خطوط التحقيق إلى ضرورة القيام بالمزيد من العمل. وتوخيا للإيجاز، ترد أدناه المسائل التي يبدو أنها أُثبتت على أساس المعلومات الحالية، دون إشارة مفصلة إلى المواد الداعمة. ولتكوين فهم تام للموضوع، ينبغي الرجوع إلى تقريري عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٩ والمواد التي تم تحليلها فيهما بالكامل.

### ١ - معلومات أساسية

٨ - رغم أن تحقيقات الفترة ١٩٦٢/١٩٦١ قد ساهمت بشكل كبير في السجل التاريخي للقضية، فقد شابتها أوجه قصور كبيرة. فعلى وجه الخصوص، ضاعت فرصة واعدة بعدم إعطاء شهادات الشهود المحليين الاعتبار الواجب. كما أن نظر التحقيقات السابقة في الفرضيات المحتملة وخصوصا فرضية تسبب هجوم أو تهديد خارجي في تحطم الطائرة لم يكن مكتملا. فهذه التحقيقات لم تولِ الاعتبار الكافي لجملة مسائل من بينها سياق أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٦١، بما في ذلك وجود نزاع مسلح اشتمل على أطراف مختلفة، من بينها الأمم المتحدة. فالمنطقة التي كانت الطائرة SE-BDY متوجهة إليها كانت بالتالي في

حالة عسكرة شديدة، مع وجود عمليات عسكرية على جانبي الحدود بين الكونغو وروديسيا الشمالية. وتم تجميع قوات كبيرة في حالة تأهب وجهوزية للقتال.

٩ - وثمة شاغل آخر يتعلق بالتحقيقات الأولية التي جرت في الفترة ١٩٦٢/١٩٦١ ألا وهو أنه يبدو من المثبت أن ثمة مسؤولين بريطانيين ومسؤولين من روديسيا الشمالية حاولوا التأثير على نتائج تلك التحقيقات بحيث تخلص إلى أن الحادث وقع نتيجة خطأ ارتكبه الطيّار، لا نتيجة تدخل خارجي من أي نوع.

## ٢ - الاستنتاجات المتعلقة بسبب حادث التحطّم

١٠ - لقد أسفرت كل من المراحل المستمرة للعملية الأخيرة عن العثور على أدلة حُجبت عن التحقيقات المبكرة، أو أغفلت تلك التحقيقات النظر فيها لأسباب أخرى. ومن مجمل المعلومات المتوفرة، يبدو من غير المستبعد أن يكون هجوم أو تهديد خارجي سببا في تحطم الطائرة، سواء عن طريق هجوم مباشر يؤدي إلى تحطم الطائرة SE-BDY أو التسبب في تشتت لحظي لانتباه الطيارَيْن. فالظروف والموارد كانت مهيأة بحيث يمكن المباشرة بهجوم وكانت هناك معرفة مسبقة واسعة الانتشار بأن همرشولد سيسافر إلى ندولا في تلك الليلة. وأفاد العديد من شهود العيان (بمن فيهم ٩ من شهود العيان الـ ١٢ ''الجدد'' الذي نظر الفريق المستقل في شهاداتهم) بأنهم شاهدوا أكثر من طائرة واحدة في الجو و/أو أن الطائرة الأخرى ربما كانت طائرة نفاثة و/أو أن الطائرة SE-BDY كانت النيران مشتعلة فيها قبل تحطمها و/أو أن الطائرة SE-BDY تعرضت لإطلاق النار أو حدث اشتباك مؤثر معها بطريقة أخرى من جانب طائرة أخرى. ورغم صعوبة تنفيذ هجوم على الطائرة SE-BDY فإنه يظل ممكنا بالنظر إلى الظروف السائدة.

١١ - وتعذّر الاستنتاج ما إذا كان سبب تحطم الطائرة هو عمل تخريبي، ويعزى ذلك جزئيا إلى الصعوبات التي تواجه الحصول على الوثائق ذات الصلة في جنوب أفريقيا.

١٢ - وبالنظر إلى استنتاجات الخبراء الطبيين، يبدو أن سبب وفاة جميع ركاب الطائرة SE-BDY قد حُدِّد على نحو مناسب وفي الوقت المناسب. وبالتالي، من المنطقي الخلوص إلى أن بالإمكان رفض الادعاءات الأخرى بشأن أسباب الوفاة، ومنها أن همرشولد قد اغتيل قبل تحطم الطائرة أو بعد نجاته منه.

١٣ - وفيما يتعلق بالعوامل البشرية، أشار تحليل معاصر إلى أن الطيار، هالونكويست، قد حصل على فرصة كافية للراحة قبل رحلة الطائرة SE-BDY ولكن هذا الأمر لا ينطبق على ثلاثة من أفراد طاقم الطائرة الأربعة. وبالتالي، ربما يكون الإرهاق قد أثر في قدرة الطيار المعاون ومهندس الطيران في الطائرة SE-BDY، بما في ذلك قدرتهما على الاستجابة حال نشوء ظرف غير متوقع. واستنادا إلى التقارير الطبية الأولية، بما في ذلك الاستنتاجات الأولية المتعلقة بالسُمِّية وإلى آراء الخبراء المستقلين التي طُلبت في عام ٢٠١٧، لا يوجد دليل يثبت أن أيا من الطيارين أو أفراد الطاقم كان تحت تأثير المخدرات أو الكحول.

١٤ - وعلى مر السنين، قُدمت اقتراحات بشأن حدوث عطل ميكانيكي أو أعطال أخرى، بما في ذلك تعطل مقاييس الارتفاع، واستخدام ضبط الخيارات الخاطئ لمقاييس الارتفاع (الضغط البارومتري المعدل حسب مستوى سطح البحر)، واستخدام خرائط غير صحيحة للهبوط أو تسرّب غاز. غير أنه قد تم، على ما يبدو، دحض هذه الفرضيات استنادا إلى مبررات كافية.

١٥ - وبطبيعة الحال يظل من الممكن أن يكون الحادث قد نجم عن خطأ الطيار، رغم خبرة الطاقم وما توفّر بخلاف ذلك من ظروف عادية قبل الاقتراب من الهبوط. غير أنه سيلزمنا، قبل الخلوص إلى هذه النتيجة، أن نتيقّن من أن جميع الأدلة المحتملة قد تم استعراضها. وسيكون من غير السليم منطقيا التوصل إلى استنتاج مفاده أنه لم يحصل أي هجوم أو تهديد خارجي في ظروف يتضح في سياقها أنه لم يتم الكشف عن جميع الأدلة ذات الصلة. والانتهاء إلى أي نتيجة قاطعة مع العلم بأننا لم نطّلع على جميع الأدلة المحتمل أن تكون جوهرية لن يكون أمرا حصيفا أو مسؤولا.

## ٣ - اعتراض الاتصالات

١٦ - قامت دول أعضاء برصد واعتراض اتصالات في المنطقة ذات الصلة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، بما في ذلك اتصالات الأمم المتحدة. وتلقت دول أعضاء بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة سجلات اتصالات تم اعتراضها لعملية الأمم المتحدة في الكونغو على مدار عام ١٩٦١، بما في ذلك اتصالات تم تشفيرها نظرا لعلاقتها بمسائل عسكرية حساسة. ونوقشت سجلات الاتصالات تلك على مستوى رفيع، بما في ذلك من قِبل اللورد آلبورت، المفوض السامي البريطاني، ووليام ك. كانوب، قنصل الولايات المتحدة في إليزابيث فيل، والسير روي ويلينسكي، رئيس وزراء اتحاد روديسيا ونياسالاند، ونوقِشت في عواصم تلك الدول.

١٧ - وكان لدى دولة عضو واحدة على الأقل، هي الولايات المتحدة، معدات اتصالات متطورة في ندولا في ليلة الحادث، بما في ذلك أصول عسكرية متنقلة. وكان لدى الطائرات الموجودة معدات اتصالات أتاحت لها اعتراض الاتصالات وإرسالها وتلقيها على مسافات بعيدة، منها بين القارات.

١٨ - ويبدو أن الاتصالات المرسلة من جهاز تشفير طراز CX-52 كان يستخدمه همرشولد قد اعترضها الإشارات البريطانية وإشارات الولايات المتحدة ووكالات الاستخبارات نتيجة لاعتراض سري ونظام لفك الشفرة مكّن تلك الوكالات من اعتراضها سرا.

١٩ - وقد أفاد فردان من الولايات المتحدة أُثبت عملهما لحساب وكالة الولايات المتحدة للأمن الوطني أو دعما لأنشطتها أنهما سمعا بشكل عرضي، شخصيا، إرسالا أو تسجيلا لهجوم على الطائرة SE-BDY ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وفي عام ٢٠١٨، كان الرجلان قد توفيا، بدون أن تردّ الولايات المتحدة على ادعاءاتهما أو تتحقق منها على الرغم من تقديم طلبات للحصول على توضيحات منذ عام ٢٠١٥.

## ٤ - القوات المسلحة التي كانت موجودة في موقع الحادث وبالقرب منه في أيلول/سبتمبر ١٩٦١

٢٠ - كانت قوات كاتانغا الجوية فاعلة في تنفيذ عمليات ضد القوات الكونغولية والمدنيين الكونغوليين وقوات عملية الأمم المتحدة في الكونغو. وقد زُوِّدت على أساس تجاري بطائرات شملت في عام ١٩٦١ طائرات من طراز Douglas DC-3 و Dornier DO-28 و De Havilland Dove و Fouga Magister وطائرات مختلفة من طراز Piper. واستخدمت قوات كاتانغا الجوية أمكنة لإقلاع أو هبوط الطائرات في جزء كبير من الأراضي الكونغولية والدولية، بما في ذلك من مواقع في كاتانغا وروديسيا الشمالية وأنغولا وجمهورية الكونغو. وتشير الأدلة إلى أن الطائرات ذات القدرات الهجومية الخاضعة لسيطرة قوات كاتانغا الجوية التي كان يمكن تشغيلها في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ شملت طائرة من طراز Fouga Magister، وطائرة

من طراز Dornier DO-28، وعددا من الطائرات من طراز De Havilland Dove. وأخضعت قوات كاتانغا الجوية هذه الطائرات لتعديلات بحيث تصبح قادرة على تنفيذ غارات وعمليات قصف جوية، ونفذت عمليات في النهار والليل ضد عملية الأمم المتحدة في الكونغو وضد أهداف برية وجوية كونغولية. ويبدو أن الأسلحة المستخدمة لعمليات قوات كاتانغا الجوية شملت أسلحة مشتراة وكذلك أسلحة محلية الصنع بمشاركة شركة التعدين Union Minière du Haut Katanga (UMHK).

٢١ - وخلافا للدليل المستند إلى شهادة الرائد جوزيف ديلين من قوات كاتانغا الجوية الذي أفاد في التحقيقات المبكرة بأن طيارا كاتانغيا واحدا فقط هو الذي يمكن أن يكون قد قاد طائرة في هجوم على الطائرة SE-BDY، كان لدى قوات كاتانغا الجوية عدة طيارين في الخدمة. كما كان هناك في المنطقة في ذلك الوقت العديد من الأشخاص المثيرين للشبهات العاملين مع قوات كاتانغا المسلحة من غير الطيارين. وليس من الممكن على أساس المعلومات الحالية وضع قائمة نهائية بالأشخاص الذين ينطبق عليهم هذا الوصف والذين كانوا موجودين في كاتانغا أو بالقرب من ندولا في ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. ومع ذلك، في الوقت الفعلي لوقوع الحادث، كان عدد الأشخاص المثيرين للشبهات الذين شاركوا فعليا في القتال ضد الأمم المتحدة أكبر بكثير من العدد الذي نظرت فيه التحقيقات المبكرة.

٢٢ - ومن المحتمل أن يكون الطيار المرتزق البلجيكي التابع لقوات كاتانغا الجوية، يان فان ريسيغيم، قد عاد إلى كاتانغا بحلول ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. ووفقا لمقتطفات من سجلات رحلاته الجوية بين شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ١٩٦١، فإن فان ريسيغيم قد قاد طائرات من الطرازات التالية لقوات كاتانغا الجوية مع طيارين مساعدين مختلفين معروفة أسماؤهم: Douglas DC-3، و Dornier DO-28، و De Havilland Dove، و Fouga Magister، و Piper.

٢٣ - ولم يُحدد بصورة قاطعة عدم وجود طائرة في الجو في تلك الليلة. وبالإضافة إلى طائرة قوات كاتانغا الجوية، كان هناك طائرة أخرى في ندولا أو بالقرب منها، بما في ذلك المقاتلات - القاذفات النفاثة الـ ١٨ من طراز Canberra التابعة للقوات الجوية الملكية الروديسية، و ٣٠ مقاتلة - قاذفة نفاثة من طراز Vampire، و ١٢ طائرة هجومية خفيفة من طراز Provost.

## ٥ - الاستخبارات الأجنبية

٢٤ - كان هناك وجود كبير للاستخبارات الأجنبية الناشطة في المنطقة في عام ١٩٦١ قد أُغفل كليا في التحقيقات الأولى. ولم تقدم الدول الأعضاء السجلات التي أنشأتها الاستخبارات الأجنبية للاطلاع عليها لأغراض هذا التحقيق رغم الطلبات الواردة بهذا الشأن، مع أن بعض السجلات الرسمية ظهرت إلى العيان نتيجة بحث مستقل أو لأغراض غير ذات صلة. وعلاوة على ذلك، فإن عناصر الاستخبارات السابقين أنفسهم أدلوا ببيانات علنية بشأن أنشطتهم في المنطقة في ذلك الوقت.

٢٥ - وكانت العمليات الاستخبارية البريطانية أساسية في الأحداث التي سبقت تحطم الطائرة مباشرة. وكان عميل جهاز المخابرات السري (MI6) نيل ريتشي، إلى جانب آخرين، بمن فيهم القنصل البريطاني في كاتانغا، دينزل دورنيت، والمفوض السامي البريطاني في سالزبري، اللورد آلبورت، قد وضعوا ترتيبات في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ للاجتماع في ندولا مع موييس تشومبي الذي كان همرشولد ومرافقوه مسافرين للقائه عندما تحطمت الطائرة SE-BDY. وللتحضير للاجتماع، كان موظفون من السلك الدبلوماسي وأجهزة الاستخبارات وأفراد غير ذوي صفة رسمية استُعين بهم بشكل تجاري يستخدمون مرافق شركة التعدين UMHK

وغيرها من المرافق للتواصل فيما بينهم ومع السلطات البلجيكية والكاتانغية. ويبدو أن الولايات المتحدة كانت على علم ببعض الاتصالات بين المملكة المتحدة وشركة التعدين UMHK وبوجود صلات بين الشخصين الرئيسيين جان كاسارت ومانفريد ''فريدي'' لويب وشركة Dornier للطائرات.

٢٦ - ويبدو أن وكالة المخابرات المركزية كان لها وجود كبير في الكونغو في عام ١٩٦١. وكانت لمراكزها في ليوبولدفيل وإليزابيثفيل عمليات تشمل العمليات الجوية (بما في ذلك أعمال التنسيق التي يقوم بها رئيس المركز لاري دفلين للعميلين ''WIROGUE'' و ''QJWIN'') وأنشطة شملت الاغتيالات المخطط لها، كتلك المشمولة ببرنامج ''ZRRIFLE'' وغيره من البرامج. وربما يكون عملاء وكالة المخابرات المركزية قد اشتروا طائرات من طراز Dornier و Helio لتنفيذ عمليات في المنطقة.

٢٧ - وتشير سجلات وكالة المخابرات المركزية أيضا إلى وجود عمليات لألمانيا الشرقية في الكونغو، بما فيها عمليات نفذها العميل STAHL (وولف مايستر) وعميل المخابرات الألمانية (دائرة الاستخبارات الاتحادية، BND) هانس غيرماني.

### ٦ - أمور أخرى

٢٨ - إن سجل آخر اتصال للطائرة SE-BDY الذي تحتفظ به هيئة مراقبة الحركة الجوية في مطار ندولا هو سجل غير مكتمل وربما تنقصه اتصالات مهمة. ويبدو أن مراقب الحركة الجوية أروندیل كامبل مارتن أتلف مذكراته الأصلية، وذلك على الرغم من اعترافه بأنه كان على علم بالأهمية الاستثنائية للطائرة ومن كانوا على متنها، وعلى الرغم من معرفته بأنه لم يتم تسجيل شرائط للتفاعلات التي جرت بين الطائرة وبرج مراقبة الحركة الجوية في ندولا.

٢٩ - وفيما يتعلق بفرضية التخريب، ثمة منظمة شبه عسكرية تسمى معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية (SAIMR) يبدو أنها كانت موجودة في جنوب أفريقيا في فترة الثمانينات والتسعينات. وبالنظر إلى أن المعلومات ذات الصلة في محفوظات جنوب أفريقيا لم تتم إتاحتها حتى الآن، لا يمكن التأكد مما إذا كانت منظمة SAIMR موجودة في عام ١٩٦١ أو ما إذا كان لها علاقة بالعملية المسماة ''العملية سيليست'' التي يقال أن الهدف منها يتمثل في ''التخلص من'' همرشولد.

٣٠ - أما الرواية الرسمية للسلطات الروديسية فهي أن حطام الطائرة SE-BDY قد اكتشف حوالي الساعة ١٥:٠٠ في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، بعد مرور نحو ١٥ ساعة على الموعد المفترض لهبوطها. إلا أن المعلومات المستمدة من مصادر متعددة (محلية وأجنبية على السواء) أثبتت أن الحطام اكتُشف قبل ذلك الوقت.

## دال - الاستنتاجات والتوصيات

٣١ - نظرا للأسباب الواردة في تقرير عام ٢٠١٩، تتيح السجلات التاريخية لنا أن نقول بثقة أن بعض الدول الأعضاء لا بد أن تكون قد أنشأت أو استلمت سجلات ذات صلة لم يتم الكشف عنها للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، ثمة بيانات أو تقارير أعدتها عناصر استخبارات تابعون لبعض الدول الأعضاء قد أصبحت متاحة للعموم أو عُثر عليها في محفوظات خاصة، وتشير المراسلات الدبلوماسية إلى أن تلك المعلومات قد أُرسلت أيضا إلى وكالات الاستخبارات لأغراض المتابعة. وبالنظر إلى سياسات الدول الأعضاء وأصولها ومعداتها وأفرادها في المنطقة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى دورها في الكونغو والمنطقة

ومع الأمم المتحدة، لا بد أن ثمة سجلات قد أنشئت لاتصالات تم اعتراضها أو سماعها عرضا. ولا بد أن تقارير سرية تستخدم أصول ومصادر استخبارية قد أعدت مباشرة بعد الحادث عندما تبين أن طائرة الأمين العام قد تحطمت. ولم يُكشف عن هذه المعلومات، على الرغم من أنها ذات صلة واضحة بسبب أو أسباب تحطم الطائرة.

٣٢ - وقد أثبت النهج الذي أصدرت الجمعية العامة توجيهات باتباعه في قرارها ٧٢/٢٥٢ نجاحه عموما، حيث شاركت أغلبية الدول الأعضاء بصورة مجدية في عملية اعتُبرت غير مسبوقة من نواحٍ عديدة. وعلى الرغم من التقدم المشجع الذي أُحرز في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، لم تكن عمليات البحث شاملة في جميع الدول الأعضاء. ورغم إعراب الأغلبية الواضحة في الجمعية العامة عن الرغبة في كشف حجاب الغموض، فإن الدول التي يُرجح أن يكون لديها معلومات هامة لم تبدِ حماسا تجاه الأمر، حتى في ظل توفير ظروف السرية الملائمة.

٣٣ - وبالنظر إلى أن بعض الدول الأعضاء الرئيسية لم ترد بشكل جوهري على الاستفسارات أو يبدو أنها استنتجت أن محفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية لا يمكن أن تتضمن معلومات ''ذات صلة''، إذ أنها ليست في الأحوال العادية محفوظات تتيح أطرها القانونية الرجوع إليها، لا يزال هناك عمل يتعين الاضطلاع به. وبالتالي، يخلص تقرير عام ٢٠١٩ إلى عدم وجود أساس للتشكيك بالاستنتاجات التي مفادها أنه يظل من المعقول أن يكون هجوم خارجي أو تهديد خارجي قد تسبب بتحطم الطائرة وأن عبء الإثبات قد انتقل إلى الدول الأعضاء كي تثبت أنها أجرت استعراضا كاملا للسجلات والمحفوظات التي في عهدتها أو حيازتها. وبرأيي، ينبغي أن يظل هذا العبء مسندا إلى أن تقتنع الجمعية العامة بأنه قد تم النهوض به بالقدر الكافي عن طريق الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالسبب المحتمل أو الأسباب المحتملة للحادث المأساوي.

٣٤ - وقمتُ أيضا بإبراز مسائل محددة للمتابعة، بما في ذلك دراسة تسيارية للصور الفوتوغرافية المقدمة من المسؤول المستقل المعيّن من قِبل السويد يبدو أنها تُظهر ثقوبا خلّفها الرصاص في ما قد يكون حطام الطائرة DC-6؛ والبحث عن أي سجلات متاحة لدخول الطائرات وخروجها من المطارات في برازافيل ومحيطها في أيلول/سبتمبر ١٩٦١؛ وتحليل المواد ذات الصلة بفان ريسيغيم، بما في ذلك سجلات الرحلات الجوية؛ وطلب معلومات محددة من المحفوظات الاستخبارية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ وطلب الاطلاع على مواد معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية (SAIMR) من جنوب أفريقيا؛ والسعي إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن عناصر الاستخبارات الأجنبية؛ ومسائل أخرى مشار إليها في متن تقريري.

٣٥ - ودون المساس بالصلاحيات الممنوحة للأمين العام والجمعية العامة، يتضمن تقرير عام ٢٠١٩ أربع توصيات متوافقة فيما بينها وتعزز إحداها الأخرى. وهذه التوصيات هي: (أ) أن تقوم الأمم المتحدة بتعيين شخص مستقل لمواصلة العمل المضطلع به عمَلا بالولاية الحالية للشخصية البارزة؛ (ب) أن يتم حث الدول الأعضاء الرئيسية مرة أخرى على الإبقاء على المسؤولين المستقلين والرفيعي المستوى (المسؤولون المعينون المستقلون) أو تعيين مسؤولين من هذا القبيل لتحديد ما إذا كانت توجد معلومات مهمة في محفوظاتها الأمنية والاستخبارية والدفاعية؛ (ج) أن يُطلب إلى أي شخص معيّن مستقل أن يستنتج، في نهاية ولايته، ما إذا كانت الدول الأعضاء قد امتثلت للعملية التي حددتها الجمعية العامة، بما في ذلك تكوين ملاحظة بشأن ما إذا كان يمكن استخلاص أي استنتاج نتيجة لعدم الامتثال؛

(د) أن تواصل الأمم المتحدة العمل من أجل جعل الوثائق الرئيسية للتحقيقات التي جرت في الآونة الأخيرة متاحة للعموم من خلال مجموعة وثائق مكرسة للموضوع تتاح إلكترونيا.

٣٦ - وختاما، فإن أي حادث قد ينطوي على عمل عدائي ضد الأمين العام للأمم المتحدة يشكل بوضوح قضية تحظى بأعلى درجات الاهتمام العام. ويؤكد تقرير عام ٢٠١٩ مرة أخرى على أهمية مواصلة العمل التعاوني في بحثنا عن الحقيقة. فهذه المسائل لا تدخل فحسب في صميم دور الأمم المتحدة في العالم وعلاقتها بالدول الأعضاء، بل إنها تشمل واجبنا تجاه أسر الضحايا وواجبنا التي يملي علينا كتابة التاريخ بشكل صحيح. وقد أُحرز تقدم كبير مرة أخرى صوب فهم الحقيقة الكاملة فيما يتعلق بالظروف والملابسات التي أدت إلى حادث تحطم الطائرة SE-BDY. ويجب أن تُشجع الدول الأعضاء على مضاعفة مشاركتها النشطة، التي لا تزال ضرورية للتمكن في نهاية المطاف من تحديد المعلومات التي تتيح اختتام التحقيق في الحادث المأساوي.

# تقرير الشخصية البارزة المعيّنة عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٥٢

## المحتويات

*الصفحة*


أولا – مقدمة ..... ٣

ألف – مسائل أولية ..... ١٩

باء – موجز الاستنتاجات ..... ٢١

جيم – معلومات أساسية: التحقيقات والتحريات السابقة ..... ٢١

دال – الولاية والتعاريف ..... ٢٣

هاء – المنهجية والأنشطة ..... ٢٤

ثانيا – توسيع نطاق البحث عن المعلومات: الطلب إلى الدول الأعضاء أن تعيّن مسؤولا مستقلا ورفيع المستوى لاستعراض محفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية ..... ٢٦

ألف – مقدمة ..... ٢٦

باء – ردود الدول الأعضاء ..... ٢٧

جيم – محفوظات الأمم المتحدة ..... ٣٣

دال – ملاحظات بشأن ردود الدول الأعضاء والقيود المفروضة على عمليات البحث ..... ٣٤

ثالثا – المعلومات الجديدة بشأن الأسباب المحتملة لتحطم الطائرة ..... ٣٤

ألف – الهجوم الجوي أو الأرضي أو التهديد الخارجي الآخر ..... ٣٥

باء – العمل التخريبي: العملية سيليست/معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية ..... ٧٨

رابعا – المعلومات الجديدة الأخرى ..... ٨٣

ألف – أعمال المسؤولين المحليين والسلطات المحلية ..... ٨٣

باء – مسائل أخرى ..... ٩٣

خامسا – النتائج والاستنتاجات ..... ٩٩

ألف – سبب أو أسباب تحطم الطائرة ..... ١٠٠

باء – مسائل أخرى ..... ١٠٦

سادسا – التوصيات والخلاصة ..... ١١١

ألف – أساس التوصيات ..... ١١١

باء – التوصيات ..... ١١٢

المرفقات ..... ١١٥

# أولا – مقدمة

## ألف – مسائل أولية

١ – على النحو الملاحَظ في تقرير عام ٢٠١٧، في ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، تحطمت طائرة مستأجرة من طراز DC-6 كانت مسجلة تحت اسم الرحلة الجوية SE-BDY وعلى متنها الأمين العام للأمم المتحدة، داغ همرشولد، بعد منتصف الليل مباشرة بالقرب من ندولا، فيما كان يسمى آنذاك روديسيا الشمالية. وقد لقي همرشولد و ١٤ من مرافقيه البالغ عددهم ١٥ مصرعهم في الحال، وتوفي الناجي الوحيد متأثرا بجراحه بعد الحادث بستة أيام. وهكذا فقدت المنظمة الوليدة، الأمم المتحدة، أمينها العام الثاني، الذي قُدِّر له أن يحصل بعد وفاته على جائزة نوبل للسلام، و ١٥ من النساء والرجال المتفانين الآخرين الذين كانوا في مهمة من أجل السلام في الكونغو.

٢ – وفي الأعوام الـ ٥٨ التي انقضت منذ تحطم الطائرة، استكشفت مجموعةٌ من التحقيقات فرضيات مختلفة لحادث التحطم، منها تعرض الطائرة لهجوم جوي أو أرضي أو لتهديد خارجي آخر (”هجوم أو تهديد خارجي“) والعمل التخريبي والاختطاف والخطأ البشري. ولم تصل التحقيقات حتى الآن إلى نتائج قاطعة. وعقب التحقيقين اللذين أجرتهما روديسيا في عام ١٩٦١، خلصت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة إلى عدم تمكنها من العثور على ما يدعم أو يستبعد أيا من الفرضيات المختلفة التي طُرحت كسبب لحادث التحطم. ونتيجة لذلك، تركت الجمعية العامة باب مواصلة النظر في المسألة مفتوحا في عام ١٩٦٢ بطلبها من الأمين العام أن يبلغها بأي أدلة جديدة قد تظهر. وفي عام ٢٠١٣، أدى عمل لجنة الحقوقيين المعنية بالتحقيق في وفاة داغ همرشولد (لجنة همرشولد)، وهي هيئة طوعية خاصة مؤلفة من أربعة حقوقيين مرموقين، إلى أن تقوم الجمعية العامة بإنشاء فريق خبراء مستقل في عام ٢٠١٥ لفحص وتقدير القيمة الإثباتية للمعلومات الجديدة المتصلة بالحادث المأساوي. وعلى الرغم من أن الفريق المستقل قد استبعد فعليا بعض النظريات، فقد أوصى في النهاية بإجراء مزيد من التحريات أو التحقيقات. وتحقيقا لتلك الغاية، عيّنني الأمين العام في عام ٢٠١٧ شخصية بارزة لاستعراض المعلومات الجديدة المحتملة وتقدير قيمتها الإثباتية، وتحديد النطاق الذي ينبغي أن تشمله أي تحريات أو تحقيقات إضافية، وإن أمكن، استخلاص استنتاجات من التحقيقات التي سبق إجراؤها. وخلال عملي، تمكنتُ من استبعاد بعض الفرضيات وإيجاد الدعم لفرضيات أخرى على أساس المعلومات الجديدة الواردة من الدول الأعضاء والأفراد. وقدمت تقريري إلى الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٣ – وفي عام ٢٠١٨، أعيدَ تعييني شخصية بارزة. وعملا بالتوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٢/٧٢، فإن جزءا رئيسيا من عملي شمل التواصل من خلال المراسلات مع الدول الأعضاء الرئيسية للطلب إليها بأن تعيّن مسؤولا مستقلا ورفيع المستوى (مسؤول معيّن مستقل) لإجراء استعراض داخلي مكرس لمحفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية. ويصف هذا التقرير تفاعلاتي مع هذه الدول الأعضاء، كما يتضمن تقييما للمعلومات التي قدمتها هذه الدول وبعض الأفراد.

٤ – ويمثل هذا التقرير استمرارا لعملية استأنفها الفريقُ المستقل تحت رعاية الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ واستمرت في عام ٢٠١٧، استنادا إلى التحليلات والاستنتاجات الواردة في التقريرين ذوي الصلة. ولتيسير الإحالة المرجعية، يشمل هذا التقرير موجزا تنفيذيا للنتائج، إذ يشكل مجموعة من الاستنتاجات المؤقتة التي يمكن التوصل إليها استنادا إلى المعلومات التي تم الحصول عليها بين

عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩. ويتضمن الفرعان الثالث والرابع موجزا وتقديرا للقيمة الإثباتية للمعلومات الجديدة ذات الصلة التي وردت في الفترة التي انقضت منذ اختتام تقرير عام ٢٠١٧ والأمور التي تستلزم إجراء تحقيقات إضافية بشأنها. ويتضمن الفرع الخامس نتائج هذا التقرير واستنتاجاته. أما الفرع السادس فيتضمن توصياتي وملاحظاتي الختامية.

٥ - وكما هو الحال في التقارير السابقة، فإن المعلومات الجديدة قد أُوردت مرة أخرى تحت عناوين فرعية تحاكي بشكل عام العناوين الفرعية المستخدمة في التقارير السابقة. وهذا النهج في ترتيب أجزاء التقرير لا يشكل في حد ذاته تصديقا على الاحتمالية النسبية لأي فرضية معينة لسبب أو أسباب تحطم الطائرة. بل إن الغرض منه هو إتاحة الاتساق لتسهيل الإحالة بين هذا التقرير والتقارير السابقة، بالنظر إلى أن معالجة الموضوع بشكل كامل تتطلب قراءة كل هذه التقارير معاً.

٦ - ومن المهم الملاحظة بداية، كما ذكرتُ في مراسلاتي مع الدول الأعضاء، أنه لضمان تحديد جميع المعلومات ذات الصلة، فإن تعريف المعلومات ''ذات الصلة'' في سياق هذه العملية يجب أن يُفسّر بمعنى غير إقصائي واسع النطاق، لا بمنعى فني أو قانوني. وبالتالي، لا يمكن اعتبار معلومة ما غير ''ذات صلة'' مثلا لأن إطارا قانونيا قائما أو غيره من الأطر لا يستلزم الكشف عنها أو لا يسمح بذلك. ولاستيفاء شروط المقبولية، طُلب إلى الدول الأعضاء كفالة أن تُحدد طبيعة ومواقع عمليات البحث بدقة، وأن يكون مسؤولوها المعيّنون رفيعي المستوى ومستقلين بالقدر الكافي، وبالتالي أن تكون عمليات الاستعراض غير مقيدة وغير معرقلة وشاملة.

٧ - كما أودّ أن أشير إلى أنه، نظرا لأن ولايتي لم تتم هيكلتها أو رصد الموارد لها باعتبارها تحقيقا، فليس من المقترح أن أكون قد قمتُ شخصيا بإجراء بحث شامل. بل إن المعلومات التي يتم تحليلها هي معلومات مقدمة من الدول الأعضاء أو من أفراد أو خبراء من ذوي المعارف الفنية أو المتخصصة، أو معلومات موجودة ضمن المواد المتاحة للعموم والتي يمكن الاطلاع عليها إلكترونيا. ويبدو أن هذه العملية تسير باستمرار نحو تحقيق مزيد من الشفافية، كما أن العمل الذي اضطلع به العديد من الحكومات ومن كلّفتهم من مسؤولين معيّنين مستقلين بإجراء استعراضاتهم وفقا للقرار ٢٥٢/٧٢ كان نموذجيا.

٨ - وإني ممتن للدول الأعضاء ولمسؤوليها المعيّنين المستقلين على التعاون، وللعديد من الأشخاص الذين ساعدوني في عملي. وإنني أقدّر بشدة الدعم غير المشروط الذي حصلتُ عليه من الأمم المتحدة وخاصة من مكتب الشؤون القانونية وقسم إدارة المحفوظات والسجلات بالأمانة العامة. فقد زودني موظفو كلا هذين الكيانين بالمشورة والمساعدة على نحو ملتزم واحترافي في ظروف غلب عليها ضيق الوقت في كثير من الأحيان. كما أعرب عن امتناني للدعم الممتاز الذي قدمه مساعدي، سايمون توماس.

٩ - وعلى غرار السنوات السابقة، أعترفُ بأن هذه العملية لم تكن لتُستأنف أو تُجرى بطريقة ناجحة لولا الجهود التي بذلها الأفراد الذين أسهموا بخبرتهم ومعلوماتهم بسخاء ودون قيود. وأناقش معلومات محددة في تقريري، ولكني أودّ أن أسلّم بأني ممتن جدا للمعلومات و/أو المساعدة التي تلقيتها من الأفراد والجهات الوارد بيانها حسب الترتيب الأبجدي في الأصل الإنكليزي للتقرير: ماندي بانتون، وفريق فيلم ''قضية هامرشولد غير المحلولة'' (*Cold Case Hammarskjöld*)، وهانس كوريل، والكولونيل راؤول داكوستا، وماري كوري، وإليزابيث دي كيمولاريا، ويان إلياسون، ومانويل فروليخ، وريتشار غولدستون، وتورين غولستورف، وسفين هاماربرغ، واللورد ديفيد ليا لورد كروندال، وهينغ ميلبر، وجون موسيل،

ومورين بيكارد، وآنا روزفلت، وفيكتور روزيه، وفيكتور شونفيلد، والسير ستيفين سيدلي، وهانز كريستيان سيمنسين، وكريستيل تيربلانش، وبيورن فيرفينغ، وديفيد واردروب، ومارك ولف. ولأسباب تاريخية وأخرى تتصل بالمساعدة المستمرة الواردة، أود مرة أخرى أن أخص سوزان ويليامز بجزيل الشكر. كما قدم لي المساعدة أفراد آخرون لم يرغبوا بأن تُذكر أسماؤهم؛ وأود أن أعرب عن امتناني لهم أيضا.

## باء – موجز الاستنتاجات

١٠ – يمكن اعتبار الموجز التنفيذي الذي يشكل جزءا من هذا التقرير بمثابة ملخص للحالة الراهنة للمعلومات المتصلة بالمسائل الرئيسية. وهي تنطلق من تقرير الفريق المستقل لعام ٢٠١٥ وتقرير الشخصية البارزة لعام ٢٠١٧، وتضيف معلومات بشأن الاستنتاجات التي تستند إلى العمل المضطلع به في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، على النحو المبيّن بالمزيد من التفاصيل أدناه. وعلى غرار أي مسألة من هذا القبيل، فهي تخضع للتغيير على أساس التطورات المستقبلية.

## جيم – معلومات أساسية: التحقيقات والتحريات السابقة

١١ – على النحو الموجز في تقرير عام ٢٠١٧، كانت التحقيقات والتحريات الرسمية السابقة في الأحداث المأساوية على النحو التالي. كان مجلس التحقيق التابع لإدارة الطيران المدني للحكومة الاتحادية لروديسيا ونياسالاند (مجلس التحقيق الروديسي) الذي انعقد في الفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١، أول جهة تتناول تحقق رسميا في حادث التحطم. ثم أنشئت لجنة تحقيق اتحادية بموجب قانون لجان التحقيق الاتحادية لعام ١٩٥٥ (لجنة التحقيق الروديسية). وبعد ذلك، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة الأمم المتحدة للتحقيقات لعام ١٩٦١ (لجنة عام ١٩٦١) بموجب القرار ١٦٢٨ (د-١٦) لإجراء تحقيق دولي في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفيات المأساوية. ولم تستطع لجنة عام ١٩٦١ إيجاد دعم لأي من الفرضيات المتعلقة بأسباب التحطم أو استبعاد أي فرضية منها. ومن ثم، وفي أعقاب نشر تقرير لجنة عام ١٩٦١ (A/5069)، أحاطت الجمعية العامة في قرارها ١٧٥٩ (د-١٧) علما بالتقرير وطلبت إلى الأمين العام إبلاغها بأي أدلة جديدة تنمو إلى علمه.

١٢ – وفي عام ٢٠١٣، أصدرت لجنة همرشولد، وهي هيئة خاصة وطوعية، تقريرها الذي خلص إلى أنه من المبرر أن تقوم الأمم المتحدة باستئناف التحقيق في الحادث المأساوي. وكانت لجنة همرشولد تتألف من أربعة حقوقيين دوليين مرموقين استعرضوا طائفة واسعة من المواد وأبلغوا عنها، بما في ذلك العمل الهام الذي قام به باحثون فرادى مثل سوزان ويليامز، مؤلفة الكتاب الصادر في عام ٢٠١١ تحت عنوان *Who Killed Hammarskjold? The UN, the Cold War and White Supremacy in Africa* (من قتل همرشولد؟ الأمم المتحدة والحرب الباردة ونعرة تفوق العرق الأبيض في أفريقيا). واستند الاستنتاج الذي خلصت إليه لجنة همرشولد ومؤداه أن هناك ما يبرر قيام الأمم المتحدة بإعادة فتح التحقيق الذي أجرته لجنة عام ١٩٦١ إلى ما توصلت إليه من وجود أدلة كافية تستحق المزيد من التحري عما إذا كانت الطائرة قد أُجبرت على الهبوط بسبب شكلٍ ما من أشكال الأعمال العدائية.

١٣ – وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، قدم بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، تقرير لجنة همرشولد إلى الجمعية العامة، مشفوعا بتقييمه الذي رأى فيه أن التقرير يتضمن أدلة جديدة (A/68/800 و A/68/800/Add.1). ونتيجة لذلك، اتخذت الجمعية العامة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

القرار ٢٤٦/٦٩ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يعين فريقا مستقلا من الخبراء لدراسة المعلومات الجديدة وتقدير قيمتها الإثباتية. وفي ذلك القرار، شجعت الجمعية العامة أيضا الدول الأعضاء على الإفراج عن أي وثائق بحوزتها لها صلة بالموضوع وتقديمها إلى الأمين العام.

١٤ - وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥، أعلن الأمين العام أنه عين فريقا مستقلا من الخبراء لدراسة المعلومات الجديدة وتقدير قيمتها الإثباتية، وفقا لما طلبته الجمعية العامة. وقام بتعييني أنا، محمد شندي عثمان، رئيسا للفريق وكنت آنذاك رئيس المحكمة العليا في جمهورية تنزانيا المتحدة، وبتعيين خبيرة في سلامة الطيران، كيرين ماكولاي (أستراليا)، وخبير في علم القذائف، هنريك لارسن (الدانمارك). وكان لدى الفريق المستقل مدة قصيرة تقارب العشرة أسابيع لإنجاز عمله، وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ قدم تقريره إلى الأمين العام. وعقب تقرير الفريق المستقل، أجرى الأمين العام في عام ٢٠١٦ متابعة بشأن بعض طلبات تقديم المعلومات التي قدمها الفريق المستقل إلى دول أعضاء والتي لم تكن قد تمت تلبيتها بعد عند إعداد تقرير الفريق. وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة بجهود المتابعة تلك (انظر A/70/1017)، وعقب ذلك اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٠/٧١ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية، في جملة أمور، إلى الأمين العام أن يعيّن شخصية بارزة لاستعراض المعلومات الجديدة المحتملة وتقدير قيمتها الإثباتية، وتحديد النطاق الذي ينبغي أن تشمله أي تحريات أو تحقيقات إضافية، وإن أمكن، استخلاص استنتاجات من التحقيقات التي سبق إجراؤها.

١٥ - وبصفتي الشخصية البارزة المعيّنة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٠/٧١ في آذار/مارس ٢٠١٧، قمتُ في تموز/يوليه ٢٠١٧ بوضع الصيغة النهائية للتقرير الذي أحاله الأمين العام إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (للاطلاع على كامل الادعاءات المستعرَضة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، لا غنى عن الرجوع إلى التقارير الكاملة للفريق المستقل وتقرير عام ٢٠١٧). وتضمن ذلك التقرير استنتاجات، بما فيها أن عبء الإثبات قد انتقل الآن إلى الدول الأعضاء كي تظهر أنها أجرت استعراضا كاملا للوثائق والمحفوظات التي في عهدتها أو حوزتها، بما فيها تلك التي ما زالت سرية، للخروج منها إلى معلومات يُحتمل أن تكون مهمة.

١٦ - وبالإضافة إلى النظر في تقرير عام ٢٠١٧، طلبت الجمعية العامة في القرار ٢٥٢/٧٢ إعادة تعيين الشخصية البارزة وتكليفها بولاية تعكس تلك المنصوص عليها في القرار ٢٦٠/٧١، الأمر الذي أسفر عن هذه العملية. ومن بين أمور أخرى، وباختصار، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على إتاحة المعلومات، وشجعتها على رفع السرية عن السجلات السرية أو جعلها متاحة بأي طريقة أخرى، وللمرة الأولى، شجعت الدول الأعضاء على أن تعيّن دون تأخير مسؤولا مستقلا رفيع المستوى لإجراء استعراض داخلي مكرس لمحفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية لتحديد ما إذا كان هناك معلومات ذات صلة، على أن يتم بعد ذلك الإبلاغ بموجز النتائج في إطار أي ترتيب مطلوب من ترتيبات السرية.

١٧ - وعند وصف التحقيقات المبكرة، من المهم أن نلاحظ أنها لا تأتي أبدا على ذكر السياق الذي وقع فيه حادث التحطّم. فعلى سبيل المثال، لا يذكر مجلس التحقيق الروديسي الغرض من الرحلة SE-BDY فيما يتعلق بانفصال كاتانغا؛ وتذكر لجنة التحقيق الروديسية بإيجاز أن اجتماعا قد اقتُرح عقده مع موييس تشومبي، ولكن دون تقديم المزيد من التفاصيل. وبالتأكيد، لا يوضح أي منهما أن حادث التحطم وقع في سياق نزاع قائم اشتمل على الأمم المتحدة. ويقدم تقرير لجنة عام ١٩٦١ بعض المعلومات الأساسية المتصلة بالسياق التنفيذي لعملية أمم المتحدة في الكونغو والغرض من زيارة الأمين

العام، ولكن الكثير من تحليلاته الأساسية استند، كما سبقت الإشارة، إلى العمل الذي قامت به الكيانات الروديسية. وبخلاف ما ورد في الصفحات الاستهلالية، فإنه لا يشير مثلا إلى نشاط المرتزقة في كاتانغا، ويكاد يحصر تحليله بالمسائل التقنية كتلك المتعلقة بحادث التحطم. ولا يكاد هذا التقرير ينطوي على أي إشارة إلى أن رحلة الطائرة SE-BDY تم التخطيط لها والقيام بها بصورة لم تتكلل بالنجاح في ظروف سياسية وعسكرية شديدة التقلب في عام ١٩٦١ في قلب سياق يتعلق بإنهاء الاستعمار والحرب الباردة، مما يعني أن تلك التحقيقات لم تأخذ بعين الاعتبار طائفة واسعة من المعلومات التي يحتمل أن تكون هامة.

١٨ - وفي هذا الصدد، أشار تقرير المسؤول المستقل المعيّن من السويد، المبيّن بمزيد من التفاصيل أدناه، إلى الاقتباس التالي من العقيد يوناس ويرن، قائد الوحدة السويدية في الكونغو في الفترة ١٩٦١/١٩٦٢: ”يتعذر تقديم أي قدر معقول من التكهنات بشأن ملابسات وفاة همرشولد إذا لم تكونوا واضحين بشأن وجود حالة حرب، وبأن أعداءنا سعوا طوال الوقت إلى قتل موظفي الأمم المتحدة وإسقاط طائراتنا. وبدون تلك الخلفية الواقعية، ستكون جميع التكهنات محض هراء“. ويجب عدم تجاهل أهمية السياق السياسي والعسكري وكيف أن هذا السياق يُبرز أهمية كيانات وأفراد الاستخبارات الأجنبية في المنطقة في الفترة ١٩٦٠/١٩٦١ وترد مناقشة هذا الأمر بمزيد من التفصيل في هذا التقرير.

١٩ - وأدت التطورات في فهم السياق إلى تقديم طلبات لإجراء عمليات بحث في عام ٢٠١٧ إلى الدول الأعضاء وإجراء عمليات بحث في محفوظات الأمم المتحدة تشمل المجالات المواضيعية الرئيسية التي حددها الفريق المستقل، بهدف تكوين فهم أفضل للسياق ذي الصلة الذي وقع فيه حادث التحطم ومن أجل إيجاد معلومات جديدة وذات صلة. وكان هذا النهج مثمرا في إثبات حقائق في مجالات تشمل مثلا اعتراض اتصالات الأمم المتحدة وقدرات قوات كاتانغا المسلحة. كما أن الاعتراف الكافي بالسياق ذي الصلة اعتُبر مرة أخرى مهما في سياق العمل المضطلع به في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٢٠ - وأود أن أشير بشكل أوّلي إلى أنه حيثما كان هناك استنتاج في تقرير عام ٢٠١٧ بشأن فعل يُعزى إلى دولة من الدول الأعضاء وقامت الدولة العضو بتقديم معلومات لتوفير إيضاحات إضافية، فقد أُخذ هذا في الاعتبار. وحيثما تم التوصل إلى استنتاج في عام تقرير عام ٢٠١٧ ولم يُلتمس توضيح أو تقدم معلومات إضافية، فقد اعتبرتُ ذلك الاستنتاج معززا، إلا إذا وردت معلومات إضافية تستلزم إعادة النظر فيها.

## دال - الولاية والتعاريف

٢١ - استند الدور المسند إليّ بصفتي شخصية بارزة معينة في عام ٢٠١٧ ثم مرة أخرى في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى عمل الفريق المستقل وتجاوزه. فعملا بقراري الجمعية العامة ٧١/٢٦٠ و ٧٢/٢٥٢، كُلفت الشخصية البارزة باستعراض المعلومات الجديدة المحتملة، بما فيها المعلومات التي قد تتاح من الدول الأعضاء، وتقدير قيمتها الإثباتية. كما تضمنت ولاية الشخصية البارزة تحديد النطاق الذي ينبغي أن تشمله أي تحريات أو تحقيقات إضافية، وإن أمكن، استخلاص استنتاجات من التحقيقات التي سبق إجراؤها. وهناك تحفظ يلزم الانتباه إليه فيما يتعلق بولاية الشخصية البارزة وهو أن تلك الولاية، شأنها شأن ولاية الفريق، ليست تحقيقا أو تحريا شاملا في الحادث المأساوي.

٢٢ - واعتبر الفريق المستقل أن تعريف ''المعلومات الجديدة'' يندرج بشكل واسع ضمن فئتين: المعلومات التي لم تكن متاحة للجنة عام ١٩٦١، والمعلومات التي كانت متاحة للجنة عام ١٩٦١ ولكن يمكن رؤيتها في ضوء جديد بسبب ظهور تطورات مادية أو علمية أو تقنية جديدة أو ممارسة مثلى. وقد اعتمدتُ نهجا مماثلا في وضع هذه التعاريف، وقمتُ حسب الاقتضاء بإعادة النظر في المعلومات التي سبق تحليلها في ضوء المعلومات الجديدة التي ظهرت.

٢٣ - أما التعريف الذي طبقه الفريق المستقل لمصطلح ''القيمة الإثباتية'' والذي لا أزال أطبقه، فهو ما إذا كان من شأن المعلومات قيد النظر، بذاتها أو بالاقتران مع معلومات أخرى، أن تثبت أو تنفي - وإلى أي حد - وجود أو عدم وجود واقعة أو وقائع ذات صلة. وفي حالة كل معلومة جديدة محتملة، نظرتُ في المعايير غير الجامعة التالية: صحة المعلومات (بما في ذلك مدى اتساقها ومعاصرتها للحادث)، ونوع المعلومات (أهي مثلا مستقاة من مصادر أولية أو ثانوية أو سماعية أو ظرفية)، ومصداقيتها (بما في ذلك اتساقها مع غيرها من المعلومات أو الوقائع الثابتة)، وأي تقييمات تقنية للخبراء ومدى توافر مواد أخرى تعززها. فمثلا، إن تصنيف معلومة ما على أنها ذات قيمة إثباتية ضعيفة لا يعني بالضرورة أن الفرضية التي تتصل بها قد ثبت عدم صحتها. ولكن التقدير يتصل بالأحرى على وجه التحديد بتلك البيّنة بالذات وبما إذا كان من شأنها أن تثبت أو تنفي صحة الواقعة قيد النظر. وعلاوة على ذلك، فإن تقييم المعلومة قد يتغير إذ قد تزداد قيمتها الاثباتية أو تقلّ، وذلك بالنسبة للمعلومات الأخرى التي تظهر.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتعاريف، من المهم أيضا الإشارة إلى أن تعريف المعلومات ''ذات الصلة'' في سياق هذه العملية يجب أن يُفسر بمعنى واسع غير إقصائي، لا على نحو تقني أو قانوني. وبالتالي، لا يمكن اعتبار معلومة ما غير ''ذات صلة'' مثلا لأن إطارا قانونيا قائما أو غيره من الأطر لا يستلزم الكشف عنها أو لا يسمح بذلك.

## هاء - المنهجية والأنشطة

### ١ - وصف المنهجية والأنشطة

٢٥ - كما يتبين من الولاية المبينة أعلاه، يتطلب دور الشخصية البارزة دراسة وتقييما للمعلومات الواردة من الدول الأعضاء والأفراد، والتشاور مع ممثلي الحكومات ومصادر المعلومات الخاصة، وإجراء مقابلات مع الشهود، بمن فيهم الشهود الخبراء. وقد تم تقييم المعلومات الواردة وفحصها في ضوء السجلات القائمة.

٢٦ - وقد اعتمدتُ أربع فئات من أجل تقييم القيمة الإثباتية للمعلومات الجديدة: منعدمة أو ضعيفة أو متوسطة أو قوية. وحيثما لم يكن من المفيد أو الممكن تقديم تقدير للقيمة الإثباتية لمعلومة ما بمعزل عن غيرها، بل حيث يمكن أن تندرج في نطاق أي استفسار آخر، وجهتُ الانتباه إلى هذا الأمر.

٢٧ - وفي هذا التقرير اعتبرتُ مرة أخرى أنه لا يوجد احتمال حقيقي لورود روايات لا أساس لها أو صعبة التصديق. ويتمثل جزء هام من دوري في استبعاد النظريات أو الادعاءات غير المدعومة بالأدلة، حتى نتمكن من التركيز على البحث على تلك التي لا تزال قائمة. وفي هذا الصدد، نظرتُ فقط في المعلومات الجديدة المزعومة التي لها أساس وقائعي أو قانوني أو ظرفي أو استدلالي ما وبالتالي تستلزم المزيد من البحث.

٢٨ - وأودّ أن أشير مرة أخرى إلى أن معرفتنا بالسياق ذي الصلة في الكونغو ومحيطها في مطلع الستينيات، من حيث احتمال إثرائها لفهمنا للحادث المأساوي، ما زالت تتكوّن. ويكتسي فهم السياق الذي وقعت فيه الأحداث المعنية أهمية خاصة لأنه يتيح لنا تحديد ما إذا كان يمكن استبعاد أو ربما تأييد فرضية مثلا على أساس وجود أو عدم وجود أصل ما أو قطعة معدات في المنطقة في ذلك الوقت. وكلما أجريت عمليات بحث أو أتيحت معلومات للعموم، زاد احتمال ظهور معلومات جديدة و/أو ذات صلة. ونتيجة لذلك، تم أيضا توسيع نطاق طلبات الحصول على معلومات جديدة وإجراء عمليات بحث جديدة في بعض المناطق. وفي الفرعين الثالث والرابع أدناه، أناقش التطورات الأخرى التي طرأت في فهم السياق ذي الصلة.

٢٩ - ومن ناحية المنهجية المتّبعة إزاء طلبات الحصول على المعلومات من الدول الأعضاء، وفقا للطلب الوارد من الجمعية العامة للحصول على معلومات على النحو المحدد في قراراتها ٢٤٦/٦٩ و ٢٦٠/٧١ و ٢٥٢/٧٢، قمتُ في آذار/مارس ٢٠١٨، بإرسال طلبات للحصول على معلومات إلى الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، وألمانيا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، والسويد، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت لاحق من عام ٢٠١٨، وسعتُ نطاق الطلبات المحددة للحصول على معلومات بحيث شمل أنغولا، والبرتغال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي. وتناقَش الطلبات والنتائج بمزيد من التفصيل في الفروع من الثاني إلى الخامس أدناه.

٣٠ - واستمر أيضا ورود المعلومات من أفراد. وقد تراسلتُ مع هؤلاء الأفراد أثناء عملي وقمتُ بتحليل المعلومات ذات الصلة التي تلقيتُها منهم ومن أفراد آخرين قدموا معلومات بطريقة طوعية. وفي بعض الأحيان، نُشرت هذه المعلومات، كما هو الحال في الفيلم والأعمال الأدبية التي صدرت خلال ولايتي الحالية، وفي أحيان أخرى، أُرسلت إليّ بشكل خاص. وتناقَش المعلومات الواردة من أفراد أيضا في الفرعين الثالث والرابع أدناه. كما استعنتُ لدى إعداد تقريري بآراء خبراء وتقييمات تقنية من أفراد تطوعوا بتقديم المساعدة. وأعرب عن امتناني الشديد لما قاموا به من عمل وما قدموه من إسهامات في ظروف اتسمت بضيق شديد في الوقت. وبالنسبة لتقييمات الخبراء المتصلة بالطائرات، تلقيتُ مرة أخرى مساعدة من طيارَيْن مقاتلين سابقين، العقيد (متقاعد) راؤول داكوستا، رئيس أركان القوات الجوية السنغالية السابق، وسفين هامربرغ، محقق الحوادث.

## ٢ - التحديات والقيود

٣١ - لم يكن لدى الفريق المستقل في عام ٢٠١٥ والشخصية البارزة في عام ٢٠١٧ سوى بضعة أسابيع وبضعة أشهر على التوالي من أجل تحليل كم هائل من المعلومات لتقييم صحتها ومصداقيتها وتجميعها في تقرير. وكانت الولاية الحالية أطول مدة، مما عاد بفائدة كبيرة تمثلت في إتاحة الفرصة لإجراء المزيد من التفاعلات. ومع ذلك، ففي سياق دوري كشخصية بارزة، تشمل القيود المفروضة ألا تنطوي ولايتي على إجراء تحقيق كامل وألا يُرصد للعمل موارد من هذا القبيل. وعلى الرغم من ذلك، فإن طول مدة الولاية كان مفيدا بصفة خاصة فيما يتعلق بالتفاعلات مع الدول الأعضاء، التي غالبا ما يستغرق التقيد ببروتوكولاتها الداخلية وكذلك إجراء عمليات بحث وتحقيق طويلة الكثير من الوقت. وأعقب ذلك حدوث تطورات جديرة بالذكر على صعيد التعاون من جانب بعض الدول الأعضاء، وفقا للقرار ٢٥٢/٧٢. وللأسف، لم يستفد جميع الدول الأعضاء من ميزة توافر المزيد من الوقت للقيام بعمل مجدٍ، وهي مسألة سأعود إليها.

٣٢ - وأود أن أشير إلى أنه يبدو مرة أخرى أن أعمال البحث قد تركزت على بعض الدول الأعضاء. وهذه نتيجة منطقية، بالنظر إلى أن بعض الدول الأعضاء كان لديها وجود أكبر من غيرها في الكونغو وفي محيطها في ذلك الوقت ولأن الأفراد والمؤسسات من تلك الدول الأعضاء واصلوا التحقيق في الملابسات منذ ذلك الحين. ولذلك، لا يجب التعامل مع النهج المتبع باعتباره يعني أنه لا توجد معلومات ذات صلة في الدول الأعضاء الأخرى أو المصادر الخاصة.

٣٣ - ولا يمكن الزعم بأن التقرير الحالي، حتى عند قراءته بالاقتران مع التقارير التي سبقته، قد تناول أو يمكن أن يتناول الموضوع بشكل واف. بل إنه، وعلى غرار التقارير السابقة، يمثل جزءا من مسارٍ في جهود البحث عن الحقيقة الكاملة لا يكف عن إضافة الجديد إلى تحقيقات لا تفتأ تتطور. وفيما يتعلق بالسؤال النهائي، ما هو سبب تحطم الطائرة، فلا أعتقد أننا اطَّلعنا على جميع المواد ذات الصلة الموجودة. وأنا الآن شبه متأكد من ذلك، وهي نقطة سأعود إليها أدناه. وعلى الرغم من ذلك، يمكننا أن نثق في بعض النتائج والاستنتاجات على أساس المجموعة القائمة من المعلومات، على النحو المبين في الفرع الخامس.

## ثانيا - توسيع نطاق البحث عن المعلومات: الطلب إلى الدول الأعضاء أن تعيّن مسؤولا مستقلا ورفيع المستوى لاستعراض محفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية

### ألف - مقدمة

٣٤ - في عام ٢٠١٥، طُلب إلى الدول الأعضاء البحث في سجلاتها ومحفوظاتها عن معلومات قد تلقي الضوء على الحادث المأساوي. وفي عام ٢٠١٧، طلبتُ إلى عدد من الدول الأعضاء والأمم المتحدة أن توسع نطاق عمليات البحث في إطار مجموعة من المجالات المواضيعية المركزة في محاولة لإيجاد معلومات جديدة محتملة للمساعدة في فهم السياق ذي الصلة الذي وقع فيه حادث التحطم. وتقدمتُ بطلباتي لإجراء المزيد من عمليات البحث في عام ٢٠١٧ إلى الأمم المتحدة وثماني دول أعضاء هي الاتحاد الروسي وألمانيا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقد اخترتُ طلب المساعدة من الدول الأعضاء التي رجّحت السجلاتُ الموجودة أن تكون بحوزتها معلومات ذات صلة مباشرة بالحادث، آخذا في الاعتبار عملية إنهاء الاستعمار والجوانب الأخرى للحالة الجغرافية السياسية في الكونغو ومحيطها في فترة الستينات. غير أني لاحظت أن ثمة دولا أخرى قد تكون لديها معلومات ذات صلة وأن الجمعية العامة طلبت المشاركة والمساعدة من جميع الدول الأعضاء.

٣٥ - وإني ممتن للدول الأعضاء على تعاونها في عام ٢٠١٧، الذي أسفر عن قدر كبير من المعلومات المهمة والجديدة وذات الصلة. وترد مناقشة المعلومات الواردة في عام ٢٠١٧ في تقرير عام ٢٠١٧، كما يُناقَش أدناه ما تتضمنه من عناصر رئيسية. وتم الحصول على الكثير من المعلومات الجديدة والمهمة؛ غير أنها استُمدّت بشكل شبه حصري من المحفوظات الدبلوماسية و/أو السياسية.

٣٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٨، امتثالا للعملية المبينة في قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٥٢، طلبتُ إلى الدول الأعضاء الثماني المذكورة أعلاه وإلى السويد تعيين مسؤول مستقل ورفيع المستوى لإجراء استعراض داخلي مكرس لمحفوظاتها الاستخباراتية والأمنية والدفاعية. وبعد أن قمتُ كذلك بتقدير الأماكن التي يمكن أن تتواجد فيها المعلومات ذات الصلة، طلبتُ في حزيران/يونيه ٢٠١٨ أيضا إلى خمس دول أعضاء إضافية إجراء تعيين من هذا القبيل. وهذه الدول هي أنغولا والبرتغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا

وزمبابوي. وللمرة الأولى، وفي إطار اعتماد توجيهات صريحة صادرة عن الجمعية العامة، طُلب إلى الدول الأعضاء أن تكفل على وجه التحديد أن تشمل عمليات البحث التي تقوم بها المحفوظات الاستخبارية والأمنية والدفاعية.

## باء – ردود الدول الأعضاء

### موجز الردود

٣٧ – يرد فيما يلي موجز للردود الواردة من الدول الأعضاء بشأن طلب تعيين مسؤول مستقل ورفيع المستوى (مسؤول معيَّن مستقل) لإجراء استعراض داخلي مكرس لمحفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية. وفي الموجز، أشير إلى المناصب التي تبوّأها المسؤولون المعيّنون المستقلون، وتوقيت تعيينهم، وتوقيت تلقي أي تقارير منهم، وما إذا كانوا قد أكدوا تمكنهم من الاطلاع دون قيود على المحفوظات الاستخباراتية والأمنية والدفاعية. وترد تعليقات أخرى على عمليات التعيين ذات الصلة التي قامت بها الدول الأعضاء في الاستنتاجات التي يتضمنها الفرع الخامس أدناه.

*أنغولا*

٣٨ – في نيسان/أبريل ٢٠١٩، أبلغتني أنغولا بأنها كانت مستعمرة برتغالية في ذلك الوقت في أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وبالتالي، فإن حكومة أنغولا الحالية ليس لديها إمكانية الاطلاع على الوثائق السرية التي أنشئت أو احتُفظ بها أثناء الفترة الاستعمارية. وقمت بإحالة المسألة إلى البرتغال، وترد مناقشة ردّها أدناه.

٣٩ – وبالنظر إلى رد أنغولا، يبدو أن إجراء المزيد من التحريات لن يؤدي على الأرجح إلى توليد معلومات جديدة. وأود أن أعرب عن امتناني للرد الوارد من أنغولا.

*بلجيكا*

٤٠ – في أيار/مايو ٢٠١٨، أُبلِغت بأن بلجيكا عينت مسؤولَيْن معيّنين مستقلين اثنين هما غي راباي، رئيس اللجنة الدائمة المعنية بمراقبة دوائر الاستخبارات والأمن (اللجنة R) والمدعي العام في محكمة استئناف لييج، وكريس كوانتن، المقدم والمدرّب العسكري ورئيس قسم التاريخ العسكري في المدرسة العسكرية الملكية. وقدّم المسؤولان المستقلان اللذان عيّنتهما بلجيكا تقريرا مؤقتا شاملا يبيّن الأعمال الموضوعية التي قاما بها حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بناء على الطلب. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، وعقب تقاعد السيد راباي، أُبلغتُ بأن المسؤول المعيّن المستقل الذي حلّ محله هو سيرج ليبشتز، وأن السيد كوانتن يواصل العمل أيضا.

٤١ – وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، تلقيت التقرير النهائي من المسؤولَين المعيّنين المستقلين لبلجيكا. وجاء في تقرير السيد ليبشتز والسيد كوانتن أن بلجيكا أتاحت لهما سبل الاطلاع الكامل على جميع الملفات والمحفوظات التي تحتفظ بها وزارة الدفاع، وجهاز أمن الدولة وجهاز الاستخبارات العامة والأمن (جهاز الاستخبارات العسكرية). وجاء في التقرير أن الولاية لم تشمل إجراء استعراض لمحفوظات الجهات من غير الدول أو المنظمات الخاصة.

٤٢ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد راباي والسيد كوانتن والسيد ليبشتز وأعضاء فريقيهما على ما بذلوه من جهود وما اضطلعوا به من عمل هام. وتُناقَش المعلومات الأساسية المقدمة من حكومة بلجيكا نتيجة عملهم في إطار المجالات المواضيعية ذات الصلة الواردة أدناه.

*كندا*

٤٣ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أُبلغت بأن كندا عينت جيفري ماردر، مدير شعبة شؤون الأمم المتحدة في الوزارة الكندية للشؤون العالمية، مسؤولا معيّنا مستقلا. وقدم السيد ماردر تقريرا نهائيا شاملا في نيسان/أبريل ٢٠١٩، أكد فيه منحه سبل الاطلاع على جميع السجلات والمحفوظات التي حُدِّدت باعتبارها ذات صلة محتملة بالتحقيق. وشمل ذلك إمكانية الاطلاع الكامل على محتوى المستودع المركزي للمحفوظات والسجلات لحكومة كندا، ومكتبة ومحفوظات كندا (بما في ذلك وزارة الشؤون الخارجية، وهي الوزارة التي سلفت الوزارة الكندية للشؤون العالمية)، والمحفوظات العسكرية التي تديرها وزارة الدفاع الوطني والمجلس الملكي الخاص، فضلا عن المحفوظات الخاصة. وتلقى الباحثون الذي يساعدون السيد ماردر أيضا مساعدة من كيفن سبونر، وهو أستاذ كندي وخبير في موضوع المشاركة الكندية في الكونغو خلال الفترة المذكورة.

٤٤ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد ماردر وفريقه على ما بذلوه من جهود وما قاموا به من عمل هام. وتناقَش المعلومات الأساسية المقدّمة من حكومة كندا نتيجة عملهم في إطار المجالات المواضيعية ذات الصلة الواردة أدناه.

*جمهورية الكونغو الديمقراطية*

٤٥ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أُبلغت بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية عيّنت دانييل فيليكس تابيزيه ينغولاس إليماني، المستشار السياسي والاستراتيجي لموظفي المخابرات العسكرية، مسؤولا معيّنا مستقلا.

٤٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، قدّم المسؤول المستقل المعيّن من جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية تقريرا مؤقتا أشار فيه إلى أن العمل قد تأخر ولا يزال مستمرا. وأكد التقرير أنه قد مُنح سبل الاطّلاع على جميع الوثائق والمحفوظات، سواء السرية أو غير السرية، الخاصة منها والعامة. وعلاوة على ذلك، بدأت التبادلات مع الدوائر الأمنية والاستخبارية والقضائية لكي تُمنح له سبل الاطّلاع على الملفات والوثائق الموجودة في محفوظاتها للفترة من عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦١. وتأكّد أيضا أن هناك تعاون مستمر مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) من خلال مكتبها المركزي الوطني في كينشاسا، الذي كان قد طلب أيضا معلومات من مكتب المدعي العام في محكمة النقض.

٤٧ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد تابيزيه ينغولاس إليماني على جهوده وعمله الهام الذي يبعث على التفاؤل. وأود أيضا أن أشير إلى توفير مساعدة وتيسير متبادلين بين بلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

*فرنسا*

٤٨ - في أيار/مايو ٢٠١٨، أُبلغت بأن فرنسا قد عينت كمسؤول معيّن مستقل موريس فاييس، الأستاذ الفخري في معهد العلوم السياسية ومحرر Documents diplomatiques français (الوثائق الدبلوماسية الفرنسية).

٤٩ - وقدم المسؤول المستقل المعيّن من جانب فرنسا تقريرا مؤقتا شاملا بيّن فيه العمل الكبير الذي اضطلع به حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بناء على الطلب. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، قدم تقريرا نهائيا، أكد فيه منحه سبل الاطلاع على المحفوظات، بما في ذلك المحفوظات الاستخبارية والأمنية والدفاعية، كونه مُنح تحديدا في عام ٢٠١٩ تصريحا أمنيا للاطلاع على الملفات الأمنية السرية يخوّله الرجوع إلى الوثائق ذات الصلة. وشملت محفوظات تلك الموجودة في وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الثقافة، والمحفوظات الوطنية، ومحفوظات وزارة الدفاع (والقوات المسلحة)، والأمانة العامة للدفاع والأمن القومي ودائرة الوثائق الخارجية ومكافحة التجسس، وكذلك المحفوظات الخاصة، بما في ذلك مركز التاريخ في معهد العلوم السياسية والمديرية العامة للطيران المدني.

٥٠ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد فاييس على جهوده وعمله الهام. وتناقَش المعلومات الأساسية المقدمة من حكومة فرنسا نتيجة عمله في إطار المجالات المواضيعية ذات الصلة الواردة أدناه.

*ألمانيا*

٥١ - في أيار/مايو ٢٠١٨، أُبلغت بأن ألمانيا عيّنت هانس فوربيك، وكيل الوزارة ومفوض شؤون تجهيز تاريخ دائرة الاستخبارات الاتحادية في المستشارية، الذي عمل في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٨ حتى تقاعده في حزيران/يونيه ٢٠١٨. واعتبارا من آب/أغسطس ٢٠١٨، عُيّن توماس فيتشن، السفير والممثل الخاص للسياسة الخارجية في مجال أمن الفضاء الإلكتروني في وزارة الخارجية الاتحادية، مسؤولا معيّنا مستقلا.

٥٢ - وقدم المسؤول المستقل المعيّن من جانب ألمانيا تقريرا مؤقتا شاملا بيّن فيه العمل الكبير الذي اضطلع به حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بناء على الطلب. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، قدم تقريرا نهائيا أكّد فيه أن ألمانيا قد منحت له سبل الاطلاع الكامل على جميع الملفات والمحفوظات التي تحتفظ بها وزارة الخارجية الاتحادية، ووزارة الدفاع الاتحادية، والوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية والطاقة، ودائرة الاستخبارات الاتحادية، ووحدة التحقيقات الجمركية في مطار ميونيخ، ومحفوظات الجمهورية الديمقراطية الألمانية (المعروفة سابقا باسم ”ألمانيا الشرقية“)، بما في ذلك ملفات دوائر استخباراتها. وذكر أيضا أنه لا يزال يتتبع أحد خيوط المعلومات في إحدى المحفوظات الخاصة.

٥٣ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد فيتشن على جهوده وعمله الهام. وتُناقش المعلومات الأساسية التي قدمتها حكومة ألمانيا نتيجة عمله في إطار المجالات المواضيعية ذات الصلة الواردة أدناه.

*البرتغال*

٥٤ - في شباط/فبراير ٢٠١٩، أُبلغت بأن البرتغال عينت السفير جوزيه جوليو بيريرا غوميس مسؤولا معيّنا مستقلا.

٥٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، قدّم المسؤول المستقل المعيّن من جانب البرتغال تقريرا نهائيا شاملا بيّن العمل الكبير الذي اضطلع به. وأكد في التقرير منحه سبل الاطّلاع الكامل وغير المقيد على جميع السجلات والمحفوظات، بصرف النظر عن مستوى سريتها، بما يشمل المحفوظات الدبلوماسية (بما في ذلك مكتب الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الخارجية)، والمحفوظات التاريخية العسكرية، ومحفوظات الدفاع الوطني، والمحفوظات التاريخية للقوات الجوية، ومحفوظات توري دو تومبو الوطنية (الشرطة الدولية والمعنية بالدفاع عن الدولة/المديرية العامة للأمن) والمحفوظات التاريخية لما وراء البحار.

٥٦ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد بيريرا غوميز على ما بذله من جهود وعلى عمله الهام. وتُناقَش المعلومات الأساسية المقدمة من حكومة البرتغال نتيجة عمله في إطار المجالات المواضيعية ذات الصلة الواردة أدناه.

*الاتحاد الروسي*

٥٧ - في أيار/مايو ٢٠١٨، وعقب ما قدمتُه من طلبات، أُبلغت في مذكرة شفوية موجهة من الاتحاد الروسي بأن السلطات المختصة للاتحاد الروسي تجري استعراضا للمحفوظات الاستخبارية والأمنية والدفاعية لتحديد ما إذا كانت تتضمن أي معلومات ذات صلة بالتحقيق في وفاة داغ همرشولد.

٥٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، بعثتُ برسالة إلى الاتحاد الروسي طلبت فيها المزيد من التعاون فيما يتعلق بعملية تعيين المسؤول المستقل الصادر بها تكليف من الجمعية العامة. وترد نسخة من تلك الرسالة في مرفقات هذا التقرير.

*جنوب أفريقيا*

٥٩ - فيما يتعلق بجنوب أفريقيا، لم تتم الاستجابة لطلبات المساعدة التي قدمتُها في عام ٢٠١٧. وفي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، أجريتُ العديد من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بجنوب أفريقيا. وطلبتُ أيضا إلى الأمين العام أن يجري اتصالات رفيعة المستوى بحكومة جنوب أفريقيا وطلبتُ الأمر نفسه إلى الأمين العام السابق الراحل، كوفي عنان.

٦٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، بعد مرور ١٥ شهرا على طلبي الأولي، وبعد انقضاء الموعد النهائي لورود التقارير النهائية للمسؤولين المعيّنين المستقلين، أبلغتني جنوب أفريقيا بأنها عينت مكوليسي نكوسي، السفير ونائب المدير العام لشؤون الحوكمة العالمية والخطة القارية بإدارة العلاقات الدولية والتعاون، كجهة تنسيق.

٦١ - وعلى الرغم من الاتصال بالسيد نكوسي في حزيران/يونيه ٢٠١٩، لم تتم موافاتنا بمعلومات مستكملة فنية عن عمله. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، خاطبتُ جنوب أفريقيا لطلب المزيد من التعاون فيما يتعلق بعملية تعيين المسؤول المستقل التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة. وترد نسخة من تلك الرسالة في مرفقات هذا التقرير.

*السويد*

٦٢ - في نيسان/أبريل ٢٠١٨، أُبلغت بأن السويد عينت السفير السابق ماتياس موسبرغ مسؤولا معينا مستقلا. وإنني أدين بعرفان خاص للسيد موسبرغ في هذه العملية على قيادته والجهود الشخصية الكبيرة التي بذلها، على النحو الوارد بمزيد من التفصيل أدناه.

٦٣ - وقدم المسؤول المستقل المعيّن من جانب السويد تقريرا مؤقتا شاملا يبين العمل الكبير الذي اضطلع به حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بناء على الطلب. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، قدم تقريرا نهائيا، أكد فيه أن وزارة الشؤون الخارجية أصدرت في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ قرارا بمنحه سبل الاطلاع الكامل وغير المقيد على جميع المحفوظات. وكانت عمليات البحث غير مقيدة في جميع المحفوظات والسجلات، بما في ذلك محفوظات وسجلات وزارة الشؤون الخارجية (بما في ذلك السجلات التي تم ترحيلها من وزارة الخارجية)، والمحفوظات الوطنية السويدية (بما في ذلك المجلس الملكي السويدي للطيران المدني والشرطة الجنائية للدولة السويدية) ومحفوظات داغ همرشولد (المجموعة موجودة في المكتبة الوطنية للسويد)، والمجلس الملكي للطيران المدني، والمحفوظات العسكرية، والاستخبارات العسكرية السويدية، ومؤسسة إذاعة الدفاع الوطني، وجهاز الأمن السويدي والمحفوظات الخاصة (بما في ذلك محفوظات أسرة والنبرغ وأسر أتلاس كوبكو وترانسير وفيرفينغ وهيلستروم).

٦٤ - واتخذت السويد خطوات محددة لكفالة أن تُتاح لمسؤولها المعيّن المستقل إمكانية الاطلاع التام على جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك في المحفوظات الاستخبارية والأمنية والدفاعية الحساسة. ووُفّرت للمسؤول المعيّن المستقل الموارد الكافية لتمكينه من إجراء عمليات بحث يدوية ورقمية على السواء مع تزويده بمستويات المساعدة المناسبة للتمحيص في كمية كبيرة من المواد. ورغم أن عمل المسؤول المعيّن المستقل لم يتم تقييده، لن تُطلَع الأمم المتحدة على المعلومات السرية إلا بعد الاتفاق على شروط معيّنة. وهذا هو بالضبط نوع الترتيبات التي اقتُرح وضعها في توصيات تقرير عام ٢٠١٧، وإنني ممتن أيضا للدور القيادي الذي اضطلعت به السويد في هذا الصدد.

٦٥ - وأجرى المسؤول المستقل المعيّن من جانب السويد عمليات بحث في المحفوظات التي سبق تفتيشها، بما في ذلك المحفوظات السياسية والدبلوماسية، فضلا عن مصادر أخرى يحتمل أن تكون ذات صلة لم يتم البحث فيها، بما في ذلك محفوظات أفراد عاديين وشركات. وهذه الأنواع من عمليات البحث أيضا مهمة وضرورية، ذلك أن حدوث تطورات في مستوى المعرفة يعني أن ثمة شخصيات جديدة ومعدات وغير ذلك من الوقائع التي لم تكن في السابق تُعتبر ذات أهمية قد ظهرت أهميتها لاحقا. وأود أن أعرب عن امتناني للسيد موسبرغ على جهوده وعمله الهام ودوره القيادي. وتناقَش المعلومات الأساسية المقدمة من حكومة السويد نتيجة عمله في إطار المجالات المواضيعية ذات الصلة الواردة أدناه.

*المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية*

٦٦ - فيما يتعلق بالمملكة المتحدة، أجريتُ في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ العديد من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بالبلد. وطلبتُ أيضا إلى الأمين العام أن يجري اتصالات رفيعة المستوى بحكومة المملكة المتحدة. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بعد موعد الإعداد الأولي لتقريري المؤقت، تلقيت ردا من المملكة المتحدة على طلبي المقدم في آذار/مارس ٢٠١٨. وجاء في الرد أن المملكة المتحدة لا تعتزم تعيين خبير مستقل ومسؤول رفيع المستوى لأن جميع المعلومات ذات القيمة المباشرة للتحقيق قد أتاحتها المملكة المتحدة في السنوات السابقة أو قد أفرجت عنها وباتت متاحة للعموم. ورديتُ على المملكة المتحدة مسلطا الضوء على السبب الذي يرجّح، برأيي، وجود معلومات إضافية ذات صلة بالموضوع في محفوظات أخرى للمملكة المتحدة.

٦٧ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، وبعد مرور ١٥ شهرا على طلبي الأولي، وبعد الموعد النهائي لورود التقارير النهائية للمسؤولين المعيّنين المستقلين، أفادت المملكة المتحدة بأنها عيّنت غراهام هاند، كبير المراجعين القائمين على تقييم حساسية الوثائق في وزارة الخارجية والكمنولث والسفير السابق، كمراجِع. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، رد السيد هاند مباشرة عليّ، وأفاد بأنه حصل على ما يلزم من التصاريح الأمنية ولديه معرفة كاملة بنطاق وثائق الحكومة البريطانية التي يمكن أن تكون ذات أهمية بالنسبة للتحقيق. وذكر كذلك أن جميع الملفات ذات الصلة قد تم تحديدها على النحو السليم وباتت متاحة بالكامل، وأن الملفات قد تم بشكل تام وكامل فحص احتوائها على أي معلومات ذات صلة وأن أي تنقيحات طفيفة قد أُجريت كانت مبررة وغير هامة. وأعيدَ تأكيد الموقف القائل بأن جميع الوثائق التي بحوزة الحكومة البريطانية التي تتضمن معلومات ذات صلة بالتحقيق في وفاة الأمين العام الراحل قد تم تحديدها بالكامل وقُدمت بالفعل استجابة للطلبات السابقة.

٦٨ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد هاند على جهوده. وعلى نحو ما ذُكر آنفا، لم ترد أية معلومات من حكومة المملكة المتحدة. وللأسباب المبينة أدناه، فإن مرفقات هذا التقرير تتضمن مراسلاتي مع المملكة المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٩، إذ لم تتم الاستجابة للمسائل المثارة فيها على وجه التحديد وقد يكون هناك أساس للنظر في العديد منها مستقبلا.

*الولايات المتحدة الأمريكية*

٦٩ - في نيسان/أبريل ٢٠١٨، أُبلغت بأن الولايات المتحدة قد عينت إريك غوديوسي، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية في مكتب شؤون المنظمات الدولية بوزارة خارجية الولايات المتحدة (اعتبارا من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)؛ وجوزيف مانسو، نائب الأمين المساعد الرئيسي في مكتب شؤون المنظمات الدولية بوزارة الخارجية (اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

٧٠ - ولم يقدم المسؤول المستقل المعيّن من الولايات المتحدة أي تقرير مؤقت أو نهائي بشأن المسائل الفنية. وتدل رسالته المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ على أن عمليات البحث كانت شاملة وغطت المحفوظات الاستخبارية والأمنية والدفاعية. وأُرسلت إليّ وثيقة واحدة أيضا (ترد مناقشتها أدناه).

٧١ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد مانسو على ما بذله من جهود. ولأسباب يرد بيانها أدناه، تتضمن مرفقات هذا التقرير مراسلاتي مع الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٩، لأن المسائل المثارة فيها لم تتم الاستجابة لها على وجه التحديد وقد يكون هناك أساس للنظر فيها مستقبلا. وأشار السيد مانسو في ختام رسالته إلى ما يلي: ”ردا على طلباتكم الموسعة النطاق، بما فيها الطلبات الواردة في مرفق رسالتكم المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٩، كثّفت جهودنا في مجال البحث لتشمل وكالات استخبارات أخرى تابعة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن عمليات التفتيش هذه لن تكتمل في الموعد المحدد لتقريركم النهائي، فإننا نتطلع إلى العمل معكم في المستقبل“.

*زامبيا*

٧٢ - في شباط/فبراير ٢٠١٩، أُبلغت بأن زامبيا قد عينت جون زولو، المدير في مكتب الرئيس، مسؤولا معيّنا مستقلا.

٧٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، قدم المسؤول المستقل الذي عيّنته زامبيا تقريرا نهائيا يبيّن العمل الكبير الذي اضطلَع به. وأكد هذا التقرير، الذي كان أحد موقّعيه وزير الشؤون الخارجية، منح سبل الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمحفوظات، بما في ذلك المحفوظات الاستخبارية والدفاعية والأمنية، بصرف النظر عن مستوى سريتها ودون أي قيود. ولم تشمل عمليات البحث التي قام بها المحفوظات الخاصة.

٧٤ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد زولو لما بذله من جهود وما قام به من عمل هام. وتُناقش نتائج عمله في إطار المجالات المواضيعية ذات الصلة الواردة أدناه.

*زمبابوي*

٧٥ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أُبلغت بأن زمبابوي عينت سيدني سيكيرامابي، عضو مجلس الشيوخ ووزير الدفاع والأمن القومي الأسبق ووزير الدولة، كمسؤول معيّن مستقل، يعاونه العميد آشر تابفومانيبي وفريقه.

٧٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، قدّم المسؤول المستقل المعيّن من جانب زمبابوي تقريرا شاملا يبين العمل الكبير الذي اضطلع به. وأكد هذا التقرير أن زمبابوي قد أتاحت سبل الاطلاع الكامل لمسؤولها المعين المستقل على جميع الملفات والمحفوظات، بغض النظر عن مستوى سريتها، بما في ذلك المحفوظات الاستخبارية والأمنية والدفاعية، بما يشمل جميع وثائق ومحفوظات قوات زمبابوي للدفاع (التي خلفت الجيش الروديسي الملكي)، وجيش زمبابوي الوطني، والقوات الجوية لزمبابوي (التي خلفت القوات الجوية الروديسية الملكية)، ومنظمة الاستخبارات المركزية (التي خلفت الفرع الخاص الروديسي)، وشرطة جمهورية زمبابوي (التي خلفت منظمات الشرطة الروديسية والشرطة البريطانية لجنوب أفريقيا)، وهيئة الطيران المدني لزمبابوي (التي خلفت الإدارة الروديسية للطيران المدني) والمحفوظات الوطنية لزمبابوي. وواصل السيد سيكيرامابي وفريقه أيضا العمل بعد تقديم تقريرهم إليّ ووافوني بمعلومات مستكملة مفيدة أخرى حتى وقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير.

٧٧ - وأشار المسؤول المستقل المعين من جانب زمبابوي إلى أن مواد البحث بشأن هذا الموضوع كانت محدودة، لأنه قبل استقلال زمبابوي، كانت السلطات الروديسية ''تتخلص بدقة من معظم السجلات أو المحفوظات المرتبطة بحادث داغ همرشولد''.

٧٨ - وأود أن أعرب عن امتناني للسيد سيكيرامابي وفريقه على جهودهم وعملهم الهام. وعلى الرغم من أن السيد سيكيرامابي باشر بالعمل في مرحلة متأخرة، فقد اضطلع وفريقه بالكثير من العمل وتم تحديد قدر كبير من المعلومات الهامة. وتناقَش المعلومات الأساسية المقدمة من حكومة زمبابوي نتيجة عمله في إطار المجالات المواضيعية ذات الصلة الواردة أدناه.

## جيم - محفوظات الأمم المتحدة

٧٩ - مرة أخرى، أتيح لي الاطِّلاع دون قيود على جميع محفوظات الأمم المتحدة، كما تلقيتُ مساعدة مفيدة حظيت بالأولوية من موظفي قسم إدارة المحفوظات والسجلات في الأمانة العامة. وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، قمت مرة أخرى باستعراض ملفات عديدة للأمم المتحدة سعيا للحصول على المعلومات أو التحقق منها. وأبلغني الأمين العام بأن جميع ملفات عملية الأمم المتحدة في الكونغو متاحة للعموم، بدون قيود، باستثناء ٢٣ ملفا. ولا تزال هذه الملفات تحتفظ بمركز ''سري للغاية''، بما يتسق مع

السياسات المعمول بها في الأمم المتحدة. ويمكنني أن أؤكد بأني طلبت الاطلاع على جميع الملفات الـ ٢٣ ورتّبتُ لاستعراضها بالكامل ويمكنني أن أشهد أن أيا منها لا يتضمن معلومات ذات صلة بالتحقيق في قضية داغ همرشولد، وفقا لتعريف المعلومات ''ذات الصلة'' الذي طلبتُ إلى الدول الأعضاء تطبيقه، على النحو المبيّن في هذا التقرير. كما أُبلغت بأن الأمم المتحدة قامت توخيا للشفافية، بعملية شاملة لرفع السرية فرفعت السرية عن آلاف الملفات الإضافية المتعلقة بالكونغو. وترد مناقشة للمعلومات الجديدة الواردة من الأمم المتحدة تحت العناوين ذات الصلة الواردة أدناه.

## دال – ملاحظات بشأن ردود الدول الأعضاء والقيود المفروضة على عمليات البحث

٨٠ – من الضروري الإشارة إلى أنه لا يمكن القول بأن عملية البحث قد اكتملت. وتتعلق بعض القيود بمدى استعداد الدول الأعضاء وبعضها بمسائل تنفيذية.

٨١ – وفيما يتعلق بالفئة الأولى، لا تزال أشد القيود التي واجهتها شموليةُ عملية البحث تكمن في أن بعض الدول الأعضاء لم تتعاون بشكل كامل وحقيقي واستباقي، تمشيا مع ما حثّت عليه الجمعية العامة. وإنني أشعر بالامتنان للمساعدة التي تلقيتها من معظم الدول الأعضاء التي طلبتُ إليها المشاركة في عملية البحث. وقد أكد بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك ألمانيا والبرتغال وبلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزمبابوي والسويد وفرنسا وكندا، بشكل صريح الاضطلاع بعمليات بحث في ما يبدو أنه محفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية. وحتى فيما يتعلق بهذه الدول الأعضاء، فقد وردت مؤشرات من بعضها بأن عمليات البحث لا تزال جارية.

٨٢ – وقد يتعين على دول أعضاء أخرى، بما في ذلك الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أن تعمل لكفالة إجراء عمليات البحث الشاملة بقدر كاف من الشفافية بحيث نكون مقتنعين تماما بأنه قد تم تحديد جميع المعلومات ذات الصلة المحتملة.

٨٣ – وفيما يتعلق بالمسائل التنفيذية، فكما أشرتُ في عام ٢٠١٧، تنطبق بعض القيود على عمل الشخصية البارزة والدول الأعضاء والأمم المتحدة والأفراد بسبب طبيعة عمليات البحث الجارية. فعلى سبيل المثال، فإن غالبية المحفوظات في تلك الحقبة لم تكن مرقمنة وهو ما يعني أن عمليات البحث الوافية لا يمكن عموما إجراؤها باستخدام الكلمات المفتاحية؛ ولا يظهر عادة إلا اسم المجلد (وكثيرا ما يكون الاسم مصوغا صياغة عمومية). وعلاوة على ذلك، حتى إذا كانت المواد قد جرى مسحها ضوئيا، فلن تكشف عمليات البحث بالكلمات المفتاحية عن المعلومات المطلوبة، وهو ما يمكن أن يعود إلى وجود أكثر من تهجئة للاسم الواحد، كما هو الحال مثلا في التهجئات المتفاوتة بشدة لأسماء المرتزقة أو الأسماء المستعارة – أو بسبب رداءة التعرف الرقمي على الحروف من الوثائق ذات التنضيد القديم أو المكتوبة باليد.

## ثالثا – المعلومات الجديدة بشأن الأسباب المحتملة لتحطم الطائرة

٨٤ – يحلل هذا الفرع المعلومات الجديدة الواردة من الدول الأعضاء والأفراد فيما يتعلق بالأسباب المحتملة لتحطم الطائرة. وبحسب طبيعة المعلومات ونوعها، تناقَش مسألة تقييم قيمتها الإثباتية أو أين يمكن إدراجها ضمن نطاق أي تحقيق إضافي محتمل.

٨٥ - وكما سيُظهر التحليل التالي، فقد حدثت تطورات في مجموع المعرفة ذات الصلة بهذا الموضوع الفرعي، أبرزها في مجالات عمليات اعتراض اتصالات ذات صلة يحتمل أن تكون دول أعضاء قد قامت بها وقدرة قوات كاتانغا المسلحة أو غيرها على شن هجوم محتمل على طائرة الأمين العام. وكما سيتضح من الفروع التالية، فإن بعض المعلومات استُمد من المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر في عام ٢٠١٧ وقبل ذلك، في حين أن بعض الجوانب الأخرى من المعلومات ورد في الآونة الأخيرة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتشمل الفئة الثانية بعض المعلومات المقدمة من مسؤولين معيّنين مستقلين، وفيكتور روزيه (شاهد عيان على الأحداث السياقية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٦١)، وفريق فيلم ''قضية همرشولد غير المحلولة''، من جملة مصادر أخرى.

## ألف - الهجوم الجوي أو الأرضي أو التهديد الخارجي الآخر

٨٦ - منذ تحقيقات الفترة ١٩٦١/١٩٦٢، ظهرت معلومات جديدة هامة بشأن إمكانية أن تكون طائرة أخرى قد أسقطت أو هددت الطائرة SE-BDY، مما أدى إلى تحطمها. ونظر تقرير عام ٢٠١٧ أيضا في إمكانية أن تكون قد تمت مضايقة أو إرباك طياري الطائرة SE-BDY، وهو أمر إذا وقع في وقت حاسم من عملية الهبوط، يمكن أن يكون قد تسبب بحادث التحطم بدون أن يخلّف أي دليل مادي إضافي، مثل الثقوب التي يخلّفها الرصاص. وبعد انتهاء عمل الفريق المستقل، وردت معلومات إضافية جديدة وذات صلة بشأن هذا الأمر من أفراد ودول أعضاء في عام ٢٠١٧ ومرة أخرى في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٨٧ - وشملت المعلومات المستعرضة في تقرير عام ٢٠١٧ تحت هذا العنوان والتي اعتُبرت ذات قيمة إثباتية ما يلي:

- قدّم پول هنري أبرام، الذي ذكر أنه سمع عرَضا ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ بثا إذاعيا لهجوم على طائرة أثناء عمله في محطة استماع تابعة لوكالة الأمن الوطني للولايات المتحدة في إراكليو (هيراكليون) باليونان، ما قال إنه سجلات خدمة إضافية. ولم توافق الولايات المتحدة على دقة أجزاء من روايته.

- وفي عام ٢٠١٥، ردت الولايات المتحدة على استفسار الفريق المستقل فأفادت بأنه ليس لديها أي علم بقيام ''الفرنسيين'' بتسليم طائرات من طراز Fouga Magister في عام ١٩٦١ إلى كاتانغا ''بمساعدة وكالة المخابرات المركزية''. غير أنها أعلنت في عام ٢٠١٧ أن حاملة طائرات تجارية تابعة للولايات المتحدة قامت بالفعل بتنفيذ عملية التسليم المذكورة في شباط/فبراير ١٩٦١. وقد أتيح أيضا المزيد من المعلومات عن تفاصيل عملية التسليم.

- ومن المحتمل أن يكون الطيار المرتزق البلجيكي، فان يان ريسيغيم، قد عاد إلى كاتانغا بحلول ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وعلى الرغم من تضارب المعلومات المتعلقة بتاريخ عودة فان ريسيغيم إلى كاتانغا، فإنه لم يكن بأية حال الطيار الوحيد المرتزق في كاتانغا في ذلك التاريخ، ولا الطيار الوحيد القادر على قيادة طائرة من طراز Fouga Magister.

- والتقى كلود دو كيمولاريا، المساعد الشخصي السابق لهمرشولد (١٩٥٧-١٩٦١)، الذي أصبح لاحقا دبلوماسيا فرنسيا مرموقا ورجل أعمال، بشخصين في أواخر فترة الستينات عرَّفا عن نفسيهما بأنهما ''دو تروي'' و ''بوكيلز''، وادعى هذا الأخير أنه متورط في هجوم جوي على الطائرة SE-BDY. ويبدو أن دو كيمولاريا، نقل هذه المعلومات بحسن نية إلى السلطات الفرنسية والسويدية في فترة الستينات، لا الثمانينات، كما كان مفهوما في السابق.

- وفيما يتعلق بالطائرة من طراز Fouga Magister التي استخدمتها قوات كاتانغا الجوية بنجاح كبير في هجماتها ضد قوات الأمم المتحدة في عام ١٩٦١، ثمة أدلة متضاربة بشأن ما إذا كان هناك أكثر من طائرة واحدة من طراز Fouga Magister قيد الاستعمال في ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. والطائرات من طراز Fouga قادرة على شن هجمات جو – جو، وهاجمت أيضا طائرات الولايات المتحدة (وليس فقط الأمم المتحدة) في كاتانغا.

- وفيما يتعلق بالطائرة من طراز Dornier DO-28 التي استخدمتها قوات كاتانغا الجوية، فإن الطائرة تم توريدها على أساس تجاري من ألمانيا الغربية إلى كاتانغا في عام ١٩٦١، وكانت هناك طائرة واحدة على الأقل موجودة في الكونغو قبل أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وربما أُخضعت الطائرة لتعديلات بحيث تكون قادرة على شن هجمات جوية والقصف بالقنابل، ونفذت عمليات قصف نهارية وليلية ضد الأمم المتحدة ويبدو أنها حاولت تنفيذ هجوم جو – جو. أما المواقع التي كانت الطائرة DO-28 تُشغّل منها فكانت في كل من كاتانغا وروديسيا الشمالية (التي تبعد إحداهما عن الأخرى حوالي ١ ٠٠٠ كيلومتر في كانيمانا وندولا).

- وكان عدد الأماكن المتاحة لإقلاع وهبوط الطائرات في ندولا ومحيطها أكبر مما نظرت فيه التحقيقات المبكرة، واستخدمت قوات كاتانغا الجوية أماكن الإقلاع والهبوط الموجودة في كل من كاتانغا وروديسيا الشمالية.

- وبالاستناد إلى الأدلة المقدمة من الرائد جوزيف ديلين من قوات كاتانغا الجوية، خلصت التحقيقات المبكرة إلى أن طيارا كاتانغيا واحدا فقط هو الذي يمكن أن يكون قد قاد طائرة في هجوم على الطائرة SE-BDY. وبيّنت أدلة ظهرت بعد ذلك أن هناك أكثر من طيار يمكن أن يكون قد قام بذلك، رغم أنه تعذر تحديد الأفراد الذين كانوا موجودين في كاتانغا في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر بشكل قاطع.

٨٨ – وتستند المعلومات الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى المعلومات التي تم تحليلها في عام ٢٠١٧ وتتضمن معلومات جديدة، على النحو المبين أدناه.

## ١ – اعتراض الاتصالات اللاسلكية

### (أ) بول هنري أبرام

٨٩ – قدم بول هنري أبرام معلومات إلى الفريق المستقل في عام ٢٠١٥، فأفاد بأنه سمع شخصيا رسائل لاسلكية تتصل بإسقاط طائرة بإطلاق النار عليها في الكونغو أو على مقربة منها في ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ أثناء عمله في محطة استماع تابعة لوكالة الأمن الوطني للولايات المتحدة في إراكليو (هيراكليون) في جزيرة كريت باليونان. وذكر أبرام أنه كان ضابطا سابقا في خدمات تأمين القوات الجوية للولايات المتحدة وقدم وثائق مختلفة تتضمن ما سمّاه تأكيدا لسجل خدمته.

٩٠ – وفي مقابلة مع الفريق المستقل في عام ٢٠١٥، فصّل أبرام مزاعمه وأفاد أنه قبل ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ ببضعة أيام زُود بخطة الطيران المتوقعة للطائرة SE-BDY، التي شملت معلومات عن نوع الطائرة و ''رقمها''، وكذلك وجهتها المتمثلة في ندولا. وذكر أنه سمع، ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر أثناء عمله في نوبة ليلية، شخصا يقول عبر الجهاز اللاسلكي ''ها هي الطائرة تقترب إنها مضاءة جيدا''،

ثم سمع شخصا على تردد لاسلكي آخر يقول بلغة إنكليزية غير أمريكية ذات لكنة ''أسقط الأمريكيون للتو طائرة تابعة للأمم المتحدة''، وتلت ذلك زيادة كبيرة في ''طقطقة اللاسلكي'' على ترددات مختلفة بلغات مختلفة. وقال إنه يعتقد أن الاتصالات المعتَرضة تم سماعها وقت حدوثها وتم تسجيل المعلومات على شريط ممنغط أُرسل بنسخته الأصلية وعن طريق الفاكس إلى موقع وكالة الأمن الوطني في فورت ميد، ميريلاند، وإلى المقر الحكومي للاتصالات التابع للمنظمة البريطانية للاستخبارات والأمن. وذكر أبرام كذلك أن أبلغ زملاءه بما سمعه في ذلك الوقت، فقام ضباط آخرون حاضرون بإعادة تشغيل التسجيل والاستماع إليه. وقال إن المشرفين عليه من وكالة الأمن الوطني كانوا في هيراكليون ومقر قيادة خدمات تأمين القوات الجوية للولايات المتحدة في قاعدة كيلي الجوية في سان أنطونيو، تكساس. وأود أن أشير إلى أن أبرام أفاد لاحقا ببيانات مماثلة تطابق ما أبلغ به الفريق المستقل في عام ٢٠١٥.

٩١ - وفي عام ٢٠١٥، قام أبرام أيضا بتزود الفريق بنسخ من شهادة إنهاء خدمته وبوثيقة تشير إلى اشتراكه في ''برنامج تعليمي أثناء الخدمة'' في هيراكليون. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، زود أبرام الأمم المتحدة والشخصية البارزة بوثائق أخرى يُدَّعى أنها تثبت خدمته، بما في ذلك رقم تعريفه/رمزه ''AbelBaker''.

٩٢ - وفي الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧، طُلب إلى الولايات المتحدة تقديم معلومات تتعلق بادعاءات أبرام، بما في ذلك معلومات عن سجل خدمته، وما إذا كان مجندا في القوات الجوية للولايات المتحدة أو في فروع أخرى بالحكومة في الوقت محل النظر، وهل كان يخدم في اليونان آنذاك وهل كان يعمل وقتئذ في دعم وكالة الأمن الوطني وبأية صفة. وفي عام ٢٠١٥، لم يصل أي رد من الولايات المتحدة بشأن أبرام. وفي عام ٢٠١٦، وصل رد جاء فيه أن القوات الجوية للولايات المتحدة ليس لديها أي معلومات عنه. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، وبعد أن قدمتُ المعلومات الإضافية الواردة من أبرام، ردّت الولايات المتحدة قائلة: ''لم نستطع العثور على أي معلومات أخرى بشأن السيد أبرام. ولم نستطع التأكد من أصالة الوثائق التي قدمتموها على أنها تثبت خدمة السيد أبرام. ولسنا على علم بأي معلومات أو وثائق في حوزة حكومة الولايات المتحدة من شأنها أن تدعم مزاعم السيد أبرام أو تضفي مصداقية عليها''.

٩٣ - غير أنني تلقيت في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٧ رسالة أخرى من الولايات المتحدة قبل أيام من وضع الصيغة النهائية لتقرير عام ٢٠١٧. وكانت الرسالة عبارة عن استمارة من خمس صفحات أُولاها تتطابق مع شهادة الخدمة التي قدمها أبرام. وتتضمن الصفحات الأخرى سجلا إداريا لمسائل تتصل بخدمته، بما في ذلك تخصصه باعتباره ''اختصاصي بروتوكولات اعتراض رسائل صوتية''، وجوائز، وتصريح أمني، وسجل مهام، وشهادة عمل في الخارج. وجاءت هذه المعلومات برفقة رسالة ورد فيها أن ''سجلات القوات الجوية للولايات المتحدة تفيد بأن خدمة پول أبرام في كريت قد بدأت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩. وتفيد السجلات كذلك بأن تاريخ عودة پول أبرام إلى الولايات المتحدة هو ٧ نيسان/أبريل ١٩٦١. وهكذا، يبدو أن پول أبرام لم يكن في كريت في أيلول/سبتمبر ١٩٦١''.

٩٤ - وسألتُ أبرام عن رده على الادعاء بأنه لم يكن في كريت في الوقت ذي الصلة. وأكد أبرام قصته الأصلية، وذكر بأن التواريخ الواردة في الاستمارة لا يمكن أن تكون صحيحة. وقال إن يقينه من هذه المعلومة يستند إلى ما استدعاه من ذاكرته من حوادث حياتية مهمة أخرى حدثت في أو قرابة ذلك الوقت وأكد أنه كان بالتأكيد في كريت في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ بالصفة المذكورة وأنه يعتقد أن الولايات المتحدة حرّفت السجل.

٩٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، وجهتُ رسالة إلى الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، في محاولة لاستيضاح ما يبدو أنه تضارب. وجاء في تلك الرسالة، في جملة أمور، ما يلي: ''أود أن أشير إلى أنه في وقت إعداد تقريري لعام ٢٠١٧، كان لا يزال هناك معلومات متضاربة بشأن التفاصيل الكاملة لسجلات خدمة السيد پول أبرام والسيد تشارلز ساوثهول. وسيظل من الضروري أن يتم في نهاية المطاف تأكيد هذه التفاصيل الكاملة، بما في ذلك الصفة التي كان الموظفان يخدمان بها في عام ١٩٦١، والتواريخ الدقيقة التي كانا موجودين فيها في مراكز عمل محددة خلال تلك الفترة، وادعاءات كل منهما بأنه تم تسجيل ما قالا إنهما سمعاه على أشرطة أو في سجلات أخرى. وعلاوة على ذلك، إذا كان لدى الولايات المتحدة أي توضيحات أخرى أو معلومات إضافية بشأن المسائل التي أثيرت في تقريري لعام ٢٠١٧ أو بالإضافة إليها، أرجو ممتنا موافاتي بها''. وفي أعقاب تلك الرسالة، بعثتُ أيضا برسائل إلى المسؤولين المستقلين المعيّنين من جانب الولايات المتحدة لمتابعة المسألة نفسها.

٩٦ - ولم يرد أي رد من الولايات المتحدة فيما يتعلق باستفساراتي بشأن ادعاءات أبرام. وفي عام ٢٠١٩، أُبلغت بأن أبرام توفي في أواخر عام ٢٠١٨ عن عمر ٧٧ عاما.

٩٧ - وإذا كانت ادعاءات أبرام صحيحة، فإنها لا شك في غاية الأهمية بالنسبة لهذا الأمر. وعلى مدى عدة سنوات، طُلب إلى الولايات المتحدة تقديم معلومات لتدعم هذه الادعاءات أو تدحضها. وفي الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٧، أفادت الولايات المتحدة بأنها لا تملك معلومات بشأن أبرام، رغم إحالة تفاصيل كثيرة، منها مكان خدمته ودوره ورقم سجل خدمته، للتحقق منها. وبدون تفسير فيما يتعلق بالأسباب التي أدّت إلى تغير الموقف، أكدت الولايات المتحدة أخيرا في تموز/يوليه ٢٠١٧ الأساس الذي استندت إليه بيانات أبرام بشأن سجل خدمته كاختصاصي اعتراض يعمل في كريت، ولكنها قالت إنه لم يكن في كريت في أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وعندما تمت مواجهة الولايات المتحدة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ ببيانه الذي يفيد به بالعكس، لم ترد أي توضيحات أخرى، ومرة أخرى لم يُقدَّم أي رد.

٩٨ - وفي عام ٢٠١٥، خلص تقييم أجراه الفريق المستقل للقيمة الإثباتية للمعلومات المقدّمة من أبرام بأن الطائرة SE-BDY قد تعرضت لهجوم بأنها متوسطة، وهو تقييم قمتُ بتأكيده مؤقتا في عام ٢٠١٧. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة مُنحت، لعدد من السنوات، فرصا كبيرة لدحض أو توضيح الادعاءات التي أعاد أبرام تأكيدها. وعلى إثر وفاته في عام ٢٠١٩، فإنه لم يعد موجودا لتقديم مزيد من البيانات المتعلقة بتسوية المسألة الحاسمة المتعلقة بالتحديد الدقيق للفترة الفعلية لانتدابه للعمل في نقطة استماع في كريت وفي تسلسل الأحداث. وبما أن هذا يتعلق مباشرة بتحديد الوقت الدقيق لمهمته في كريت، وهو ما يمكن إثباته ليس فقط من سجلات خدمة أبرام مع حكومة الولايات المتحدة وغير ذلك من المواد الأخرى الداعمة أو القابلة للإثبات، ليس من العبث تماما في تحقيق من هذا النوع تحديد هذا الأمر باعتباره يستلزم المزيد من المتابعة، رغم أن أحد الأطراف الأساسية لم يعد موجودا ليثبت صحة بياناته بشأن هذه المسألة الخلافية.

٩٩ - وبعد النظر في المعلومات ككل، بما في ذلك قيام أبرام بإعادة تأكيد بيانه للمرة الأخيرة في تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن وجوده في كريت المواعيد المذكورة، وتخصصه كاختصاصي بروتوكولات اعتراض رسائل صوتية حاصل على تصاريح أمنية من القوات الجوية للولايات المتحدة وطبيعة المهام المسندة إليه في مرفق الاستماع في وكالة الأمن الوطني، بإمكاني أن أقيّم ادعاءات أبرام بأن الولايات المتحدة كانت

ترصد الاتصالات اللاسلكية وأن الولايات المتحدة قامت على الأرجح بإنشاء سجلات النصوص المكتوبة باعتبارها ذات قيمة إثباتية قوية. وفيما يتعلق بالمعلومات التي قدمها أبرام فيما يتصل بشن هجوم على الطائرة SE-BDY، أود أن أبقي على تقييم القيمة الإثباتية لهذا الجزء من المعلومات عند مستوى القيمة الإثباتية المتوسطة. وقد تتغير هذه التقييمات، تبعا لما يرد من معلومات جديدة وما يستجد من تطورات، بما في ذلك علاقتها بالوقائع والمواد الأخرى.

### (ب) تشارلز ساوثهول

١٠٠ - في عام ٢٠١٥، نظر الفريق المستقل في معلومات مفادها أن القائد تشارلز ساوثهول استمع شخصيا إلى رسائل تتعلق بهجوم على طائرة من طراز Transair DC-6 ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ بينما كان يعمل في محطة اتصالات بحرية تابعة لوكالة الأمن الوطني للولايات المتحدة بالقرب من نيقوسيا في عام ١٩٦١. وقُدمت هذه المعلومات من خلال لجنة همرشولد، استنادا إلى بحوث أجرتها وليامز.

١٠١ - ووفقا لساوثهول، فقد كان ضابط ''تجهيز وإبلاغ'' يعمل لصالح وكالة الأمن الوطني. وفي بيانات متسقة أدلى بها على مدى عدد من السنوات، ادعى أنه في ليلة الحادث سمع الكلمات التالية أو قرأ نصها: ''أرى طائرة نقل تطير على ارتفاع آخذ في الانخفاض. وجميع أنوارها مضاءة. سأنزل بطائرتي لكي أحلق فوقها. نعم إنها الطائرة من طراز Transair DC-6. إنها الطائرة. لقد أصبتُها. أرى ألسنة اللهب. إنها تهوي. إنها تتحطم''. وذكر أن هذا الاتصال تم اعتراضه في مرفق تابع لوكالة الاستخبارات المركزية ولكنه أحيل إلى مكان عمل تابع لوكالة الأمن الوطني حيث كان موجودا برفقة أربعة أو خمسة موظفين آخرين عندما استمع إلى التسجيل أو قرأ نصه. وأفاد ساوثهول أيضا بأن ضابط مراقبة الاتصالات العامل معه أو ضابطا آخر كان موجودا في الوقت المعني أبلغه بأن طيارا بلجيكيا يعرف باسم ''الحارس الوحيد''، يقود طائرة من طراز Fouga Magister كانت تستخدمها قوات كاتانغا، قام بالإرسال وأن هذا الطيار ''لا بد أن يكون في انتظار طائرة همرشولد'' (تجدر الإشارة إلى أن سفير الولايات المتحدة في ليوبولدفيل، إدموند أ. غوليون، أشار أيضا إلى ''الحارس الوحيد'' وإلى الطائرة التي من طراز Fouga Magister، كما وصفهما فيكتور روزيه، الذي يشار إلى بيانه أدناه).

١٠٢ - وردا على استفسارات الفريق المستقل في عام ٢٠١٥ بشأن ساوثهول، أكّدت الولايات المتحدة أنه التحق بسلاح البحرية في عام ١٩٥٥ وتم تسريحه من الخدمة الفعلية في عام ١٩٦٩ وتقاعد برتبة قائد من قوات الاحتياط البحرية في عام ١٩٧٨. ولم ترد أية معلومات إضافية من الولايات المتحدة بشأن ادعاءات ساوثهول، بما في ذلك أي رد على الأسئلة المتعلقة بمكان خدمة ساوثهول، وما إذا كان يعمل في دعم وكالة الأمن الوطني أو ما إذا كان هناك سجلات للنصوص الخطية التي قال إنها أُنشئت. وطُلب إلى الولايات المتحدة تأكيد هذه المسائل في الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ولم ترد أي معلومات بهذا الشأن.

١٠٣ - وفي عام ٢٠١٧، أُبلغت أن ساوثهول قد توفي بعد أن انتهى الفريق المستقل من عمله. وفي عام ٢٠١٨، زُوِّدتُ بمعلومات جديدة من فيكتور شونفيلد وشركة Beyond the Frame بشأن مقابلات عبر الفيديو أجروها مع ساوثهول في لندن منذ عدة سنوات قبل وفاته. وأُبلغتُ بأن المقابلات لم تُشاهد ولم يتم الاستماع إليها من قبل وأن شونفيلد وشركة Beyond the Frame مستعدان لإتاحتها لهذا التحقيق. وبناء على ذلك، قمتُ باستعراض المعلومات الجديدة المتعلقة بمقابلات ساوثهول. وهي تتضمن

عددا من الملفات المحتوية على نسخ مختلفة من المقابلات التي يستعيد فيها ساوثهول تجاربه المتعلقة بتحطم الطائرة، سواء في ليلة وقوع الحادث أو فيما يتعلق بتفاعلاته اللاحقة مع المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص. وعموما، فإن بيانات ساوثهول مشابهة جدا للبيانات التي استعرضها الفريق المستقل. وهناك اختلافات طفيفة – على سبيل المثال، في العبارات أو الترتيب الدقيق للكلمات – كما قد يُتوقع إذا طُلب إلى المرء سرد قصة عدة مرات دون قراءتها من نص ما. غير أن الاختلافات لا تطال المادة الجوهرية.

١٠٤ – وفيما يلي خلاصة ما قاله ساوثهول في المقابلة المصورة بالفيديو. هو كان في عام ١٩٦١ متمركزا في موقع لاعتراض الاتصالات البحرية تابع للقوات البحرية للولايات المتحدة بالقرب من نيقوسيا. وكان القسم الذي يعمل به يتلقى تعليماته من وكالة الأمن الوطني أو يقدم الدعم لها، وكان مسؤولا عن معالجة الاتصالات المعترَضة من اليوم السابق والإبلاغ عنها (يعمل مشغّلو عمليات الاعتراض على مدار الساعة، ولكن تجري إجمالا معالجة الاتصالات المعترضة خلال النهار). وهم كانوا يتلقّون الاتصالات المعترضة ويقومون بفك شفراتها وترجمتها إذا لزم الأمر وتحديد الوكالات الحكومية (بما في ذلك وكالة الأمن الوطني) التي ينبغي أن تحال إليها هذه المواد. وذكر أن المبنى الذي كانوا يشغلونه هو بيت مكون من كتلة أسمنتية مقسومة إلى قسمين رئيسيين، حيث كان أفراد وكالة المخابرات المركزية يشغلون الطابق السفلي وأفراد القوات البحرية يشغلون الطابق العلوى المكوّن من غرفة كبيرة واحدة مليئة بمشغلي أجهزة اعتراض الاتصالات العسكرية أو البحرية أو المتصلة بالأنشطة غير المشروعة أو الرسائل الدبلوماسية، وكان يجري أيضا تقاسم هذه الاتصالات مع البريطانيين الموجودين في قبرص عند فاماغوستا. وكان هذا الموقع مستخدما أيضا كمحطة رئيسية لإعادة الإرسال إلى واشنطن العاصمة من مختلف أنحاء المنطقة.

١٠٥ – وفيما يتعلق بإعادة الإرسال، لاحظ الفريق المستقل الرأي التخصصي الذي قُدّم له والذي مفاده أن تلقّي رسائل البث اللاسلكي بموجات VHF في قبرص كان ليستلزم محطة وسيطة للاستقبال وإعادة الإرسال تقوم بإعادة بث تسجيلات أو تفريغات لهذه الاتصالات من ندولا إلى محطات الاستماع في أوروبا. وألاحظ هنا أنه، وكما يجري تناوله بمزيد من النقاش أدناه، كان هناك في ندولا في ذلك الوقت عدد من طائرات الولايات المتحدة من طراز Dakota المجهزة بمعدات اتصالات متطورة تتيح لها اعتراض الاتصالات وإرسالها واستقبالها عبر مسافات طويلة، بما في ذلك عبر القارات. ومن ثم جرى تحليل هذه الطائرات في عام ٢٠١٧، فتبيّن أن هذه الطائرات قادرة على القيام بوظيفة إعادة الإرسال هذه. أما لو كانت الاتصالات بموجات التردد العالي (HF)، فكان يمكن اعتراضها في قبرص وكريت دون الحاجة إلى محطات إعادة الإرسال.

١٠٦ – وبالعودة إلى القصة التي رواها ساوثهول في المقابلات المصورة بالفيديو، فقد طُلب منه في إحدى الأمسيات القدوم إلى المرفق في حوالي منتصف الليل لأن شيئا مثيرا للاهتمام كان سيحدث. وتوجه إلى قسم الاتصالات في حوالي هذا الوقت، ليصل بُعيْد منتصف الليل تسجيلا واضحا عبر محطة ساتلية في أفريقيا، وسُمع فيه صوت يقول: ”أرى جسما متحركا قادما في اتجاهي على ارتفاع منخفض. إنني بصدد النزول إلى ارتفاع أدنى. نعم. إنها الطائرة طراز Transair DC-6. سأقوم بمحاولة للانقضاض عليها“. وبعد ذلك سُمعت أصوات نيران، ثم سُمع صوت المتكلّم يقول: ”لقد أصبتها. ثمة ألسنة لهب تنبعث منها، لقد سقطت“. وكانت هذه نهاية التسجيل. وهو لم يعلم لمن كانت الطائرة. وجرت بعدها مناقشة في الغرفة حول ذلك ”المغوار المنفرد“.

١٠٧ - وكان موعد قدوم التسجيل بعد حوالي سبع دقائق من الوقت الفعلي لإسقاط الطائرة SE-BDY، وفقا لما أُبلغ به ساوثهول من زميل له كان موجودا في القاعة. وقد سمع التسجيل أيضا حوالي خمسة زملاء آخرين، وكان اسم أحدهم ''وات تايلو كلوفيريوس الرابع'' (لم يتم توفير طريقة تهجئة الاسم). وكان ساوثهول يتكلم الفرنسية بطلاقة في ذلك الوقت (ويتكلم العربية بشبه طلاقة أيضا)، وقال إنه يتذكر أن اللغة التي كان الطيار يتكلم بها هي الفرنسية على ما يبدو. وقام هو وزملاؤه بمعالجة التسجيل بسرعة وزجّوا به في آلة أخرى وأرسلوه إلى واشنطن العاصمة. وقال ساوثهول إنه بعد أن قرأ المواد الأخرى بعد الواقعة، كان يفترض أن الطائرة من طراز Fouga Magister. وهو سمع في وقت لاحق أنها كانت طائرة همرشولد.

١٠٨ - وفي أوائل التسعينيات، تلقى ساوثهول رسالة من ''كارين إينستروم'' (لم يتم توفير طريقة تهجئة الاسم) من وزارة خارجية الولايات المتحدة، أحيلت إليه عن طريق القوات البحرية. وذكر أنه قد تحدث إليها لإبلاغها بالمعلومات الواردة أعلاه، ولكن الرد جاء بأن حكومة الولايات المتحدة لا ترغب في التحدث عن الموضوع أكثر من ذلك. وذكر ساوثهول أنه عرض الحضور بنفسه والانضمام مؤقتا إلى الخدمة الفعلية لمحاولة العثور على التسجيل أو غير ذلك من السجلات. ومع ذلك، قوبل بما وصفه بعدم التحمّس لإجراء بحث من أي نوع. وهو وصف واقعة سماع التسجيل في ذلك المساء بالحادث الفريد القائم بذاته، وذلك على الرغم من كونه متمرسا في عالم الاستخبارات منذ وقت طويل. ووصف ساوثهول أيضا إجراءه اتصالا مع وات تايلر كلوفيريوس للتكلم عن هذه المسألة في وقت لاحق عندما عُيّن كلوفيريوس في منصب تمثيل دبلوماسي للولايات المتحدة، ولكن كلوفيريوس قال ''لا أستطيع الكلام عن هذا الموضوع'' معللا ذلك بأن المكالمة كانت تجري على خط هاتفي مفتوح. ثم توفّي كلوفيريوس قبل أن يتمكن ساوثهول من الالتقاء به شخصيا للتكلم عن الموضوع.

١٠٩ - ووفر المسؤول المستقلة المعيّن من السويد أيضا معلومات بيّنت أن ساوثهول كان قد أخبر دبلوماسيا سويديا في الرباط في عام ١٩٦٧ بالاتصال الذي استمع إليه في نيقوسيا في عام ١٩٦١. وتمت في ذلك الوقت إحالة المعلومات إلى وزارة خارجية السويد، حيث تم على ما يبدو فهمها خطأً على أنها إشارة إلى هجوم مما افتُرض أنه بطارية مدفعية مضادة للطائرات موجودة على الأرض. وبما أنه كان مفهوما أنه لم تكن هناك أي بطاريات مدفعية مضادة للطائرات في مواقع على طول المسار النهائي للطائرة SE-BDY، لم تتخذ السويد أي إجراءات إضافية حيال المعلومات في ذلك الوقت.

١١٠ - ووفقا لتقرير عام ١٩٦٧ ذي الصلة، فهم مساعد الملحق الجوي السويدي أن ساوثهول كان قد رأى أو سمع رسالة لاسلكي كانت الولايات المتحدة قد اعترضتها، وأن الرسالة كانت صادرة عن أحد المرتزقة البلجيكيين في ندولا. وكان المرتزق موجودا بجوار قطعة سلاحه أو مدفعه المضاد للطائرات، وكان قد رأى طائرة همرشولد قادمة صوب مطار ندولا. وبما أنه كان مقتنعا بأنها ليست من طائرات الفريق الذي ينتمي إليه، فقد أطلق النار عليها، وصاح بحماس وسرور في مكبر الصوت عندما سقطت الطائرة. ويبدو أن الرد الوارد من إيدلستام، نائب المدير بوزارة الخارجية، إلى مساعد الملحق الجوي في الرباط قد جاء فيه أن أحدا لم يدّع قط أن الطائرة أُسقطت من الأرض، وأن هذا أمر بالغ الصعوبة من الناحية التقنية.

١١١ - وبعد ذلك التقى ساوثهول في أوائل الثمانينيات في الولايات المتحدة بالأكاديمي الاسكندنافي ستين تور في جلسة خاصة أخبره فيها بالملابسات المحيطة بإسقاط طائرة همرشولد. وذُكر في رسالة تور المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الموجهة إلى السفير بينغت روسيو أن ساوثهول ''يعلن بشكل قاطع أن جميع الملابسات كانت معروفة بالتفصيل لوكالة المخابرات المركزية، وهو يشير إلى أنه سمع بنفسه

تسجيلا للحديث الذي جرى بين الطيار البلجيكي والجهات التي كانت على اتصال به، حيث كان البلجيكي يصف عملية قصف الطائرة وإسقاطها أثناء حدوثها لحظة بلحظة''.

١١٢ - وفي عام ٢٠١٥، خُلص من تقييم الفريق المستقل للمعلومات المقدّمة من ساوثهول والتي تفيد أن الطائرة SE-BDY قد تعرضت لهجوم إلى أنها معلومات على درجة متوسطة من القيمة الإثباتية، وهو تقييم لم أجد سببا لتغييره في عام ٢٠١٧. وأودُّ أن أشير إلى أنه، كما هو الحال في مسألة أبرام، أُعطيت للولايات المتحدة فرصة كافية لنقض ادّعاءات ساوثهول أو تفسيرها قبل وفاته. وقد أُهدرت هذه الفرصة. غير أن هذا لا يتعارض مع استمرار ضرورة التأكد من موثوقية ومصداقية أقوال ساوثهول وإجراء عمليات بحث شاملة في المحفوظات الاستخباراتية والأمنية والدفاعية. وتتّسق المعلومات الواردة في عام ٢٠١٩ مع أقواله السابقة وتؤيدها، وكذلك الحال بالنسبة لسجل المراسلات الخطية التي قامت لجنة همرشولد بفحصها. وكما لاحظ المسؤول المستقل المعين من السويد، ''كان ساوثهول يحاول فعليا إطلاع الغير على هذه المعلومات طيلة عقود من الزمان''.

١١٣ - ومن الضروري أخذ جميع الملابسات بعين الاعتبار: مركز ساوثهول في القوات البحرية للولايات المتحدة الذي لا مجال للطعن فيه، حيث تقاعد في رتبة رائد احتياط في البحرية؛ ودوره التخصصي كضابط مكلف بمهام ''معالجة المعلومات والإبلاغ عنها''؛ وانتدابه في مرفق الاتصالات البحرية بالقرب من نيقوسيا في عام ١٩٦١؛ واتساق أقواله، ليس فقط على مستوى عدد الأشخاص الذين تكلم معهم، بل وعلى مدى فترة زمنية طويلة، من عام ١٩٦٧ على أقل تقدير وحتى عام ٢٠١٣. ويمكنني بصورة معقولة أن أقيّم أقواله بأنها تشير بقيمة إثباتية قوية إلى أن الولايات المتحدة كانت تراقب الاتصالات اللاسلكية وأن سجلات التفريغات ذات الصلة يرجَّح بشدة أن تكون من إنتاج الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالمعلومات التي قدمها ساوثهول فيما يتصل بالهجوم على الطائرة SE-BDY، أود إبقاء تقييم القيمة الإثباتية لهذا الجزء من المعلومات عند مستوى القيمة المتوسطة. وربما تتغير هذه التقييمات أيضا تبعا لما يرد من معلومات جديدة وما يستجد من تطورات، بما في ذلك علاقتها بالمواد الأخرى.

### (ج) اعتراض الاتصالات من جانب مسؤولين من روديسيا

١١٤ - في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، تلقيت معلومات جديدة عن اعتراض اتصالات الأمم المتحدة من جانب مسؤولين من روديسيا. ووفقا للتحليل الذي أجري في عام ٢٠١٧، تبيّن الوثائق الواردة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن كلا الدولتين العضوين تلقتا رسائل تم اعتراضها من اتصالات عملية الأمم المتحدة في الكونغو، بما في ذلك رسائل مشفرة تتعلق بمسائل عسكرية حساسة. وهذه الرسائل التي تم اعتراضها على مدى عام ١٩٦١ بأكمله (قبل وبعد أيلول/سبتمبر ١٩٦١) ونوقشت على مستوى رفيع، بما في ذلك من قبل اللورد آلبورت، المفوض السامي البريطاني، وويليام كانوب، قنصل الولايات المتحدة في إليزابيث فيل، والسير روي ويلينسكي، رئيس وزراء اتحاد روديسيا ونياسالاند، إلى جانب مناقشتها في عواصم تلك الدول.

١١٥ - وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، أشار المسؤول المستقل المعيّن من زمبابوي إلى أنه على ضوء استعراض محفوظات الأجهزة الأمنية (مع الإشارة بصفة خاصة إلى محفوظات قوات دفاع زمبابوي)، من الواضح أن ''السلطات الاتحادية لروديسيا كانت لديها القدرات التي تمكّنها من اعتراض الإشارات اللاسلكية، وكانت هذه القدرات موظّفة في مراقبة الاتصالات في منطقة كاتانغا''. واستنادا إلى تأكيد إضافي ورد من زمبابوي، أرى أن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٧ قد تعزّزت.

### (د) الاعتراضات الأخرى

١١٦ - كان توري ميجير مدرب طيران سويديا ملحقا بسلاح الطيران الإمبراطوري الإثيوبي. ووفقا للبيانات التي أدلى بها في عام ١٩٩٤، كان هو في ليلة ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ يستخدم جهاز لاسلكي يعمل بالموجات القصيرة للاستماع إلى موجات الأثير قرب منتصف الليل بتوقيت ندولا. وهو سمع كلمة ''ندولا'' وسمع متكلّما من برج المراقبة في أحد المطارات يقول بالإنكليزية: ''إنه يقترب من المطار. إنه ينعطف. إنه يعتدل أفقيا. ثمة طائرة أخرى تقترب من الخلف - ما هذا؟''، ثم ينقطع الإرسال. وذكر ميجير أنه حاول إبلاغ رئيس سلاح الطيران الإثيوبي والأمريكيين الذين كان يعرفهم ورئيس مهندسي شركة Transair في الكونغو، بو فيرفينغ، ولكن لم يحالفه النجاح في ذلك.

١١٧ - ونبّه تقرير عام ٢٠١٧ إلى أن أي سجلات أخرى قد يكون قد احتفظ بها ربما تكون وجيهة لأي تحقيق يجرى مستقبلا. وقام كل من بيورن فيرفينغ، وهو ابن بو فيرفينغ وله هو نفسه مؤلفات عن موضوع تحطم الطائرة، والمسؤول المستقل المعيّن من السويد مشكورين بتيسير اتصال مع أرملة ميجير. وللأسف، لم تستطع السيدة ميجير تقديم معلومات أخرى بشأن هذه المسألة.

## ٢ - دور مراقبة الحركة الجوية في ندولا

١١٨ - أشارت التحقيقات التي أجريت في المراحل المبكرة إلى أن تسجيل آخر اتصال للطائرة SE-BDY كما تحتفظ به مراقبة الحركة الجوية في مطار ندولا هو تسجيل ناقص وربما يكون غير مشتمل على الرسائل المهمة. وعلى الرغم من ذلك، استندت تلك التحقيقات إلى هذا التسجيل على أنه حقيقي. ولتسجيلات مراقبة الحركة الجوية في ندولا أهمية حيوية، وذلك لأن مراقبة الحركة الجوية هي التي أجرت آخر اتصال مؤكد بشكل رسمي مع الطائرة SE-BDY وهي المسؤولية عن إرشاد الطائرة SE-BDY للهبوط في مطار ندولا وعن المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالإخطار ثم البحث والإنقاذ التي تلي ذلك في حال عدم هبوط الطائرة.

١١٩ - وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، أثير في الفيلم المعنون ''قضية همرشولد غير المحلولة'' (Cold Case Hammarskjöld) مزيدٌ من التساؤلات بشأن ما إذا كان التسجيل قد تم العبث به عمدا. واستنادا إلى ما لاحظه فريق عمل الفيلم من أن مذكرات مراقبة الحركة الجوية في ندولا قد أُتلفت، يلزم التحقّق مما إذا كان التسجيل أو غير ذلك من المعلومات الجديدة يؤيد هذه الملاحظة.

١٢٠ - ولاسترجاع ملابسات الحادثة، يشار إلى أنه في ليلة ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، نُقلت المسؤولية عن الاتصالات مع الطائرة SE-BDY من مركز سالزبوري لمعلومات الرحلات الجوية (مراقب الحركة الجوية ليزلي ثوروغود) إلى ندولا (مراقب الحركة الجوية أروندیل كامبل مارتن) في الساعة ٢٣:٣١. وكما تأكّد من شهادات الشهود، كان ينبغي لمراقبة الحركة الجوية في ندولا عمل تسجيل شريطي متصل للرسائل المتبادلة مع الطائرة SE-BDY، ولكن هذا لم يحدث بسبب عدم توافر الإمكانات (أود بهذا الخصوص أن أشير إلى أن المسؤول المستقل المعيّن من زمبابوي أكّد في عام ٢٠١٩ أن سياسة الاستعانة بأجهزة للتسجيل على شرائط كانت قد بدأ العمل بها في عام ١٩٥٨، ولكنها لم تطبّق على ما يبدو). وقدّم مارتن في بادئ الأمر بيانا موجزا لمجلس التحقيق الروديسي كان بمثابة تلخيص لما وصفه بالتفاعلات التي أجراها مع الطائرة SE-BDY من برج مراقبة الحركة الجوية في ندولا والإجراءات التي اتخذها على إثر تبيُّن أن الطائرة فُقدت. وقد غُطّيت كل رؤوس المواضيع هذه في بيان من صفحة ونصف.

١٢١ - وعندما قدّم مارتن بيانيه الخطي والشفوي، لم يكن معه أي مذكرات مكتوبة خاصة به ترجع إلى تاريخ الحادثة. وتأكّدت لجنة عام ١٩٦١ من مارتن أنه كان قد قام ''بإبلاغ اللجنة الاتحادية بأنه أتلف ما كان لديه من مذكرات''. ولم ينكر مارتن ذلك أو يقدم إيضاحات إضافية. وصحيح أن المحاضر الحرفية للجنة التحقيق الروديسية لا تذكر تحديدا أن المذكرات ''أُتلفت''، ولكن عندما سئل مارتن عمّا إذا كانت المذكرات متاحة، قال ''لا للأسف''، وأكد أنه لم يدوّن أي مذكرات إلا في شكل ''مسوّدة أولية'' على ضوء الأشرطة الورقية المتعلّقة بخطوات الرحلة الجوية، واعترف بعد ذلك بأن هذه الأشرطة لم تتضمّن جميع العناصر الأساسية لمحادثته مع الطائرة. وكذلك أكّد ثوروغود، من برج مراقبة سالزبوري لمراقبة الحركة الجوية، للجنة التحقيق الروديسية أن السجل ''يعتبر مستندا ضعيف الفحوى أغفل كثيرا ممّا وقع من أحداث''. وثمة جوانب عديدة أخرى للمحادثة التي جرت مع الطائرة SE-BDY، مثل السؤال عما إذا كانت الطائرة ستواصل الطيران إلى سالزبوري بعد اجتيازها ندولا، لم ترد في مذكراته ولكنه ذكرها للجنة التحقيق الروديسية من ذاكرته. واعترف بأن بعض التوقيتات التي كتبها كانت تقديرات تقريبية من الذاكرة؛ وعلى الرغم من ذلك، فقد جرى الاستشهاد بهذه التوقيتات على أنها ذات حجية. وأورد مارتن في بيانه من الذاكرة أيضا الكلمات الأخيرة التي تبادلها مع الطائرة SE-BDY، ولم يكن لهذه الكلمات وجود في أي مذكرة مدوّنة، وذلك بعد مضيّ ما يناهز ٣٦ ساعة على آخر اتصال بالطائرة SE-BDY، وعندئذ كان قد علم بسقوط الطائرة.

١٢٢ - وبناء على ما تقدم، يبدو بالفعل أن من الثابت أن مارتن أتلف مذكراته الأصلية، وذلك على الرغم من اعترافه بأنه كان على علم بالأهمية الاستثنائية للطائرة ومن كانوا على متنها، وعلى الرغم من معرفته بأنه لم يتم تسجيل شرائط للتفاعلات التي جرت بين الطائرة وبرج مراقبة الحركة الجوية في ندولا.

١٢٣ - ومرة أخرى، تجدر هنا ملاحظة أن لجنة همرشولد لعام ٢٠١٣ اهتدت إلى مواد أخرى تشير إلى قصور سجلات مراقبة الحركة الجوية في ندولا. وتشير مذكرات السير رونالد برين التي يرجع تاريخها إلى عام ١٩٦١ إلى أنه في ليلة الحادثة، ''قال أحد الجيولوجيين العاملين معه الموجودين في منطقة كوبربلت إن نشاطا غير مألوف يحدث في الجو. وهو كان من هواة اللاسلكي وكان يستمع إلى المحادثات بين برج المراقبة في مطار ندولا وبين وحدات شتى في الجو وعلى الأرض، واستنتج من هذه المحادثات أن طائرة قد سقطت في مكان قريب''. وكما لاحظت لجنة همرشولد فيما يتعلق بهذا الموضوع الفرعي، فإن هذه الرواية، إذا صدقت، تشير إلى أن سجل برج المراقبة ناقص بشدة، وأن الرسائل المبعوثة من الطائرة SE-BDY لا بد أنها أوضحت أن الطائرة تواجه مشكلة وأنها على وشك السقوط، كما أن المستمع ربما يكون قد التقط أيضا حوارا بين الطائرة SE-BDY وطائرة أخرى.

١٢٤ - وقد كانت رحلة الطائرة SE-BDY ذات أهمية استثنائية. ومن الواضح أن السجلات التي احتفظ بها برج مراقبة الحركة الجوية بشأن الاتصالات التي تمت قرب اللحظات الأخيرة للطائرة كانت ناقصة بشدة. وهي تثير أيضا تساؤلات بشأن ما إذا كان مارتن قد أتلف المذكرات التي استند إليها البيان المقتضب وغير المكتمل الذي قدّمه بعد نحو ٣٦ ساعة من فشل الطائرة SE-BDY في الهبوط، في وقت كان قد علم عنده بسقوط الطائرة. وبالنظر إلى أن العديد من الشهود، بمن فيهم مارتن نفسه، أشاروا إلى أن طائرات الولايات المتحدة ربما كانت ترصد حركة الاتصالات اللاسلكية ويُحتمل أن تكون قد أجرت اتصالات بالطائرة SE-BDY من ندولا، فإن الملابسات الغريبة المتمثلة في عدم اكتمال سجلات برج مراقبة الحركة الجوية في ندولا تؤكد أهمية العثور على أي أثر للاتصالات التي حدثت ليلة وقوع هذه الفاجعة.

١٢٥ - وفي سياق آخر متصل، أطلعني المسؤول المستقل المعيّن من البرتغال على برقية مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ موجّهة من ل. فونسيكا من سفارة البرتغال في ليوبولدفيل إلى وزارة الخارجية في لشبونة ومفادها أن الأمم المتحدة لديها انطباع بأن الحادث قد تسبب فيه ''برج المراقبة'' في مطار ندولا عمدا من خلال تزويد الطائرة ''بمعلومات مغلوطة'' أثناء هبوطها. ولم تُستمد من التحقيقات السابقة أي أدلة على إرسال معلومات مغلوطة من برج مراقبة الحركة الجوية في ندولا إلى الطائرة SE-BDY كما يُزعم في البرقية، كما أن مصادر هذا الادعاء مجهولة. وعلى الرغم من ذلك، فإن التقارير الصادرة وقت وقوع الفاجعة وتركيزها على مراقبة الحركة الجوية تمثل أمرا ذا دلالة.

١٢٦ - وليس من الضروري على وجه التحديد تقدير القيمة الإثباتية للمعلومات التي تفيد بأن سجلات مراقبة الحركة الجوية في ندولا التي تعود إلى وقت الحادث قد أُتلفت. بيد أن هذه المعلومات مهمة، كما أنها، من زاوية المتابعة، تسلّط الضوء على ضرورة تكثيف البحث عن جميع الاتصالات، سواء اللاسلكية أو خلافها، التي تمت قبل الحادث وأثناءه وبعده.

## ٣ - ظهور صور فوتوغرافية جديدة لاختبارات أجريت في عام ١٩٦١

١٢٧ - أخبرني المسؤول المستقل المعين من السويد أنه تلقى في عام ٢٠١٩ معلومات من ورثة مايكل كاري، مساعد مفوض شرطة روديسيا الشمالية، اشتملت على وثائق شتى من بينها صور فوتوغرافية تتعلق بالحادث. وكان كاري أحد أول من وصلوا إلى موقع سقوط الطائرة، وهو قد شارك في التحقيق الأولي.

١٢٨ - وبعض هذه الصور لا يبدو أنه ظهر في السجلات التي رأيتها للتحقيقات الأولى. وتشمل هذه الصور أشياء تشبه أجزاء معدنية ربما تكون من مخلفات جسم الطائرة. وكان من بينها صور وُصفت بأنها تظهر أجزاء معدنية بكل منها ثقب دائري أو أكثر بحجم واحد تقريبا يقل قليلا عن السنتيمتر الواحد؛ وقطعة معدنية بها ثلاثة ثقوب تبدو متطابقة، ربما تفصل بينها مسافات تتراوح بين ٣ و ٥ سنتيمترات في توزيع غير منتظم (وتظهر في الصورة يد تمسك بالقطعة فوق منضدة، وقد ثُبّتت على القطعة لوحة هوية، وكان ظهر الصورة مختوما بختم لشرطة روديسيا الشمالية بتاريخ ''٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١'' ومكتوبا عليه بالقلم الرصاص ''pw 361/61''؛ وغشاء يحيط به إطار وفي أوسطه ثقب مماثل (وكانت تمسك به يد هو الآخر، وكان على الصورة نفس الختم بنفس التاريخ كسابقتها)؛ وقطعة معدنية طويلة ويد تشير إلى ما يبدو كثقب مشابه جدا للثقوب الظاهرة في الصورتين الأخريين (ومكتوبا على ظهر الصورة ''support cooler member No 3 engine'' و ''٦١/٣٣٤'' وعليها نفس الختم بتاريخ ''٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١'')؛ وجزء من جناح به ما قد يكون ثقبا مماثلا للثقوب الأخرى (وكُتب على ظهر الصورة ''starboard wing'' و ''pw 334/61'' مع نفس الختم والتاريخ كالصورة السابقة).

١٢٩ - واستنادا إلى التحليل غير الرسمي الذي أجرته الشرطة السويدية والمركز الوطني للطب الشرعي، قد تكون الثقوب الظاهرة في الصور ناجمة عن رصاصات أُطلقت من سلاح ذي عيار دقيق، وهي تستلزم إجراء تحقيق إضافي بواسطة خبراء في مجال المقذوفات.

١٣٠ - وأشار المسؤول المستقل المعيّن من السويد إلى أنه في عام ١٩٦١، طالب الخبراء السويديون مرارا بإجراء اختبارات إطلاق نار على صفائح معدنية من الحطام لمعرفة طريقة تأثّر المعدن عند خرقه برصاصات آتية من زوايا مختلفة. وأُعطي الإذن أخيرا وأجريت اختبارات على معدن ذي تركيب مماثل في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، في وجود عدد من الأشخاص، من بينهم كاري وإيفانز ولاندين

ودانييلسون، باستخدام بندقية للجيش الإنكليزي عيار ٣٠٣ (٧,٧ ملم) ومسدس (Luger) عيار ٩ ملم. ووفقا لدانييلسون، فإن الاختبارات ''جعلت إيفانز في حالة ارتباك''، و ''أظهرت تأثُّر المعدن بالطلقات بطرق جد غريبة، بحسب الزاوية التي يُطلق منها الرصاص. ويصعب في واقع الأمر – إن لم يكن من المستحيل – أن يرى المرء بالعين المجردة إذا كانت الخروق قد نجمت عن رصاصة أو جسم آخر''. ومع أن كاري كان عليه كتابة بروتوكول هذا الاختبار، فإن هذا لم يحدث.

١٣١ – وقد أجريت الاختبارات الموصوفة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، ومع ذلك فقد حُتمت اثنتان من الصور في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ واثنتان في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١. وأشار المسؤول المستقل المعين من السويد أنه من المحتمل أن يكون الثقب الظاهر في صورة معيّنة قد تم فحصه في إطار تحقيق عام ١٩٦١ واستُبعد باعتباره ناجما عن المسامير المتطايرة. غير أن الثقب الظاهر في هذه الصورة، هو والثقوب الأخرى، لا يبدو أنه أُخذ في الحسبان في التحقيقات الأولى ولا يمكن استبعاد احتمال أن يكون ناتجا عن خرق السطح المعدني برصاصات.

١٣٢ – ولتحديد ما للصور الواردة عن طريق أسرة كاري من أهمية في نهاية المطاف، فإن الأمر يستلزم مزيدا من الفحص بواسطة خبراء في مجال المقذوفات، وقد أودعتُ الصور لدى الأمم المتحدة لحفظها.

## ٤ – احتمال تورط طيارين مرتزقة أو عملاء آخرين

١٣٣ – تمثل المعلومات الجديدة الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تكملة للمعلومات التي جرى تحليلها في تقرير عام ٢٠١٧ بخصوص موضوع الأفراد الذين حُدّدوا كمشاركين محتملين في هجوم على الطائرة SE-BDY، وذلك على النحو المبين أدناه.

### (أ) فان ريسيغيم

١٣٤ – في عام ٢٠١٥، تلقى الفريق المستقل معلومات تفيد بأن طيارا بلجيكيا يسمى فان ريسيغيم (Van Risseghem) (ويكتب اسمه بطرق أخرى منها ''Van Reisseghem'' و ''Van Rysseghem'' و ''Van Reisenghan'' و ''Van Riesseghel'') ربما كان طيار الطائرة التي أسقطت الطائرة SE-BDY بإطلاق النار عليها. وعلى وجه التحديد، في رسالة تخص الولايات المتحدة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ ومرسلة من ليوبولدفيل إلى واشنطن العاصمة ذكر غوليون: ''أن هناك احتمالا لأن تكون الطائرة [SE-BDY] قد أسقطها طيار واحد كان يقوم بالتحرش بعمليات الأمم المتحدة وحدَّده مصدر موثوق به في العادة على أنه Vam (rpt VAK) Riesseghel، البلجيكي الذي تلقى دروسا تدريبية لدى ما يسمى بقوات كاتانغا الجوية. وكان يُفترض سابقا أنه روديسي مجهول الهوية. وما دام قادرا على تنفيذ عملياته، فإنه قد يشل عمليات الإنقاذ الجوي''. ولم يُفصح عن هذه المعلومات أو يتم تحليلها في إطار تحقيقات الفترة ١٩٦٢/١٩٦١.

١٣٥ – وخلص الفريق المستقل، مستندا بشكل رئيسي إلى المعلومات الأخرى المقدمة من بلجيكا، إلى أن السلطات البلجيكية قد تيقّنت من أن وجود فان ريسيغيم في كاتانغا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ لم يكن ممكنا، فهو لم يترك بروكسل قبل ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وكان من المفترض أن فان ريسيغيم ''وقّع في ١٧ أيلول/سبتمبر على إيصال باستلام مدفوعات التسريح من 'بعثة' كاتانغا في بروكسل''؛ إلا أن بلجيكا قد أشارت إلى أن الوثيقة الموقعة كانت إذنا لشخص آخر باستلام مبلغ نيابة عنه من

''صندوق سابينا للتضامن''، وأنه من الوارد أنه كان لا يزال في بروكسل أو وصل إلى باريس بالفعل في طريقه إلى الكونغو.

١٣٦ - وفي عام ٢٠١٧، وردت معلومات إضافية بشأن فان ريسيغيم من سجلات الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فأثارت شكوكا حول ما إذا كان وجوده في كاتانغا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ واردا بالفعل. وشمل ذلك رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ أشار فيها غوليون إلى بلاغ عن ''هجوم من طائرة مقاتلة ذات محرك واحد في كامينا. اتصال صوتي بين برج المراقبة والطائرة المقاتلة. يبدو أن الطيار بلجيكي. ذكر الطيار بعد تنفيذ الهجوم بالصواريخ والمدافع الرشاشة أنه سيعود للهجوم من جديد''، ورسالة بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ ذكر فيها غوليون أن ''طيارا تجاريا أفاد بعد ظهر أمس أن طاقم طائرة نفاثة كاتانغية قد طار لفترة وجيزة على مسافة قريبة جدا من طائرته وأنه استطاع التعرف على الطيار واصفا إياه بأنه كان ضخم البنية ملتحيا نعرفه باسم فان ريسيغيم، وهو مدرب بالقوات الجوية الكاتانغية. وهو وصل إلى كاتانغا من بروكسل في ١ أيار/مايو تقريبا. ويُزعم أنه طيار في شركة سابينا. ويعتقد أنه الطيار الوحيد المتاح لاستخدام كلتا الطائرتين المتوافرتين''. وقد طلب همرشولد أيضا في نفس اليوم المساعدة من بلجيكا في وضع حد لأعمال فان ريسيغيم الإجرامية ضد الأمم المتحدة، فضلا عن الهجمات ضد المدنيين. وخلص تقرير عام ٢٠١٧ إلى أنه لم يكن من الممكن التثبت على وجه اليقين، في ظل المعلومات المتضاربة المتاحة في ذلك الوقت، مما إذا كان فان ريسيغيم قد تواجد في كاتانغا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

١٣٧ - وقد وردت معلومات أخرى عن فان ريسيغيم في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ من مصادر مختلفة. ووفقا للمعلومات الواردة من المسؤولين المستقلين المعينين من بلجيكا، كان يان فان ريسيغيم دو سوتييرنون دو سانت كليمنت (Jan Van Risseghem de Sautiernon de Saint Clement) مواطنا بلجيكيا وُلد في ألمانيا لأب بلجيكي وأم بريطانية. وقد كان نشطا في الفيلق البلجيكي بالقوات الجوية الملكية في المملكة المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وتزوج من امرأة إنكليزية تُدعى ماريون فوكس. وبعد أن عمل طيارا في شركة سابينا، عُيّن في آذار/مارس أو نيسان/أبريل ١٩٦١ في Avikat (وهو اسم مختصر للطيران الكاتانغي (Aviation Katangaise)، المعروف أيضا باسم قوات كاتانغا الجوية). وعلى إثر توقيفه من قبل قوات الأمم المتحدة في آب/أغسطس ١٩٦١، أعيد فان ريسيغيم إلى بلجيكا، ووصل إلى زافينتيم في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ وبقي هناك حتى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. غير أنه لم يكن هناك أي أثر يدل على مغادرته زافينتيم؛ ومن المرجّح أنه عاد إلى كاتانغا عن طريق باريس، مع إعادة المسؤولين المستقلين المعينين من بلجيكا الإعراب عن رأيهم الذي سبق الإعراب عنه في عام ٢٠١٧ ومفاده أنه، استنادا إلى نفس المحفوظات، من غير الوارد أن يكون فان ريسيغيم قد وصل إلى كاتانغا بحلول ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

١٣٨ - وقام المسؤولون المستقلون المعينون من بلجيكا أيضا باستعراض دفتر سجل رحلات الطيران الأصلي الموقع من فام ريسيغيم، الذي تم الحصول عليه من محفوظات الأسرة (وقد قدم لي أيضا فريق فيلم قضية همرشولد غير المحلولة نسخة تبدو مطابقة لمقتطفات من هذا السجل). ويتضمن الدفتر قيودات لطلعات قام بها فان ريسيغيم في عام ١٩٦١ مع قوات كاتانغا الجوية حتى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٦١، وهو ما تزامن مع بدء عملية رومبانش التي أوقفته خلالها عملية الأمم المتحدة في الكونغو وأعادته إلى بلده. وبعد ذلك تبين سجلات الرحلات الجوية استئناف رحلاته مع قوات كاتانغا الجوية ابتداء من ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وخلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، قاد فان ريسيغيم أنواع الطائرات

التالية: Dove، و Piper، و DC-3، و Fouga Magister. وكانت جميع رحلاته بطائرات Fouga هي رحلات بالطائرة المسجلة تحت الاسم ''KAT93''، وكان هناك أربع من هذه الرحلات مسجل لكل من شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس. وكان مساعدو الطيار المذكورون هم دلكورت، وويكسيتيد، وبييريه، ودي لويجي، وبراكو (ويتضمن الدفتر أيضا سجلات لطلعات ليلية قام بها باستخدام طائرات Fouga Magister و DC-3 و Dove، تُناقش بمزيد من التفصيل أدناه).

١٣٩ - واستنادا إلى سجلات فان ريسيغيم، فإن جميع الرحلات التي قام بها مع قوات كاتانغا الجوية في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ سُجّلت على أنها باستخدام طائرة ''Dornier-28'' (وهي على الأرجح الطائرة طراز Dornier DO-28 التي ترد مناقشتها أدناه)، وبالاشتراك مع ''العقيد جون كاسار'' (''Colonel John Cassart'') كمساعد طيار. ومن المفهوم أن كاسار هو جان كاسار (Jean Cassart المولود في ٢ تموز/يوليه ١٩٠٦)، الذي كان متطوعا خلال الحرب العالمية الثانية وضابطا في الجيش البلجيكي حتى منتصف الخمسينيات. وفي أعقاب تلك الخدمة العسكرية، تشير التقارير إلى أن كاسار أصبح المدير العام للشركة الكونغولية Mitraco، التي كانت تقوم بدور الوسيط في شراء الطائرات من طراز Dornier لحكومة كاتانغا في عام ١٩٦١. وأشيرُ هنا إلى أنه من غير الواضح ما إذا كان فان ريسيغيم على دراية بكيفية قيادة الطائرة Dornier DO-28 قبل أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

١٤٠ - ووردت أيضا معلومات جديدة عن فان ريسيغيم من مصادر خاصة مختلفة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. فاستنادا إلى مقابلة مع بيير كوبنز تظهر في فيلم قضية همرشولد غير المحلولة، يقال إن فان ريسيغيم اعترف في عام ١٩٦٥ بأنه نفّذ هجوما على طائرة همرشولد. وقال كوبنز، المظلّي السابق وصديق فان ريسيغيم، إنه يعرف فان ريسيغيم منذ أوائل الستينيات عندما كان الأخير يعمل طيارا في مركز لتدريب المظليين في بلجيكا. وقال إن فان ريسيغيم أخبره في عام ١٩٦٥ أنه أسقط طائرة همرشولد من طراز DC-6 بإطلاق النار عليها من طائرة من طراز Fouga، على الرغم من صعوبة ذلك، ولكن فان ريسيغيم لم يكن يعلم هوية الركاب. ويُزعم أن فان ريسيغيم قال إن الهجوم انطلق من مطار كيبوشي، وإنه طار حاملا معه خزانات وقود إضافية. وذكر فريق فيلم قضية همرشولد غير المحلولة أن كوبنز ذكر ما أخبره به فان ريسيغيم لأول مرة لشخص آخر من المرتزقة السابقين من الكونغو، هو إدوارد دينانت، في الثمانينيات.

١٤١ - ووفقا لمقال نشره الصحفي برونو ستراياز في آذار/مارس ٢٠١٩ في صحيفة De Morgen، فإنه أجرى مقابلة في عام ٢٠١٩ مع ماريون فوكس، أرملة فان ريسيغيم. ويقال إن فوكس ذكرت أن فان ريسيغيم قد جُنّد في كاتانغا بواسطة صديقه، جان كاسار، البلجيكي صاحب شركة Mitraco التي كانت تقوم بالإمداد بالمعدات العسكرية في كاتانغا. وذكر ستراياز أن فوكس أطلعته على مذكرات والدة فان ريسيغيم التي كتبت فيها نقلا عن فان ريسيغيم أنه أصبح ''رئيسا آمرا'' في قوات كاتانغا الجوية. وقيل إن المعلومات الواردة في المذكرات تشير إلى نزول فان ريسيغيم إلى الأراضي البلجيكية في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وهو ما يتفق مع المعلومات المقدمة من بلجيكا، وإن ''المنظمة السرية'' التي كان يعمل معها طلبت منه المغادرة فورا، وبعد ذلك تلقّت أمه رسالة منه كُتبت في باريس ووصلتها في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. ولا تشير المذكرات إلى موعد وصوله إلى كاتانغا أو موعد إرساله الرسالة. وتحتفظ فوكس بسجل الرحلات الجوية الخاص بفان ريسيغيم.

١٤٢ - ووفقا لفيكتور روزيه، وهو شاهد عيان على أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٦١ قدّم لي بيانا خطيا، فإنه رأى بنفسه فان ريسيغيم في كاتانغا في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وإن لم يقدم التواريخ

الدقيقة. وقال إنه رأى بنفسه فان ريسيغيم يقود طائرة من طراز Dove أقلعت من مطار لوانو إليزابيث فيل، وإنه سمع أنه طار بها في مناسبات مختلفة مع جيري بورين (الذي قام بدور المدفعي) وبوب دينارد. وذكر روزيه أنه التقى أيضا بفان ريسيغيم عدة مرات في السنوات اللاحقة (بعد عام ١٩٦١). وهذا يشمل لقاءهما في مطار ديورن في أنتويرب ببلجيكا، ولقاءهما في الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ بمطعم كاريبو الذي كان يقدم أطباقا مستوحاة من المستعمرات في بروكسل. وكان مالك المطعم هو جان – كلود وافريل، الذي كان متزوجا من إحدى بنات تشومبي وكان زميل دراسة لروزيه. وفي المطعم، سمع روزيه فان ريسيغيم يروي قصة لنفر من البلجيكيين الذين كانوا يعيشون في كاتانغا ذكر فيها أنه كان قائد عمليات قوات كاتانغا الجوية المضادة لبالوبا في كاتانغا. وفي مناسبة أخرى، روى فان ريسيغيم قصصا أقدم عن انضمامه إلى القوات الجوية الملكية البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية. وفي ذلك الوقت من الثمانينيات، كان فان ريسيغيم مستمرا في نشاط شراء وبيع الطائرات، وتكلم مع روزيه عن طائرة نادرة أحادية المحرك من طراز Fokker كان صديق روزيه، جاك دهير، يملكها. وذكر فان ريسيغيم لروزيه أنه لا يريد التكلّم بشكل مفتوح عن العمليات القتالية التي جرت في كاتانغا لأنه لا يريد أن يواجه مشاكل كالتي واجهها جان شرام، الذي كان موضوع تحقيق بشأن أمور وقعت في الكونغو عندما كان من المرتزقة. وقال روزيه إنه لم يسمع في أي مرة فان ريسيغيم يتكلم عن داغ همرشولد تحديدا.

١٤٣ – وقد قمت بتحليل المعلومات الجديدة الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بخصوص فان ريسيغيم. وأولا، فيما يتعلق بدفاتر سجلات الرحلات الجوية التي تحتفظ بها أسرته، لم تسنح لي الفرصة لتفحُّص أصولها كاملة، كما لم تسنح لي الفرصة للحصول على تحليل لها من جهة متخصصة، مما يحد بشدة من إمكانية الخروج بأي استنتاجات قاطعة في هذه المرحلة. غير أنه، وبشكل مبدئي، يتبيّن بمجرد النظر أن مقتطفات السجلات التي استعرضتها لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٦١ بها اختلافات ملحوظة عن سجلات شهور حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٦١. فعلى سبيل المثال، تتضمن سجلات الشهور الأخرى بيانات مكتوبة بالكامل لطرز الطائرات وأرقام تسجيلها وأسماء الطيارين ومساعديهم، وذلك حتى في الأيام التي صادفت رحلات متعددة. أما شهر أيلول/سبتمبر، فهو الوحيد الذي دُوّنت فيه العلامة " " للإشارة إلى أن المعلومات هي نفسها كما وردت في الصف أعلاه. وعلاوة على ذلك، تظهر اختلافات في الخط المستخدم عند مقارنة أيلول/سبتمبر بالشهور الأخرى، وذلك من حيث الطابع العام ومن حيث تفاصيل محددة في طريقة كتابة الحروف (بما في ذلك الزوايا والنسب) وفروق بين الكتابة بالأحرف الكبيرة والأحرف المتصلة. وثمة عدم اتساق في التفاصيل المدونة أيضا؛ فعلى سبيل المثال، يتبيّن أن أيلول/سبتمبر هو الشهر الوحيد الذي اكتفي فيه بتسجيل نقاط الإقلاع والهبوط (وإن حدث ذلك في كل مرة، ولكن هذه المعلومة نفسها كان يشوبها عدم الاتساق). ويبدو أن أختاما وتوقيعات متباينة قد استُخدمت. وتشير هذه الفروق وغيرها إلى أن سجلات شهر أيلول/سبتمبر قد تكون دُوّنت بطريقة مختلفة عن الشهور الأخرى، وربما بأيدي شخص آخر. وأشيرُ هنا مرة أخرى إلى أن الخروج بأي نتائج أو استنتاجات قاطعة من كل ما تقدَّم يستلزم التحقق من الأصول الكاملة، وتأكيدات مستقلة إضافية لصحة خط اليد والتوقيعات والأختام الموجودة في سجلات الرحلات الجوية، وتحليلات وفتاوى من جهات خبيرة.

١٤٤ – وفي عام ٢٠١٩، قدم إليّ مورين بيكار، مؤلف كتاب *Ils ont tué Monsieur H* (لقد قتلوا السيد هاء) مقتطفا من سجل طلعات روجيه براكو، الطيار السابق في قوات كاتانغا الجوية، حصل عليه خلال مقابلة مع براكو في عام ٢٠١٨. ويبدو أن هذا المقتطف من سجل الطلعات وُقّع في ٣٠ أيلول/

سبتمبر ١٩٦١ ويتضمن قيدا واحدا ليوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ يبيّن أن براكو قام بدور مساعد طيار لقوات كاتانغا الجوية في طلعة بطائرة من طراز ''Dornier 28'' مسجلة تحت الرمز KA19، وأن فان ريسيغيم كان هو الطيار. أمّا سجلّ فان ريسيغيم المشار إليه أعلاه، فهو يتضمن هو الآخر قيدا لطلعة في ذلك التاريخ بطائرة ''DO-28''، ولكن مع الإشارة إلى شخص يبدو أن اسمه ''De Louygy'' كمساعد للطيار، وإلى تسجيل الطائرة تحت الرمز KA016 أو KA 3016 (كما يشار إليه أعلاه، يظهر براكو في سجلات الطلعات الجوية كمساعد طيار مع فان ريسيغيم، ولكن في طلعات بالطائرة Fouga في شهر آب/أغسطس، وليس بطائرة Dornier في أيلول/سبتمبر). وعلى ضوء التناقضات الداخلية التي تشوب مقتطفات سجلات فان ريسيغيم والتناقضات بينها وبين سجلات براكو، لا يُعقل أن يكون الدفتران كلاهما كاملين وصحيحين. ومن غير المستبعد أيضا أن يكون الدفتران كلاهما مزيّفين.

١٤٥ - وقد قام كل من بيكار وطاقم فيلم *قضية همرشولد غير المحلولة* بمقابلة براكو. واستنادا إلى المقابلتين، يبدو أن براكو لا يعتقد أن مقتطفات دفتر سجلات فان ريسيغيم صحيحة. فمن بين جملة أمور، ذكر براكو أنه لم يسمع قط عن بعض مساعدي الطيار المدرجة أسماؤهم في سجلات فان ريسيغيم، وذلك مع أنه يعرف جميع الطيارين الذين كانوا يعملون في قوات كاتانغا الجوية في ذلك الوقت. وبطبيعة الحال، فإن هذه التعليقات في حد ذاتها لا تستوفي معايير الأدلة الموثوقة. غير أنه على ضوء التحليل الوارد أعلاه، يبدو أنها تدعم فكرة أنه ينبغي مواصلة التحقق من مصداقية سجلات فان ريسيغيم.

١٤٦ - ويبيّن سجل الطلعات الجوية الخاص بفان ريسيغيم أنه قاد طائرة من طراز DO-28 في موقع غير معلوم في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، ثم طار من برازافيل عائدا إلى كاتانغا في رحلة مدتها يومان، حيث غادر برازافيل في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. ومعنى هذا السيناريو أنه لا بد أن يكون شخص آخر هو الذي قاد الطائرة من طراز Dornier من كاتانغا إلى جمهورية الكونغو في حوالي ١٨ أو ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وكما يُناقش بمزيد من التفصيل أدناه، فإن وجود عدد من الأشخاص في نفس الوقت في كاتانغا بعد سقوط الطائرة SE-BDY مباشرة يشكل مسألة تتطلب مزيدا من التحقيق. ويعد مكان وجود هاينريك شافير وجان كاسار في ذلك الوقت سؤالا مفتوحا، وكذلك الأمر بالنسبة لوجود أي سجلات تتعلق بعبور فان ريسيغيم إلى برازافيل ومنها.

١٤٧ - وفي هذا الصدد، كتبتُ إلى جمهورية الكونغو في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في محاولة للتأكّد مما إذا كانت سجلات الدخول والخروج ذات الصلة متاحة من مطارات البلد، ولكنني لم أتلقّ أي رد. وقد أُدرجت المراسلات التي قمت بها فيما يتعلق بهذا الموضوع في مرفقات هذا التقرير، وهي تمثل مسألة يجب الانتباه إلى متابعتها.

١٤٨ - والمعلومات الجديدة الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بشأن فان ريسيغيم هي معلومات مهمة. فمن ناحية، تأكّد مجددا من التحليلات الإضافية التي قام بها المسؤولون المستقلون المعينون من بلجيكا أن المعلومات المتاحة في بلجيكا، ومن محفوظات جهاز أمن الدولة بشكل رئيسي، تشير إلى أن وجود فان ريسيغيم في كاتانغا أو ندولا عند حوالي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ أمر مستبعد. وهذا يتفق مع إنكار فان ريسيغيم القيام بأي دور، وفقا لما أخبر به بينغت روسيو في التسعينيات. غير أن المسؤولين المستقلين المعيّنين من بلجيكا قد أبدوا أيضا دهشتهم لأن محفوظات المخابرات العسكرية ووزارة الدفاع كان بها معلومات قليلة بدرجة غريبة عن أنشطة المرتزقة في وسط أفريقيا في الستينيات، وذلك على الرغم من أن هؤلاء المرتزقة كانوا في كثير من الأحيان من الجنود البلجيكيين السابقين.

١٤٩ - ومن ناحية أخرى، هناك معلومات جديدة من روزيه وبراكو وكوبنز، فضلا عن سجلات الطلعات الجوية. وتضم تلك المعلومات قطعا يعزز بعضها بعضا وقطعا أخرى متناقضة. والمعلومات المستمدة من هذه المصادر، إلى جانب الوثائق التي سبق فحصها والمستمدة من محفوظات الولايات المتحدة والأمم المتحدة، تتيح المجال للتثبّت من بعض الأمور المتصلة بفان ريسيغيم التي لم تكن معروفة في المراحل الأولى للتحقيقات، بما في ذلك أنه كان في موقع سلطة في قوات كاتانغا الجوية في عام ١٩٦١ وأنه قاد أنواعا مختلفة من الطائرات بصفته طيارا في هذه القوات في عام ١٩٦١. ويبدو أيضا أنه كان على صلة بجان كاسار الذي كان يورد الأسلحة إلى كاتانغا.

١٥٠ - ومع ذلك، فإن المسألة الأهم المتمثلة في مكان وجود فان ريسيغيم خلال الفترة الحرجة، ألا وهي الأسبوعان الأوسطان من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦١، لا يمكن حسمها بشكل نهائي استنادا إلى المعلومات الحالية، مع أن هناك أسبابا وجيهة لمحاولة حسم هذه المسألة. ومن هذه الأسباب وجود شكوك حول صحة واكتمال سجلات الطلعات الجوية في سياق ما أفاد به روزيه بخصوص إنكار فان ريسيغيم القيام بأي دور وحرصه على عدم مواجهة مشاكل كالتي واجهها جان شرام لكونه من المرتزقة العاملين في الكونغو. فإذا أراد فان ريسيغيم تبرئة ساحته بصورة حاسمة عندما كانت تُطرح عليه هذه المسألة بين الستينيات ومطلع القرن العشرين (بما في ذلك المقابلات التي أجريت مع روسيو التي تناقَش أدناه)، فقد كان باستطاعته على الأرجح تقديم الوثائق التي تثبت أنه كان في أوروبا أو في حالة مرور عابر في الوقت محل السؤال. ولم تتم إفادتي بأي محاولة من هذا القبيل، وإن كان يُحتمل أن تكون مثل هذه المحاولات قد تمّت. وهناك أيضا مسألة ادّعاء كوبنز، الذي تأخّر إلى ما بعد وفاة فان ريسيغيم، بأن الأخير اعترف بمهاجمة الطائرة SE-BDY.

١٥١ - فإذا أُخذت مجتمعة، تخلق قطع المعلومات المتعلّقة بفان ريسيغيم دافعا متناميا للبحث عن مزيد من المعلومات. وعلى ضوء جذوره العائلية وعلاقاته الأسرية وسجل خدمته في صفوف القوات المسلحة البريطانية، وكذلك المعلومات التي تُبيّن أن الولايات المتحدة تعتبر أنه ربما يكون قد هاجم الطائرة SE-BDY، طلبتُ الحصول من هذه الدول الأعضاء على معلومات عن فان ريسيغيم، ولكنني لم أتلقّ ردّا يُعتدّ به. وينبغي الانتباه إلى ضرورة إجراء مزيد من المتابعة بخصوص هذه المسألة.

١٥٢ - ولا يمكن التثبّت على ضوء المعلومات الواردة من مختلف المصادر مما إذا كان وجود فان ريسيغيم في كاتانغا أو بالقرب منها ليلة ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ واردا. وبناء على ذلك، لا يمكنني الخروج باستنتاج بشأن هذه المسألة في الوقت الراهن. ولا أرى أي أساس لتعديل القيمة الإثباتية للمعلومات التي تفيد بأن طيارا مرتزقا بلجيكيا اسمه فان ريسيغيم قام بهجوم جوي على الطائرة SE-BDY. ويظل تقييمي للقيمة الإثباتية للمعلومات في المرحلة الراهنة هو أنها ضعيفة.

### (ب) بوكلز

١٥٣ - في عام ٢٠١٧، وردت معلومات جديدة بشأن الهجمة الجوية التي يدّعى أنها نُفّذت بواسطة طيار بلجيكي مرتزق يُدعى ”بوكلز“. ونُظر في هذه الادعاءات في بادئ الأمر من قبل موظفي الأمم المتحدة السابقين دي كيمولاريا وجورج إيفان سميث دي ومانويل فروليخ ووليامز وآخرين. ويزعم أن بوكلز أقلع بطائرة من طراز Fouga Magister من مطار كولويزي (على بُعد حوالي ٤٣٠ كيلومترا إلى الشمال الغربي من ندولا) ترافقها طائرة Fouga Magister أخرى يقودها طيار غير مسمّى. وقيل إن

الطيارين قد صدرت لهما أوامر من شخص لم يفصَح عن هويته ذي مرتبة تعلو مستوى القيادة العسكرية ومن القائد العام للقوات الكاتانغية، المقدم لامولين، باعتراض الطائرة SE-BDY قرب ندولا وتحويل وجهتها إلى مطار كامينا (على بعد حوالي ٦٢٠ كيلومترا شمال غرب ندولا) كي يلتقي همرشولد ''بمسؤول نافذ في إحدى الشركات الأوروبية''. وذكر بوكلز أنه اعترض الطائرة SE-BDY وطلب منها باللاسلكي تحويل وجهتها إلى كامينا. وعندما لم يتم الانصياع لهذه التعليمات أطلق بوكلز النيران من رشاشات الطائرة Fouga على الطائرة SE-BDY من الخلف، فأصاب ذيل الطائرة طراز DC-6 دون قصد، وبعد ذلك فقد الطيار سيطرته على الطائرة فسقطت واحترقت (يرد وصف أكثر اكتمالا لادعاءات بوكلز في تقارير لجنة همرشولد والفريق المستقل).

١٥٤ - وقد خرجت فرضية بوكلز إلى النور عندما روى رجال يصفون أنفسهم بالمرتزقة السابقين القصة لدي كيمولاريا في عام ١٩٦٧. وقد أتيحت لي في عام ٢٠١٧ أصول مذكرات دي كيمولاريا الراجعة إلى الفترة بين عامي ١٩٥١ و ١٩٩٢ والفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ من ابنته، إلى جانب ما يقرب من ٢٠ صندوقا تحتوي على سجلاته الشخصية. ومن هذه المعلومات، تم التأكد من أن دي كيمولاريا كان قد توجّه فعلا إلى السلطات بشأن رواية بوكلز في الستينيات والسبعينيات، أي قبل عام ١٩٩٣ كما كان مفهوما من جانب لجنة همرشولد. ومع ذلك، خلص تقرير عام ٢٠١٧ إلى أن المعلومات الجديدة التي تحدّد توقيت إبلاغ السلطات لا تسفر في حد ذاتها عن زيادة أو نقصان في احتمالات صحة رواية الأحداث المزعومة. وعموما، فإن القيمة الإثباتية للمعلومات الجديدة المتعلقة بفرضية بوكلز قد اعتُبرت ضعيفة.

١٥٥ - وفي عام ٢٠١٨، تلقيت معلومات جديدة أخرى من ابنة دي كيمولاريا. وتألفت هذه المعلومات من صفحتين مكتوبتين بخط اليد يبدو أن كلتيهما كُتبتا في نفس الوقت. ويبدو أن هذه المذكرات تتعلق باجتماع دي كيمولاريا في منزله في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ مع المرتزق الفرنسي السابق روبير (بوب) دينار (اسم مستعار لجيلبير بورجو)، الذي كان موجودا في كاتانغا في الوقت ذي الصلة. وكانت المذكرات بصيغة مختزلة باللغة بالفرنسية، وليست الأهمية الدلالية لبعض جوانب الكتابات المختزلة واضحة تماما. وعلاوة على ذلك، تظهر فيها أخطاء طفيفة، مثل كتابة اسم بالتهجئة ''Develine''، بينما المقصود على ما يبدو هو ''Devlin''، رئيس مكتب وكالة المخابرات المركزية في الكونغو، الذي يُناقش بمزيد من التفصيل أدناه، والإشارة إلى أيلول/سبتمبر ''١٩٦٢'' بينما المقصود على الأرجح هو ''١٩٦١''، والإشارة إلى طراز ''DC-7'' بينما المقصود على الأرجح هو''DC-6''. وتقدم المذكرة أيضا تفاصيل الاتصال ببراكو ولامولين من المرتزقة. أما عن علاقة المذكرات بالطيارين الآخرين والمعدات والمطارات، فيجري تناولها بمزيد من التفصيل أدناه.

١٥٦ - وتشير الصفحتان اللتان كتبهما دي كيمولاريا بخط اليد ويعود تاريخهما إلى عام ١٩٩٣ إلى أنه تم الحصول من دينار على المعلومات التالية:

- قال ديفلين (''Develin'')، رئيس مكتب وكالة المخابرات المركزية في ليوبولدفيل في عام ١٩٦٢، نفس الشيء، ألا وهو أن براكو كان هو طيار الطائرة طراز Fouga Magister. أما الطيار الآخر، ماغاين (Magain)، فهو لم يقل شيئا. وكان ديلين (Delin) هو رئيس قوات كاتانغا الجوية، ولكنه لم يكن طيارا.
- ثلاثة بلجيكيين، براكو وماغاين وديلين.

- جُنّد براكو (البلجيكي) في عام ١٩٦١ كطيار متخصص في قيادة ثلاثة من طائرات Fouga التي تم توفيرها. لكن إحدى طائرات Fouga قد سقطت جراء ارتطامها بخطوط الكهرباء وقُتل طيارها، داغونييه (Daggonier).
- في ذلك الوقت، كان براكو في كولويزي.
- كانت واحدة فقط من الطائرات طراز Fouga في حالة تشغيل في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢. ولم تكن في حالة تشغيل ليلي.
- يعتقد براكو أن الطيارين السويديين خلطوا بين ندولو وندولا.
- قال ديفلين إن الطائرة طراز DC-7 التي جرى إصلاحها كان بها مشكلة في المحرك عند إقلاعها من ليوبولدفيل.
- كان ميشيل ديكلاري (البالغ من العمر ٨٠ عاما الآن) قائد درك كاتانغا في جادوفيل، وهو الذي ألقى القبض على السجناء الأيرلنديين.
- كان رئيس قوات كاتانغا هو الجنرال موكي.
- من الثمانية المشتراة، وصل ثلاثة فقط. لم يكن هناك سوى ثلاث طائرات من طراز Fouga.
- براكو: لم يكن هناك نظام يلبي متطلبات الملاحة الليلية. كانت هناك طائرة واحدة من طراز Fouga في حالة تشغيل.
- الجهل بأفريقيا. ندولو/ندولا على مقربة من كينشاسا في واقع الأمر. لوحة بيانية/كتاب.
- لم توفّر الخزّانات المكمّلة.
- لم يكن هناك نظام للرؤية.
- كانت الأمم المتحدة تسيطر على كامينا.

١٥٧ - وكانت المذكرات تشكل جزءا من محاولات دي كيمولاريا المستمرة للتأكد من حقيقة ما حدث للطائرة SE-BDY. وخاصة على ضوء التحليل السابق للمواد الأخرى الواردة من دي كيمولاريا، لا يبدو أن هناك أي سبب يدعو إلى الشك في ما إذا كان الاجتماع الذي تشكل المذكرة سجلا له قد عُقد بالفعل أو ما إذا كانت المعلومات التي تتضمنها قد نُقلت إلى دي كيمولاريا. ومع ذلك، تجدر ملاحظة أن هذه المذكرات التي تعود إلى الاجتماع المعقود في عام ١٩٩٣ مع دينار لم يُذكر فيها اسم بوكلز.

١٥٨ - وفي عام ٢٠١٨، طلبتُ من المسؤولين المستقلين المعينين من بلجيكا أن يضمّنوا أعمالهم عمليات بحث ذات صلة بفرضية بوكلز. وذكر تقريرهم النهائي أن المحفوظات العسكرية البلجيكية لا تحتوي على أي إشارة إلى طيار اسمه بوكلز؛ ولا توجد أي معلومات من محفوظات أخرى تشير إلى شخص بهذا الاسم متورّط مع قوات كاتانغا الجوية.

١٥٩ - ويتضمن فيلم قضية هرمشولد غير المحلولة مقابلتين مع شخصين يقولان إن أحدهما ابن أخ أو أخت لشخص يُدعى روجيه ”بوكلز“، كان مرتزقا في كاتانغا، وإن الآخر صديقه. وقال الشخصان اللذان جرت مقابلتهما إن بوكلز لم يكن طيارا (وبالنسبة لاختلاف التهجئة، أود الإشارة إلى أن تهجئة

الاسم بالطريقة ''Beukels'' قد ابتدأها دي كيمولاريا على ما يبدو، فهو كتبها كما سمعها على الأرجح، حيث لم يعرف هذا الاسم على ما يبدو إلا من خلال سماعه في محادثة).

١٦٠ - واستنادا إلى التحليل السابق لفرضية بوكلز، إلى جانب المعلومات الجديدة الواردة، لا يبدو أن القصة كما رُويت في الأصل لدي كيمولاريا قد تكون صحيحة. وإذا صحّ أنه كانت هناك طائرة واحدة من طراز Fouga في حالة تشغيل في التوقيت ذي الصلة (وهو ما يُناقش بمزيد من التفصيل أدناه)، فإن ذلك لا يتسق مع المعطيات المزعومة في فرضية بوكلز، والتي تقول بأن الهجوم وقع باستخدام طائرتين. وعلاوة على ذلك، فإن سجلات عملية الأمم المتحدة في الكونغو تشير إلى أن قوات الأمم المتحدة كانت مسيطرة على كامينا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وهو ما أشار إليه دينار في الاجتماع الذي عُقد مع دي كيمولاريا. ومعنى هذا أن سبب رغبة بوكلز في تحويل وجهة طائرة الأمين العام إلى كامينا يصبح غير واضح.

١٦١ - وبالنسبة لما تذهب إليه الفرضية من أن شخصا يُدعى بوكلز (Beukels أو Beuckels) شن هجوما على طائرة الأمين العام، فإن تقييمي هو أن المعلومات الجديدة المتحصل عليها تدحض هذه الفرضية. وإذا أمكن العثور على أصل مذكرات دي كيمولاريا وأي شريط تسجيل أصلي للمحادثة التي جرت مع بوكلز، يظل يتعين تحليل هذه المواد. غير أن كمّا كبيرا من المعلومات التي أصبحت معروفة منذ عام ٢٠١٥ يشير إلى وجود جوانب لفرضية بوكلز يبدو من المستحيل الدفاع عنها بالحجج المنطقية. ومع ذلك، قد تظل هناك أجزاء من القصة حقيقية، وأجزاء أخرى غير حقيقية؛ ومن ذلك على سبيل المثال فكرة أن ''بوكلز'' قد نسب لنفسه أفعالا قام بها شخص آخر في محاولة للحصول على مزايا مالية أو غير مالية في وقت لاحق. وبما أن الفرضية لا يمكن دحضها بالكامل في هذه المرحلة، فلا ينبغي استبعادها. ومع ذلك، أود الإبقاء على تقييمي للمعلومات التي يُدّعى أنها تشير إلى تعرّض الطائرة SE-BDY لهجوم بالطريقة التي يدعيها بوكلز بأنها معلومات ضعيفة.

### (ج) السياق العام

١٦٢ - كما ذُكر أعلاه، لا تشير التحقيقات المشار إليها التي أجريت في المراحل الأولى إلى أي شيء تقريبا عن سياق وقوع الحادث. وتم توسيع نطاق عمليات البحث التي أُجريت في السنوات الأخيرة لإدراج المعلومات ذات الصلة بالسياق العام الذي تمت في ظله الرحلة SE-BDY، بما في ذلك معطيات الواقع الجيوسياسي والعسكري المتقلبة. وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، قام المسؤولون المعينون المستقلون والأفراد بتوفير مزيد من المعلومات الجديدة بشأن سياق الأحداث ذي الصلة.

١٦٣ - وذكر المسؤول المستقل المعين من فرنسا أن المحفوظات الفرنسية، بما في ذلك المحفوظات الاستخباراتية والأمنية والدفاعية ومحفوظات الملاحة الجوية، لم تتضمن أي كشف عن الظروف التي أحاطت بمقتل داغ همرشولد، كما لم تشر إلى الحادث نفسه بقدر يُذكر. وذكر أنه أجرى تحقيقا واسعا جدا بالاستناد إلى المحفوظات الفرنسية، ولكنه لم يعثر على شيء قد يلقي أي ضوء على الظروف المحيطة بمقتل همرشولد، وبالتأكيد لم يعثر في المحفوظات الفرنسية على أي أثر لمحاولة ترجيح فكرة حدوث محاولة اغتيال محددة. وركز بشكل خاص على التحقيق في مسألة ''المرتزقة الفرنسيين'' في كاتانغا، لكنه لم يعثر خلال عمليات البحث التي قام بها على أي دليل على وجود صلة بين وجود هؤلاء ومقتل الأمين العام.

١٦٤ - غير أنه باستعراض المحفوظات الفرنسية، توافر مزيد من التفاصيل بشأن السياق العام والعلاقات بين فرنسا والأمين العام إبان أزمة كاتانغا. ومع أن هذا السياق التاريخي ليس متصلا بشكل مباشر

بتحطم الطائرة SE-BDY، فقد أشار المسؤول المستقل المعيّن من فرنسا إلى أنه قدم المعلومات بنية حسنة، فهي تساعد على إبراز بعض جوانب السياسة الفرنسية في ذلك الوقت. وأعرب عن رأي مفاده أن السياسة الفرنسية تجاه كاتانغا كانت تشوبها الازدواجية. فمن جهة، كانت هناك السياسة المعلنة من وزارة الخارجية، التي كانت ترى وجوب إعادة إدماج كاتانغا ضمن الكونغو دون استخدام القوة. ومن ناحية أخرى، كان من أهداف جهازي الاستخبارات الخارجية والدفاع حماية الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية السابقة والحفاظ عليها في مواجهة التدخل الأجنبي، وتوسيع رقعتها إن أمكن بالامتداد إلى سائر البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. ووفقا للمسؤول المعين المستقل، أدى ذلك إلى حالة شد وجذب بين ''سياستي فرنسا تجاه أفريقيا''، اللتين كان يتبنّى إحداهما وزير الخارجية، موريس كوف دي مورفيل، ويتبنّى الأخرى رئيس الوزراء ميشيل ديبري، وهي الحالة التي تعقّدت بفعل جاك فوكار، الأمين العام للشؤون الأفريقية والملغاشية لفرنسا.

١٦٥ - وفيما يتعلق بوزارة الخارجية، كان كوف دي مورفيل يعتبر كاتانغا مسألة مندرجة ضمن نطاق اختصاصه، وكان منبريا للدفاع عن الشرعية الدولية. أما ديبري، فكان يرى الشؤون الأفريقية كواحد من مجالات التحرّك الرئيسية، وكان لديه اهتمام شخصي قوي بجهاز الاستخبارات الذي وُضع تحت سلطته بقيادة الجنرال غروسان. وكان ديبري يعيب على وزارة الخارجية ''رخاوة'' موقفها، وكان يريد حماية القارة من التهديد الشيوعي وكان يؤيد انفصال كاتانغا، وكان يرى أن هذا الموقف الإيديولوجي يبرر إرسال الأسلحة و ''المرتزقة''، وهو ما يُناقَش بمزيد من التفصيل أدناه. ويصف المسؤول المعين المستقل حالة الشد والجذب هذه بأنها كانت السبب وراء نشوء ''حالة تشبه لعبة 'الاختباء والبحث' التي يلعبها الأطفال ولكن بتوليفات مختلفة من اللاعبين، حيث تُلعب بين وزارة الخارجية ورئيس الوزراء (الذي كان جهاز الاستخبارات خاضعا لسلطته حينئذ) والقوات المسلحة؛ وبين الوزارة والسفارة في ليوبولدفيل؛ وبين تلك الأخيرة والقنصلية إليزابيث فيل؛ وبين السلطات الفرنسية وممثلي الأمم المتحدة''.

١٦٦ - وفيما يتعلق بوجود جهاز الاستخبارات، أشار المسؤول المعين المستقل إلى أنه في ربيع وصيف عام ١٩٦١، كان هناك موظفون قنصليون في ستانليفيل وإليزابيث فيل، ولكن لم تكن هناك محطة استخبارات في ليوبولدفيل. وقد قام بالفعل شخص يُدعى السيد بيستوس بزيارة كاتانغا كممثل لجهاز الاستخبارات، وكانت هناك معرفة بالزيارة على مستوى رفيع في فرنسا: يذكر المسؤول المعيّن المستقل أنه ''يبدو بالتالي أنه، تحت مسؤولية رئيس الوزراء ميشيل ديبري، كان جهاز الاستخبارات ضالعا بشكل مباشر في التدخل في كاتانغا، وذلك على الرغم من معارضة وزارة الخارجية لذلك بشكل واضح''.

١٦٧ - وأشار المسؤول المستقل المعين من فرنسا أن ردّ الفعل الفرنسي تجاه انفصال كاتانغا تأثر بـ (أ) حالة فرنسا الداخلية والاستعمارية؛ (ب) شواغل فرنسا تجاه ما اعتبرته سياسة تدخل تتبعها الأمم المتحدة في أفريقيا. وفيما يتعلق بالنقطة (أ)، أي السياق الداخلي والاستعماري لفرنسا، أشار المسؤول المعين المستقل إلى أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن فرنسا كانت في حالة حرب أهلية في ذلك الوقت. وبسبب سياسة الرئيس ديغول حيال الجزائر، حدثت حالات عديدة لتنحّي الضباط الفرنسيين أو عزلهم من الجيش طيلة فترة العامين ١٩٦٠ و ١٩٦١. وازدادت الحالة تعقُّدا بعد صيف عام ١٩٦١. ووفقا للمسؤول المعيّن المستقل، كان الموقف الفرنسي هو أنه لا يحق للأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما اعتبرت أنه يشمل المناقشات حول سعي الجزائر للاستقلال من الحكم الاستعماري الفرنسي.

١٦٨ - وفيما يتعلق بالنقطة (ب)، أو مخاوف فرنسا إزاء ما اعتبرته سياسة تدخل تتبعها الأمم المتحدة في أفريقيا، فقد أشار المسؤول المعين المستقل إلى أن السلطات الفرنسية، بمن في ذلك الرئيس ديغول، كانت قلقة إزاء كون تدخل الأمم المتحدة في أفريقيا بمثابة إقحام لنفسها في منطقة النفوذ الفرنسي، وإزاء رغبة همرشولد ''في أن يحل بشخصه محل القوى الأوروبية في ما تؤديه من دور في أفريقيا''. وكانت العلاقات بين الأمم المتحدة وفرنسا متوترة في ذلك الوقت، حيث رفض ديغول أولا مقابلة الأمين العام في مقر الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٦٠، ثم اختُبرت العلاقة مرة أخرى خلال أزمة بنزرت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٦١. وكانت فرنسا متخذةً موقفا رافضا للتقارب، وهي امتنعت عن المساهمة في تغطية النفقات الناشئة عن تدخل الأمم المتحدة.

١٦٩ - وفي إطار المعلومات الأخرى المتصلة بالسياق، قدم بيكار معلومات بشأن مقابلته مع بول روبانيول، الذي يبدو أنه آخر الباقين على قيد الحياة من المرتزقة الفرنسيين الـ ٢٢ الذين كانوا موجودين في كاتانغا في الفترة المعنية. ووفقا لمذكرات بوب دينار، كان روبانيول هو الجندي المرتزق الذي قاد القوات الكاتانغية لمحاصرة فصيل لحفظة السلام الأيرلنديين التابعين لعميلة الأمم المتحدة في الكونغو خلال العملية مورتور؛ وتؤكد وثائق الأمم أيضا وجود روبانيول في كاتانغا في الفترة المعنية. وذكر روبانيول أنه فيما يتصل بتجنيده، فقد جرت مناقشة ذلك في باريس مع بيير لوفرانك، أحد مستشاري الرئيس ديغول. وبعد ذلك، تم نشره هو وصديقه، روبين ريناكر، على أساس تغطية مصروفاتهما واحتفاظهما بهويتيهما الحقيقيتين، إلى كاتانغا لتدريب قواتها المسلحة. وكان ريناكر أيضا ضابطا في الفيلق الخارجي ولديه خبرة بالعمل في الجزائر، وكان من أصول بريطانية، وهو قُتل في ظروف غامضة في كاتانغا على حد قول روبانيول.

١٧٠ - وأخبر روبانيول بيكار أيضا أنه كان يجنّد المرتزقة لصالح وزارة دفاع كاتانغا في إليزابيث فيل في عام ١٩٦١، بما في ذلك من تولوز في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، وهو النشاط الذي اعتُقل بسببه في نهاية المطاف من جانب السلطات الفرنسية.

١٧١ - وما زال للمعلومات الجديدة المتصلة بالسياق وجاهتها كأداة يتم من خلالها طرح المجالات التي تسترعي مزيدا من البحث، وكأداة لفهم المعلومات المتاحة. وفي هذا الصدد، ونظرا لكونها تخدم غرضا ثانويا، ليس من الضروري تقييم قيمتها الإثباتية بشكل محدد فيما يتصل بأسباب تحطم الطائرة.

### (د) أفراد آخرون محل اهتمام

١٧٢ - كما أشير إليه في تقرير عام ٢٠١٧، خُلص من التحقيقات التي أجريت في المراحل الأولى إلى أنه لم يكن هناك سوى طيار واحد في قوات كاتانغا الجوية باستطاعته قيادة طائرة لاستخدامها في مهاجمة الطائرة SE-BDY، وذلك استنادا إلى الأدلة المستقاة من ديلين. بيد أن المعلومات المستعرضة في عام ٢٠١٧ (وقبل ذلك) أثبتت وجود عدد كبير من الطيارين الآخرين المحتملين، إلى جانب المرتزقة الآخرين وغيرهم من العاملين الذين لهم أهميتهم في سياق بحث مختلف الفرضيات. وتشمل المعلومات التي تم فحصها حديثا وثائق الأمم المتحدة التي تتضمن قائمة بها ما لا يقل عن ٣٢ من أفراد قوات كاتانغا الجوية (١٤ طيارا بالإضافة إلى مشغّلي اللاسلكي والتقنيين) في كانون الثاني/يناير ١٩٦١، وسجلا للاستخبارات الجوية يظهر فيه أن ١١ من الطيارين المرتزقة كانوا موجودين في كولويزي (المطار الرئيسي الخاضع لسيطرة كاتانغا) في نيسان/أبريل ١٩٦٢. ومن المرتزقة الآخرين الذين كانوا موجودين في كاتانغا من أواخر عام ١٩٦١ إلى أوائل عام ١٩٦٢ وحددتهم وثائق الأمم المتحدة على أنهم كانوا يملكون القدرة

على العمل كطيارين ديلين، وجيلين، وغلاســـبول، وهيرش، وماغاين، وبورين، وفان ريســـيغيم، وفيرلو، وويكستيد (وكما سبق أن لوحظ، تُستخدم طرق متعددة لتهجئة هذه الأسماء).

١٧٣ - وفيما يتعلق بمسألة الأفراد العسكريين أو شبه العسكريين أو اللانظاميين الأجانب (بمن فيهم المرتزقة) الذين كانوا يخدمون في كاتانغا، قدمت بلجيكا في عام ٢٠١٧ معلومات عن تشارلز ''كارلوي'' ويغ وجيري بورين. وبخصوص ويغ، أشارت المعلومات إلى أن الأمم المتحدة أعادته إلى بلده من كاتانغا في ٣ آب/أغســـطس ١٩٦١. أما بورين (الذي يُكتَب اســـم عائلته بطريقتين مختلفتين هما ''Purren'' و ''Pureh''، وكان يكنى بـ ''du Plessis'')، فإن المعلومات التي حُجب جزء منها أشارت إلى أنه كان لا يزال موجودا في كاتانغا وقت إعداد تقرير بلجيكا، ولكن هذه المعلومات لم تكن مؤرخة.

١٧٤ - ووردت معلومات جديدة ووجيهة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. فقد قدم المسؤول المستقل المعين من كندا مذكرات لتقرير من البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك إلى ''المقر'' بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، ويشار فيها إلى أن طائرة Dove تابعة لقوات كاتانغا الجوية شوهدت في ندولا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وفُهم من المشاهدات ومن المحادثات التي سُمعت عرضا أنها كانت في طريقها إلى كولويزي (كاتانغا) من جنوب أفريقيا، حاملة ثلاثة من المرتزقة الذين ســـبق طردهم من كاتانغا. وكانت السلطات الروديسية قد قدمت، عند الاستفسار، معلومات يبدو أنها مضلِّلة بخصوص ركاب الطائرة. وناقشت هذه الرسالة أيضا تقارير الأمم المتحدة التي تفيد بأن المرتزق ويغ كان موجودا في ندولا آنذاك، وأن طائرة Dove ثانية تابعة لقوات كاتانغا الجوية تحمل على متنها مرتزقا يُدعى العميد براون (الاســـم هو ''Browne''، ولكنه كُتب خطأً على ما يبدو بالتهجئة ''Brown'') حاولت الدخول إلى كاتانغا، ولكن السلطات البريطانية احتجزتها.

١٧٥ - وأشار المسؤول المستقل المعين من ألمانيا إلى أنه بعد تسليم الطائرة Dornier DO-28 إلى كاتانغا في أواخر آب/أغســـطس ١٩٦١، كانت أماكن التحرك الدقيقة للطيار الذي سلّمها، هاينريك شـــافير، غير معروفة. وفي مذكرة مؤرخة ٢ تشـــرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ تغطي مكالمة هاتفية بين ممثل شـــركة Dornier في بون وبين مسؤول في وزارة الاقتصـــاد الاتحادية أن شـــافير عاد إلى ألمانيا ''منذ فترة طويلة''. ولم تحدد المذكرة التاريخ المحدد لوصوله؛ وبما أن شافير كان قد وصل إلى كاتانغا قبل تاريخ المذكرة بما لا يزيد عن حوالي الشهر، فإن تلك ''الفترة الطويلة'' لا يمكن أن تزيد عن بضعة أسابيع.

١٧٦ - وفي نفس الموضوع المتعلق بالطيار شافير، أشار غولستورف إلى تفصيلة أخرى فيما يتعلق بتسليم أول طائرة من طراز DO-28. فقد تبيّن له من استعراض السجلات أن محفوظات شركة Dornier لا يظهر فيها أن الطيار هو شافير. وقرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، ذكر ممثل لشركة Dornier يُدعى أوتو فين ''طيارا ألمانيا ليس من موظفي Dornier''، وذكر مدير التصـــدير في الشـــركة، ويُدعى الســـيد لياندر، وموظف في الشـــركة يُدعى الســـيد ســـون طيارا ألمانيا لا يعرفانه. وليس هناك تفســـير واضـــح لعدم قدرة Dornier على تسمية هاينريك شافير أو رغبتها في ذلك مع أنه كان كبير طيّاري الاختبار في الشركة منذ منتصف الخمسينيات.

١٧٧ - وأشار المسؤول المستقل المعين من فرنسا إلى وجود مرتزقة فرنسيين في كاتانغا كجزء ضئيل ولكن مهم من قوات المرتزقة الأجانب في كاتانغا. وهو يشير إلى ما كان لهؤلاء على يبدو من سمعة داخل فرنسا كمحترفين عاليي الكفاءة بين أوســـاط العاملين كمرتزقة أجانب، حيث كانوا يتولون التدريب والإشـــراف

على قوات درك كاتانغا وكانوا يتقاضون أجورهم من شركة اتحاد التعدين في كاتانغا العليا (Union Minière du Haut Katanga أو UMHK). وقد دفعت الازدواجية الظاهرة في السياسة الرسمية الفرنسية (التي يرد تناولها بمزيد من الوصف أدناه) المسؤول المعيّن المستقل إلى التساؤل عمّا إذا كان وجود المرتزقة الفرنسيين في كاتانغا تم بالاشتراك مع أجهزة الحكومة الفرنسية (وبالتالي ما إذا كان يجوز أن ينظر إليهم على أنهم كانوا يعملون كفرع مسلح تحت مظلة السياسة الرسمية الفرنسية)، أم أن وجودهم كان مناسبا لخدمة أغراض الحكومة الفرنسية لا أكثر، ذلك أن وجودهم هناك معناه أنهم لن يتسببوا في مشاكل في فرنسا أو في أجزاء أخرى من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية.

١٧٨ - وقد أكّد المسؤول المعين المستقل أن المرتزقة الفرنسيين كان من بينهم العقيد ترينكييه (وهو مظلي كان قد شارك في حرب الهند الصينية وحرب الجزائر، وكلّفه تشومبي بتنظيم الجيش الكاتانغي وتجنيد نحو ٢٠ ضابطا) والرائد فولك والعميد إيجيه والعميد لا بوردوناي. وجُنّد آخرون من قبل ممثل كاتانغا في باريس، دومينيك ديور، الذي كان مقره في 30 Avenue Georges Mandel، باريس. وعندما سعت وزارة الخارجية إلى طرد ديور لنشاطه هذا في مجال التجنيد، قام رئيس الوزراء ديبري بإبطال مفعول هذا المسعى بحيث تكون الإجراءات المتخذة متوائمة مع سياسة عدم التدخل التي تتبنّاها الوزارة حيال كاتانغا.

١٧٩ - ولاحظ المسؤول المستقل المعين من فرنسا أنه في شباط/فبراير ١٩٦١، قام مكتب وزير القوات المسلحة، بيير ميسمير، بإعطاء الإذن بتسريح فولك وترينكييه وغيرهما وإحالتهم إلى ''التقاعد'' من الجيش الفرنسي، ووقّع هؤلاء عقودا مع كاتانغا. وفي آذار/مارس ١٩٦١، لاحظ روبير ماسي، السكرتير الأول بالسفارة الفرنسية في ليوبولدفيل، أن ستة ضباط فرنسيين كانوا موجودين في إليزابيث فيل، وذكر أن فولك قد قال إنه ''حضر إلى كاتانغا بموافقة الحكومة الفرنسية وفي مهمة مسندة إليه بأمر موقّع من وزير القوات المسلحة'' (أشار المسؤول المستقل المعين إلى أن فولك أنكر بشكل محدد قيامه بأي دور في حادث تحطم الطائرة SE-BDY). وردّت الحكومة بأن الضباط كانوا يتصرفون دون إذن أو موافقة من الحكومة وأنهم لم يكونوا في الخدمة كضباط عاملين.

١٨٠ - وذكر المسؤول المستقل المعين من فرنسا أن جوزيف لامبروسكيني، الذي عُيّن قنصلا لفرنسا في إليزابيث فيل في حزيران/يونيه ١٩٦١، ربما كان ''مراسلا شريفا'' لجهاز الاستخبارات. وأشار إلى إن فرنسا كانت تحقق مكسبا من إبعاد ''الانقلابيين المبتدئين'' إلى أفريقيا، وخاصة بعد أن بلغ ميسمير في أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ أن العقيد ترينكييه كان يجري اتصالات متعددة في إطار معارضة سياسة ديغول فيما يتعلق بالجزائر. وقد جرت الحركات الانقلابية في فرنسا في نيسان/أبريل ١٩٦١ دون أن يكون هؤلاء المرتزقة موجودين، وهو ما يؤيد استنتاج أن حكومة فرنسا استفادت من وجود المرتزقة الفرنسيين في كاتانغا. وأخيرا، أشار المسؤول المستقل المعيّن من فرنسا إلى أنه عندما استولت قوات عملية الأمم المتحدة في الكونغو على مكتب البريد ومحطة الإذاعة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، طلب تشومبي الملاذ في القنصلية البريطانية، لا الفرنسية.

١٨١ - وقد لفت المسؤول المستقل المعيّن من السويد انتباهي إلى أن روسيو ضمّن تقريره المعنون ''ندولا مرة أخرى'' الذي يعود تاريخه إلى عام ١٩٩٤ إشارات إلى مقابلة أجراها مع فان ريسيغيم. وقد أشار إلى أن فان ريسيغيم قدم له ''سردا مفصلا بخصوص طيارين آخرين، وهو لم ير أي سبب منطقي قد يدفع فان ريسيغيم إلى تزييف السجلات أو إخفاء أي شيء. وهو كان يعرفهم جميعا، فوكيه، وبانس، ودي راديك، ودي ستوته، ودوبوا، وميلو، وهيدجز، وبورين، وديلكور، ومانز، وهويكتس، وهيسلبير،

وبوتيت، وبارتو، وفولون، وبيير، وهيرش، وأوسي''. وبعض هذه الأسماء يرد أيضا في وثائق الأمم المتحدة، وبعضها الآخر لا وجود له فيها.

١٨٢ - وتبيّن وثائق الأمم المتحدة أيضـــا، وفقا لمذكرة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٦٢ موجهة إلى ممثل الأمم المتحدة، خوسيه رولز - بينيت، كان تشارلز (تشاك) كوكس في سالزبوري في شباط/فبراير ١٩٦٢ فيما يتصل باقتناء طائرة DC-4، وكان قد أشار عليه مكتب الجمارك بأن يتصل بشخص يُدعى ''العميد يان فان ريسينغان''، بلجيكي الجنسية وطيار سابق في شركة سابينا يرأس قوات كاتانغا الجوية. ووصف خطة مرسومة تشمل تمركز طائرات قوات كاتانغا الجوية في تشاد، حيث لم يكن لدى قوات الأمم المتحدة إذن بالطيران. ويبدو واضحا أن اسم ''فان ريسينغان'' (van Reisenghan) ما هو إلا تهجئة خاطئة لاسم فان ريســـيغيم (Van Risseghem)، الذي أبلغ كوكس بأن العديد من طياري قوات كاتانغا الجوية كانوا في كولويزي آنذاك، بمن في ذلك ''بيتر ويكستيند'' و ''جوش بورين'' و ''هيدجز'' و ''غلاسبول'' وهنغاري يُدعى ''ســـبوتنيك''. ومن المفهوم أن هذه كانت على الأرجح إشـــارات تؤكد أنه قيل للممثل إن بيتر ويكســـتيد وجيري بورين وجيمي هيدجز وماكس غلاســـبول وســـاندور غوركيتز، على التوالي، كانوا يعملون في قوات كاتانغا الجوية وكانوا متمركزين في كولويزي في أوائل عام ١٩٦٢.

١٨٣ - وكما ذكر أعلاه، فقد تلقيتُ في عام ٢٠١٨ معلومات إضافية من ابنة كلود دي كيمولاريا بخصوص اجتماع عقده في منزله مع المرتزق الفرنســـي الســـابق، روبير (بوب) دينار، في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وتشير المذكرات، التي سبق الاقتباس منها، إلى أن براكو هو طيار يقود الطائرة طراز Fouga، وأن ماغاين ''لم يقل شيئا'' وأن ديلين رئيس قوات كاتانغا الجوية ولكنه ليس طيارا.

١٨٤ - وقدم فريق عمل فيلم *قضية همرشولد غير المحلولة* معلومات جديدة في صورة مقتطفات من تفريغات لمقابلات مع المرتزق السابق كارلوس ويغ الذي كان يبلغ من العمر ٩٣ عاما وقت إجراء المقابلات. واعترف ويغ بما قام به من أنشـطة كمرتزق في الكونغو، لكنه أنكر رواية جيري بورين بخصـوص وجوده في ندولا ليلة تحطم الطائرة. وقال إن وجوده هناك في ذلك الوقت غير وارد لأنه لم يكن قد وصـــل إلى أفريقيا من أوروبا (قال إن خط سيره كان من باريس إلى جنوب أفريقيا) حتى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وذكر أنه طار بعد ذلك بنحو أســـبوع من جوهانســـبرغ عائدا إلى كاتانغا عن طريق ندولا بصـــحبة المرتزق ''ســـبوتنيك'' (غوركيتز)، الذي كان مقيما في جوهانسـبرغ آنذاك، في انتظار إصـلاح طائرته. وهو لا يعرف ما إذا كان ''سبوتنيك'' قد تواجد في ندولا في ليلة ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

١٨٥ - واستنادا إلى المعلومات الواردة من فريق عمل فيلم *قضية همرشولد غير المحلولة*، قدم ويغ ما وصفه بالوثائق التي تثبت عدم وجوده في ندولا في التاريخ المعني. وقدّم لمن أجروا معه المقابلة نســـخة من تفريغ لسجلات جواز السفر مختومة من القنصلية البلجيكية في جوهانسبرغ وتشمل الصفحات التي تبين تاريخي الدخول والخروج. وســـئل ويغ عن التواريخ، حيث كان يبدو أن هناك قيدا يظهر أنه غادر كاتانغا في ٣ آب/أغسطس ١٩٦١، وقيدا آخر يظهر أنه وصل مطار مالا مالا في ٥ آب/أغسطس ١٩٦١. وهذا يتعارض مع تصريحه بأنه غادر كاتانغا إلى أوروبا. ولكن ويغ ذكر أن تلك التواريخ لا بد أن تكون خاطئة.

١٨٦ - وأكد ويغ كذلك أن رودريك راسل - كارغيل كان مختصا بتجنيد المرتزقة لصالح كاتانغا، ولكنه قال إنه هو نفسه لم يقم بأنشطة التجنيد. وقال إن راسل - كارغيل (الذي أبلغ الأمم المتحدة لاحقا أن ويغ كان متورطا في اغتيال باتريس لومومبا) جنّد جيري بورين واســـتقدمه إلى كاتانغا وأن ويغ وكريفكور،

اللذين كانا موجودين هناك بالفعل، قبلا انضـــمامه إلى قوات كاتانغا الجوية كملاح. وذكر أيضـــا أن الحكومة الفرنسية أرسلت ١٧ ضابطا فرنسيا إلى كاتانغا بعلم الرئيس ديغول، وأن بوب دينار كان يقوم بأدوار في الاستخبارات الفرنسية، وأن دينار قام بأعمال قتالية ضد عملية الأمم المتحدة في الكونغو. وتضمّنت أقواله إشارات إلى وجود ترينكييه وفولك وديبوردوناي في كاتانغا قرب التوقيت ذي الصلة. وأشيرُ هنا إلى أن تصريح ويغ بهذا الشأن به عناصر متطابقة مع بعض عناصر التحليل الذي أجراه المسؤول المستقل المعين من فرنسا. وذكر ويغ أنه يود تبرئة اسمه من التورط في قصتي لومومبا وهمرشولد.

١٨٧ - وقدم روزيه أيضا معلومات عن المرتزقة ضمن أقواله. فهو ذكر أنه عندما كان مقيما في إليزابيث فيل، كان منزل أسرته متاخما لمنزل أسرة الجنرال نوربير موكي، القائد الأعلى لقوات درك كاتانغا. وفي عام ١٩٦١، كان روزيه قد أصبح صديقا لابن الجنرال موكي (ويسمّى فيكتور)، كما اقترب من الجنرال موكي نظرا لزياراته المتكررة إلى منزل الأسرة. وكانت شخصيات أخرى تحضر أحيانا لزيارة الجنرال، ومنها مثلا الوزير غودفروا مونونغو وإيفاريست كيمبا وابناه.

١٨٨ - وقال روزيه إنه رأى الكثير من المرتزقة الأجانب في كاتانغا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٦١؛ وكان يعرف بعضا منهم شخصيا، ورأى بعضا منهم يقاتل ضد قوات عملية الأمم المتحدة في الكونغو، والتقى ببعضهم في أماكن شتّى في إليزابيث فيل (بما في ذلك ''القصر'' المواجه لمكتب البريد وفندق ليوبولد الثاني (حانة ومكان إقامة) والمسبح البلدي ومسبح الليدو). وذكر روزيه أنه التقى بمرتزقة في منزل آل فان دايك، وهم من أصدقاء الأسرة، ومنزل الجنرال موكي، وفي أنحاء المدينة. وكان يستطيع التعرّف على وجوه أولئك الذين ذكرهم في أقواله؛ وكان يعرف بعضهم بأسمائهم الحقيقية، وبعضهم الآخر بأسماء مستعارة في ذلك الوقت ثم تعرّف على أسمائهم الحقيقية في وقت لاحق. وكان المرتزقة شغوفين بسرد قصصهم، وكان يصعب إخفاء الأسرار في مجتمع صغير كهذا.

١٨٩ - وكان من بين المرتزقة الأجانب غير المنتمين لقوات كاتانغا الجوية الذين رآهم روزيه شخصيا في إليزابيث فيل قرب آب/أغسطس و/أو أيلول/سبتمبر ١٩٦١، حسب قوله، روبير (بوب) دينار (جندي فرنسي)، وجان - بابتيست دوبوا (جندي بلجيكي كان مقيما عند آل فان دايك)، وديزلير لوسيان، وجاك ساكيه، والعقيد فان ديفاله، والرائد ويبر، والرائد ليبفيبر، وروبانيول (فرنسي، ويُطلق عليه ''لو ليجيونير'')، وفولك (فرنسي، ويطلق عليه ''آندو''). وكان من بين المرتزقة الأجانب المنتمين لقوات كاتانغا الجوية الذين رآهم روزيه شخصيا في إليزابيث فيل قرب آب/أغسطس و/أو أيلول/سبتمبر ١٩٦١، حسب قوله، جيمي هيدجز (من جنوب أفريقيا، وهو الطيار الشخصي لتشومبي، وكان مقيما عند آل فان دايك مع شخص آخر من جنوب أفريقيا يعمل ملاحا ولا يُعرف له اسم سوى ''فوسي'')، وجيري بورين (من جنوب أفريقيا، ملاح ومدفعي)، ويان فان ريسيغيم (طيار بلجيكي/بريطاني كان يشاهد كثيرا مع بورين)، وساندور غوركيتز (طيار هنغاري، تذكّر أنه رآه يوما وهو في طريقه إلى مدرسة الرسم الهندسي حوالي الساعة الثامنة صباحا في Avenue Ruwe)، وجوزيف ديلين (رائد بلجيكي)، ودوبوا (طيار بلجيكي آخر يقود الطائرة Fouga، وهو قد طار بتشومبي في مطار لوانو)، وروجيه براكو. وذكر روزيه أنه لم يكن متأكدا من رؤيته ماغاين، ولكن ربما يكون قد رآه بشكل مقتضب في مطار لوانو.

١٩٠ - وبالنسبة للأحداث المحددة التي تذكرها من الفترة المعنية، ذكر روزيه أنه في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، عاد المرتزق رينار إلى كاتانغا للمساعدة في القتال الذي جرى في موقعة ''إذاعة المدرسة الثانوية'' (''Radio Collège'')، حيث كانت هناك فصيلة مظليين صغيرة يقودها بعض ''المدنيين'' (ومن بينهم

دينار وفولك وروبانيول وغيرهم). وكان روزيه ووالده موجودين في المدرسة الثانوية بين ١٤ و ١٦ أيلول/سبتمبر ورأيا هؤلاء المرتزقة وتعرّفا عليهم. وشهدت الموقعة تبادلا طويلا لإطلاق النار استمر حتى مساء ١٥ أيلول/سبتمبر. وكان الجنود الأيرلنديون التابعون لعملية الأمم المتحدة في الكونغو محتبئين في منزل ''المفوض سويتي''. وفي ليلة ١٥ أيلول/سبتمبر، رأى روزيه دينار من بُعد ومعه ما لا يقل عن خمسة مرتزقة آخرين والمتطوع جان – بابتيست دوبوا (وربما كان الآخرون هم فولك وروبانيول ودي سان بول، وإن لم يستطع تأكيد ذلك حينئذ). وهم كانوا يمشطون الشوارع والبيوت المهجورة بحثا عن الجنود الأيرلنديين. وكانت المنطقة المحيطة بـ ''معهد ماري جوزيه'' ومتشفى إليزابيث والمدرسة الثانوية بأكملها قد خلت من أي قوات تابعة لعملية الأمم المتحدة في الكونغو في ذلك الوقت. وعادت إذاعة المدرسة الثانوية لبث إرسالها مرة أخرى، محرضة السكان على التكاتف لقتال الجنود الكونغوليين وجنود عملية الأمم المتحدة. وكان الجنرال موكي يقود ما تبقى من معسكر ماسار للدفاع عن المعسكر ومنشآت شركة UMHK. وكان كثير من رجاله منتشرين في أنحاء متفرقة من البلدة، فاستغرق الأمر منه بعد الوقت لاستدعائهم من جديد. وهو قد طلب أيضا تدخل قوات كاتانغا الجوية، التي قدمت الدعم بالطائرة طراز Fouga.

١٩١ – وفي كتاب عن المرتزق مايك هواري نشره ابنه في عام ٢٠١٨ تحت عنوان ''*ماد مايك (مايك المجنون)*'' *هواري: الأسطورة*، يرد أنه: ''في سنه المتقدمة للغاية تلك، لم يكن لدى مايك ما يخسره، فقال لي يوما بشكل عرضي أنه كان قد عاد في يوم لاحق إلى كاتانغا بالطريق البرّي مع فيليس، وأنهما توقفا في طريقهما ونزلا في فندق روتلاند في ندولا بروديسيا الشمالية. وهو لم يعد يتذكر سبب رجوعه، ولكنه يتذكر التاريخ، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وذلك لأنه في ذلك التاريخ كان داغ همرشولد، الأمين العام للأمم المتحدة، على متن طائرته متجها إلى ندولا للترتيب لهدنة مع تشومبي عندما تحطمت طائرته من طراز DC6-B على مقربة، مما أسفر عن مقتل الأشخاص الـ ١٦ الذين كانوا على متنها جميعهم. ومايك، المتشكك بطبيعته والذي لا يحكم على الأمور من ظاهرها، كان يشعر بأنه جرى التعتيم على السبب الحقيقي لتحطم الطائرة – وأن الحقيقة لن تخرج إلى النور أبدا. وهو أوضح أنه شخصيا لم يكن يعلم شيئا عن حادث تحطم الطائرة، وأنه لا علاقة له بالحادث''. ويبدو أن هذه أول معلومة تفيد بأن هواري كان في ندولا في وقت وقوع الحادث.

١٩٢ – وقد لفتت المعلومات الجديدة الواردة من سيمنسين في تموز/يوليه ٢٠١٩ انتباهي إلى احتمال أن تكون هناك أهمية لطيار يدعى ''دوبوا''، كان قد أشير إليه في تقرير عام ٢٠١٧. وقد أشير في هذه الوثيقة إلى أن فرع المعلومات العسكرية بالأمم المتحدة طلب ردودا على أسئلة شتى طرحها قائد قوة عملية الأمم المتحدة في الكونغو في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١. وتضمّنت الردود كتابة بخط اليد تفيد بأن قائد القوة أشار إلى أن قائد الطائرة من طراز Fouga كان هو ''دوبوا''.

١٩٣ – وكما لاحظ سيمنسين، ذُكر اسم ذلك الطيار في المذكرات المصاحبة لتقرير روسيو لعام ١٩٩٣ المعنون ''كارثة ندولا''. وعن طريق شخص كان العقيد جوناس فيرن على اتصال به (المؤرخ دانييل ديسباس)، اتصل روسيو بفان ريسيغيم. وسُجّلت الرسالة التي ردّ بها فان ريسيغيم (بما في ذلك مقتطفات من سجل الطلعات) في مذكرة روسيو المؤرخة ٢ آذار/مارس ١٩٩٣. وفي الترجمة السويدية التي كتبها سيمنسين لتلك المذكرة، يلاحظ سيمنسين أنه جاء في المذكرة ما يلي: ''كان ديلين يعمل كأخصائي أحمال في إليزابيث فيل، وهو حصل على رتبة ملازم ثان لكي يمارس على الموظفين السود السلطة التي

يمنحها إياه الزي العسكري، وهو أُرسل بعد ذلك إلى كولويزي لأن طياري الطائرة Fouga الثلاثة الموجودين هناك كانوا غير منضبطين ومدمنين للكحول ورابعهم أعيد إلى بلجيكا. وقد تعرّض أحد طياري الطائرة Fouga الثلاثة لسقوط طائرته في إليزابيث فيل وبالتالي لم يتبق سوى طيارين اثنين بالإضافة إلى فان ريسيغيم ومدرب فرنسي للعمل على طائرة Fouga الوحيدة المتبقية صالحة للخدمة في كولويزي، وهي طائرة CM-170. وكان التدريب الذي تلقّاه ديلين في جنوب أفريقيا يؤهله للعمل كملّاح، وليس كطيار، ولم تكن لديه أي خبرة ولم يُقبل في القوات الجوية البلجيكية، وكانت فائدته الوحيدة هي أنه يتكلم الكاتانغية. ويبدو أن ديسباس كان على اتصال بالعقيد فاندفاله أيضا. وأوضح ريسيغيم أنه على استعداد للإفصاح عن أشياء أخرى. وهو أرفق نسخا ضوئية من دفتر سجل طلعات يرد فيه أنه كانت هناك في بادئ الأمر ثلاث طائرات Fouga يُرمز إليها بـــ K91 و K92 و K93؛ وفي نهاية المطاف، لم يتبقّ منها سوى الطائرة K93. ولم يُشر إلى أي طلعات بين تاريخ بدء العملية رومبانش في ٢٨ آب/أغسطس و ٢٠ أيلول/سبتمبر عندما عاد ريسيغيم من بلجيكا على ما يبدو. وكانت آخر طلعة لريسيغيم بالطائرة Fouga في ١٠ آب/أغسطس. وكان الطياران الآخران خلاف فان ريسيغيم هما دوبوا وداغونييه. وهناك عدد من الأسماء الواردة تحت فئة طيار ثان/طالب، ولكنها أسماء لم يتم التعرّف عليها من المعلومات السابقة. وكانت الطائرات الأخرى من طرز Heron و DC-3 و Dove و Dornier 28. وكان هناك ختم مكتوب به 'Etat du Katanga, Force Aerienne' (دولة كاتانغا، القوة الجوية). ويبدو أن ديسباس قام بطلاء إحدى الطائرات من طراز Fouga على سبيل التعبير عن امتنانه لفان ريسيغيم الذي يُعتبر 'الطيار الذي كُتبت الطائرة KAT93 باسمه، وقائد AVIKAT'، حيث هذا الاسم الأخير هو على الأرجح اسم مختصر لقوات كاتانغا الجوية. وأدرج أيضا قصائص من صحف تهاجم بشدة مقال جريدة غارديان، وإن كانت تسير على نسق ندولو – ندولا، وبالتالي فهي تفيد بأن طريقة Transair لتلقين الملاحة لم تكن قادرة على التفريق بين الغرب والشرق. ويقول السجل أيضا إن الطائرة من طراز Fouga ليس من الممكن أن تكون قد ظلت في الجو لأكثر من ساعة ونصف''.

١٩٤ – وبما أنه تم تحديد دوبوا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ كطيار محتمل للطائرات من طراز Fouga، ربما يُطلب في إطار أي تحقيق جديد الاطلاع على سجلات إضافية لتحديد مكان وجوده في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

١٩٥ – وتبرز المعلومات الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ مرة أخرى أنه كان هناك عدد أكبر بكثير من المرتزقة الأجانب في كاتانغا وحولها مما كان يُظنّ خلال التحقيقات الأولى، وبمن في ذلك الطيارون. ولم أتمكن من إجراء مضاهاة شاملة لجميع المعلومات، كما أن المعلومات ليست كاملة بالضرورة. ولهذه الأسباب، ليس من الممكن على أساس المعلومات الحالية وضع قائمة نهائية بشخصيات المرتزقة الذين ربما كانوا موجودين في كاتانغا أو بالقرب من ندولا في ليلة ١٧–١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وعلى أي حال، ففي ظل عدم وضع فرضية محددة، فإن وضع مثل هذه القائمة ليس بالأمر الضروري. وما يمكننا استنتاجه هو أنه في وقت وقوع الحادث، كان هناك بلا شك عدد أكبر بكثير من الأشخاص المثيرين للشبهات الذين شاركوا فعليا في القتال ضد الأمم المتحدة من العدد الذي خلصت إليه التحقيقات الأولى. وتقديري للمعلومات الجديدة التي تفيد بأن القوات المسلحة الكاتانغية كان بها أكثر من طيار واحد في ليلة ١٧–١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ هو أنها لا تزال ذات قيمة إثباتية متوسطة. فإذا تكوّنت فرضية محددة بقدر أكبر، فإن هذه المعلومات ستتطلب مزيدا من التحقق.

## ٥ - النوع المحتمل للطائرات والمطار المستعمل

١٩٦ - كان هناك قصور في التحقيقات الأولى على صعيد أنواع المعدات التي من المحتمل أن تكون قد استخدمت في الهجوم على الطائرة SE-BDY. وكمثال للدلالة على وجود أنواع من المعلومات اعتُبرت غير ذات صلة في التحقيقات الأولى ثم تبيّن لاحقا أنها مهمة، اكتُفي في تلك التحقيقات بتناول الطائرة طراز Fouga Magister من زاوية محاولة تحديد طائرات قوات كاتانغا الجوية التي ربما تكون قد نفذت الهجوم، ولم يجر تناول فكرة كون فان ريسيغيم طيارا بقوات كانانغا الجوية. ونحن نعلم الآن أن قوات كاتانغا الجوية كانت تملك طائرات أخرى تستخدم لشن الهجمات العسكرية، بما في ذلك العديد من الطائرات من طراز De Havilland Dove وطائرة واحدة على الأقل من طراز Dornier DO-28. وتجدر الإشارة إلى أنه، كما أشار إليه المسؤول المستقل المعين من السويد، طرحت الحكومة السويدية في عام ١٩٦٢ احتمال أن تكون طائرة أخرى هي التي استخدمت في عام ١٩٦٢، بما في ذلك في ورقتها المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٦٢ المعنونة ''تعليقات الحكومة السويدية على تقرير اللجنة الاتحادية للتحقيق في حادث الطائرة SE-BDY''. وهناك آخرون، من بينهم بو فيرفينغ، طرحوا نقاطا مماثلة؛ ومع ذلك، لم يجر في إطار التحقيقات الأولى تناول هذه الاحتمالات بشكل متعمق.

١٩٧ - وقام الفريق المستقل بتحليل الطرح الذي مفاده أن طائرة نفاثة من طراز Fouga Magister، أو ربما طائرة من طراز De Havilland Dove أو Dornier DO-27 أو Dornier DO-28، أو من أي نوع آخر، قد تكون هي التي استُخدمت في هجوم جوي على الطائرة SE-BDY. وأعطى الفريق في نهاية المطاف قيمة إثباتية ضعيفة للمعلومات التي تشير إلى كون طائرة من تلك الطرز على وجه التحديد هي التي استخدمت في ذلك الهجوم، ولكنه أشار إلى أن وجود هذه الأنواع في المنطقة أمر مثبت. وقد أشير في تقرير عام ٢٠١٧ إلى أنه رغم أن المعلومات التي تشير إلى إمكان أن تكون طائرة من طراز Fouga أو De Havilland أو Dornier أو طائرة من نوع آخر هي التي هاجمت الطائرة SE-BDY قد قُيِّمت على أنها ضعيفة بمعزل عن غيرها، فإنه يجب النظر فيها على ضوء الأدلة الأخرى، بما فيها شهادات الشهود.

١٩٨ - وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، تلقيتُ مزيدا من المعلومات عن نوع الطائرات المحتمل والمطارات المحتملة من المسؤولين المعيّنين المستقلين ومصادر أخرى، وذلك على النحو المبين أدناه.

### (أ) الطائرات: طراز Fouga Magister

١٩٩ - أثبتت التحقيقات الأولى أن طائرة نفاثة تابعة لقوات كاتانغا الجوية من طراز Fouga Magister كانت تُستخدم في العمليات في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وأنها تسببت في خسائر كبيرة لقوات عملية الأمم المتحدة في الكونغو في إطار الأعمال العدائية. غير أن عدد هذه الطائرات، والطريقة التي وصلت بها إلى كاتانغا، وما إذا كان لدى قوات كاتانغا الجوية قدرات أخرى، كلها مسائل لم يجر تناولها.

٢٠٠ - وقد أجرت لجنة هرشولد مقابلة مع ديفيد دويل، الضابط السابق في وكالة المخابرات المركزية في كاتانغا، في عام ٢٠١٣. وهو قد ذكر أنه كان يعمل في ''المحطة الخارجية'' لوكالة المخابرات المركزية في إليزابيث فيل حتى تموز/يوليه ١٩٦١ مع فريدي ليكلير وضابط اتصال آخر. وقال دويل إنه ذات مساء، بينما كان في كاتانغا يقوم بعملية ''فحص دوري للمطار''، رأى طائرة KC-97 خالية من العلامات المميِّزة تابعة للقوات الجوية للولايات المتحدة مع طاقم من أفراد القوات الجوية للولايات المتحدة يرتدون الملابس المدنية ويقومون بتفريغ ثلاث طائرات من طراز Fouga Magister. وقال دويل إن الطائرات

أعطيت ''إلى وكالة المخابرات المركزية من الفرنسيين لمواجهة طائرات الأمم المتحدة'' وأن ثمنها دُفع على حساب ''تشومبي أو فرنسا أو بلجيكا''. وبناء على تلك المعلومات، وجّه الفريق المستقل أسئلة إلى الولايات المتحدة بشأن دورها في توريد الطائرات من طراز Fouga (وقد أخطئت تهجئة اسم الطراز في بعض الوثائق فكُتب ''Fuga'' أو ''Fugha''). وأبلغت الولايات المتحدة الفريق المستقل في عام ٢٠١٥ أن ''وكالة المخابرات المركزية قد أجرت بحثا ولم تعثر على أي وثائق بشأن وجود طائرات من طراز Fouga Magister في منطقة كاتانغا في الوقت محل النظر تقريبا''. ومع ذلك، فعلى إثر توجيه مزيد من الأسئلة في عام ٢٠١٧، أفادت الولايات المتحدة لاحقا بأن لديها في الواقع وثائق تثبت أن شركة Seven Seas الأمريكية نقلت شحنة مكوّنة من ثلاث طائرات Fouga Magister إلى كاتانغا في ١٦ شباط/فبراير ١٩٦١ أو قرب هذا التاريخ. ولم تقدَّم معلومات عن سبب إخفاق البحوث الأولية التي أجرتها وكالة المخابرات المركزية في الاهتداء إلى هذه الطائرات. وقد قدّرتُ القيمة الإثباتية لتلك المعلومة الجديدة على أنها قوية.

٢٠١ - وعلى إثر استعراض أجري في عام ٢٠١٧، أثبتت وثائق الأمم المتحدة وغيرها من المعلومات أنه كان متبقّيا هناك طائرة Fouga أو اثنتين في حالة تشغيلية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ (كان أمر الشراء في بادئ الأمر يحتوي على تسع نفاثات، ولكن لم يسلّم منها سوى الثلاث الأُول المشار إليها أعلاه). وهناك مصادر معينة ترجّح أن طائرة Fouga واحدة (رقم تسجيل ٩٣) كانت في حالة تشغيلية في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، ذلك أن طائرة أخرى (رقم تسجيل ٩١) قد سقطت خلال التدريب قرب إليزابيث فيل في ٢٣ حزيران/يونيه بينما كان يقودها طيار قوات كاتانغا الجوية داغونييه (الذي قتل في الحادث). وكانت طائرة أخرى (رقم ٩٢) قد أُوقفت عن الطيران في مطار لوانو إليزابيث فيل بسبب مشاكل ميكانيكية في تموز/يوليه ١٩٦١، ثم استولت عليها الأمم المتحدة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ في إطار العملية Morthor.

٢٠٢ - غير أن هناك معلومات أخرى مستمدة من الدول الأعضاء والأمم المتحدة جرى استعراضها في عام ٢٠١٧ تشير إلى وجود أكثر من طائرة واحدة من طراز Fouga في حالة تشغيل عند تاريخ الحادث أو قبله مباشرة. وتشمل هذه المعلومات رسائل تشير إلى أكثر من طائرة نفاثة، بما في ذلك برقيات متعددة أرسلها غوليون إلى وزير خارجية الولايات المتحدة، منها واحدة ذكر فيها في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ أن ''هناك طائرتين من طراز Magister [Fouga] يُعتقد أنهما في حالة تشغيلية''، وأن هناك ''مخاوف واضحة'' من خروج النفاثة في طلعة ليلية. وأشارت اتصالات الأمم المتحدة أيضا إلى وجود أكثر من طائرة نفاثة، كما أن عدد الهجمات المرتكبة ضد قوات الأمم المتحدة يشير إلى صعوبة أن تكون طائرة واحدة من طراز Fouga قد قامت بكل تلك الهجمات. فعلى سبيل المثال، تشير محفوظات الأمم المتحدة إلى أن هجمات الطائرة Fouga كانت تحدث عدة مرات في اليوم، بما في ذلك أيام ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر، وكانت تشمل هجمات بالصواريخ والرشاشات والقنابل. وشمل ذلك هجوما بالقنابل راح ضحيته أفراد تابعون للأمم المتحدة ودمر عددا من طائرات الأمم المتحدة في تلك التواريخ، ومنها طائرة من طراز UNC 199 وأخرى من طراز DC-3 وثالثة من طراز DC-4. وقد أدرجتُ ضمن المسائل التي يتعيّن الانتباه إلى متابعتها مسألة التثبّت مما إذا كانت الطائرة Fouga رقم ٩١ قد سقطت في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٦١، وإذا كانت عملية الأمم المتحدة في الكونغو قد صادرت الطائرة Fouga رقم ٩٢ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

٢٠٣ - وبالنسبة للمعلومات الجديدة، أشار المسؤول المستقل المعيّن من ألمانيا إلى تقرير من سفارة ألمانيا الغربية في ليوبولدفيل بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٦١ يفيد بأن قوات كاتانغا الجوية كانت تمتلك ''٨ طائرات نقل طراز Dakota، و ٣ طائرات عمودية، وطائرتين Fouga، وبضعة طائرات استطلاع''. غير أن التقارير اللاحقة أشارت إلى طائرة Fouga واحدة فقط، بما في ذلك تقرير مؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ من سفارة ألمانيا الغربية في ليوبولدفيل يشير إلى هجمات نُفّذت بطائرة نفاثة واحدة ودمرت طائرات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك ثماني طائرات وثلاث مروحيات، إلى جانب شن هجمات ''مثبطة للروح المعنوية'' ضد قوات الأمم المتحدة البرية. وكان هناك تقرير آخر مماثل ضمن برقية من سفارة ألمانيا الغربية في واشنطن العاصمة إلى وزارة خارجية ألمانيا الغربية بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، يشار فيه إلى طائرة Fouga واحدة تتحكم في إمدادات قوات الأمم المتحدة بأكملها وتلعب دورا مؤثرا بشدة في عمليات المشاة على الأرض.

٢٠٤ - وقال المسؤولون المستقلون المعينون من بلجيكا إنه استنادا إلى وثائق مماثلة جرى تحليلها في عام ٢٠١٧ وأدرجوها في تقريرهم، يبدو أن طائرة Fouga واحدة فقط (رقم ٩٣) كانت في وضع تشغيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

٢٠٥ - وحدد المسؤول المستقل المعين من كندا تقريرا لوزارة الدفاع الوطني بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ ذُكر فيه أن قوات كاتانغا الجوية ''يبلغ قوامها نحو ٢٠٠ فرد وتقع قاعدتها في كولويزي (حوالي ٢٠٠ ميل إلى الشمال الغربي من إليزابيث فيل). وطياروها من الأوروبيين (من بلجيكا وجنوب أفريقيا وروديسيا وجنوب أفريقيا). وهم يشغّلون الطائرات التالية: ٣ إلى ٧ Fouga Magister (طائرات نفاثة مجهزة بالصواريخ والمدافع والرشاشات)، و ٦ Harvard، و ٦ Dove، و ٤ Dakota (جُهّز كل منها برشاشات)''.

٢٠٦ - وحدّد المسؤول المستقل المعين من زمبابوي معلومات مماثلة، بما في ذلك تقرير أعدته اللجنة الروديسية المشتركة للأمن والاستخبارات بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، حيث ذُكر أن قوات كاتانغا الجوية كان تحت تصرّفها طائرة نفاثة عسكرية روديسية من طراز Fouga، وطائرة Dornier 28، وطائرتان Piper Cub، وطائرتان Dove، وطائرة Sikorsky 55 (من ممتلكات الأمم المتحدة السابقة)، وكان هناك ست طائرات Fouga ما زالت قيد التسليم. وحدّدت تلك الوثيقة أيضا ١٠ قواعد جوية والطيارين المتاحين لقيادة الطائرات المذكورة.

٢٠٧ - وقام المسؤول المستقل المعين من السويد بتحليل تقرير من الجنرال غورانسون، رئيس أركان القوات المسلحة السويدية، كُتب بعد زيارة إلى الكونغو بين ٢٣ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وأشار ذلك التقرير إلى ''ثلاث طائرات (طراز Fouga Magister) تابعة للخصم رابضة في قاعدة كولويزي الجوية، حيث تتمتع بحرية تحرّك كاملة''. وقد أُدرج هذا في التقرير على الرغم من أن السفير غوليون، سفير الولايات المتحدة، كان قد أبلغ الجنرال غورانسون على ما يبدو بأنه ''لا توجد سوى طائرة Fuga واحدة''. وأشار المسؤول المعين المستقل أيضا إلى أن ورقة لاحقة صدرت في عام ١٩٩٣ بعنوان ''دراسة للقوات الجوية السويدية عن قدرات الطائرة Fouga، ١ شباط/فبراير ١٩٩٣'' كانت قد أُعدّت على أساس أعمال أولية أجريت في عام ١٩٦٢ وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١. ويلاحَظ في الورقة الصادرة عام ١٩٩٣ أنه من الممكن نظريا أن تنطلق طائرة Fouga من كولويزي وتقوم بمهمة فوق ندولا، ولكن العامل الزمني هو الذي يجعل من غير المرجّح أن يكون ذلك قد حدث.

٢٠٨ - وأشار المسؤول المستقل المعيّن من السويد أيضا إلى أن مذكرة لعملية الأمم المتحدة في الكونغو مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ وصادرة من قاعدة كامينا بخصوص أحداث وقعت بين ١٤ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ كانت قد أفادت بأن طائرة Fouga هاجمت كامينا في الساعة ٠٧:٣٠ من يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. ويبدو أن هذا يثبت عدم صحة البيانات التي أعطيت إلى لجنة التحقيق الروديسية (ومنها مثلا المستند رقم ٨٤ الخاص بأقوال الشاهد فوريست) والتي تفيد بأن الطائرة Fouga لم تكن قد تركت كولويزي حتى الساعة ٠٨:٠٠ من صباح ذلك اليوم.

٢٠٩ - وأشار المسؤول المستقل المعين من فرنسا إلى أنه فيما يتعلق بإمداد كاتانغا بالطائرة Fouga الفرنسية الصنع في عام ١٩٦١، يبدو أن الأمر كان معلوما على أعلى المستويات داخل فرنسا (بمن في ذلك الرئيس ديغول ووزير الخارجية كوف دي مورفيل). وبعد أيلول/سبتمبر ١٩٦١، كتب كوف دي كورفيل إلى رئيس الوزراء ديبري بعد أن علم بأن ''عمليات مريبة على غرار تلك المتعلقة بالطائرة Fouga تجري مجددا بخصوص أسلحة وبمباركة جهازي الدفاع والاستخبارات الخارجية مرة أخرى [نقل حرفي لما جاء في الرسالة]''. وعلى ما يبدو، كان رئيس جمهورية الكونغو فولبير يولو قد قام في حوالي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ بشراء كمية كبيرة من الأسلحة من فرنسا، ويُفترض أن الأسلحة كانت وجهتها كاتانغا. وقال كوف دي مورفيل ''كنت أظن أن المسائل المتعلقة بكاتانغا قد حُسمت ... وأن الفصل المتعلق بالتدخلات الموازية في كاتانغا قد أُغلق، وأن القرار [قد اتُّخذ] لجعل سياستنا الخارجية تتماشى مع سياسة أجهزة معينة [الدفاع والاستخبارات الخارجية] لا تخضع لسلطتي''. وكانت هناك ملحوظة على هامش الرسالة تشير إلى أن رئيس الوزراء ديبري قد قام بالرد شفويا. ويبدو من هذا السجل أن الأسلحة الفرنسية المبيعة التي مرّت عبر جمهورية الكونغو كانت مرسلة إلى كاتانغا. غير أن هذه الرسالة لم تقدم تفاصيل أخرى عن عدد الطائرات من طراز Fouga التي ربما كانت في حالة تشغيلية خلال أيلول/سبتمبر ١٩٦١ أو غير ذلك من التفاصيل.

٢١٠ - وسرد فيكتور روزيه ما يتذكره شخصيا في بيانه الذي قدمه لي في عام ٢٠١٩، بما في ذلك مشاهدته في وقت سابق من عام ١٩٦١ لثلاث طائرات Fouga تقوم بالمرافقة الجوية لطائرة DC-6 كانت تقل الرائد ويبر، المستشار العسكري الذي غادر كاتانغا إلى برازافيل بناء على طلب الأمم المتحدة. غير أن الطائرة Fouga رقم ٩١ تحطمت في عام ١٩٦١ وقُتل الطيار ومساعده على بعد حوالي كيلومتر من مقر إقامة آل روزيه في Square d'Uvira بإليزابيث فيل؛ وكان والده شاهدا على سقوط الطائرة. وصادرت الأمم المتحدة الطائرة Fouga رقم ٩٢ في آب/أغسطس ١٩٦١، وشاهدها روزيه في مطار لوانو إليزابيث فيل الذي كان يتردد عليه بحرية نظرا للصداقة التي كانت تجمعه بشخص تونسي كان يعمل مراقبا للحركة الجوية في ذلك المطار. وذكر أنه رأى الطائرة Fouga رقم ٩٣ أكثر من مرة وهي محلقة في الجو، ومنها مرة في هجمة على مطار لوانو ومرة وهي تهاجم كلير مانوار، وأن الطائرة Fouga رقم ٩٣ كانت هي الطائرة الوحيدة من طراز Fouga Magister التي كانت متبقية لدى قوات كاتانغا الجوية في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ على حد علمه.

٢١١ - وأدلى روزيه بأقوال أخرى بشأن عمليات الطائرة Fouga. ففيما يتعلق بمهام الطيران الليلي، ذكر أنه أُخبر في آب/أغسطس ١٩٦١ تقريبا بأن الطائرة Fouga خرجت في طلعة في حوالي منتصف الليل. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، أُخبر بأن الطائرة Fouga دمّرت طائرة DC-3 تابعة للأمم المتحدة في مطار إليزابيث فيل. وذكر أنه كان يسمع بهذه الأمور في ذلك الوقت، ولكن لم يشاهدها بنفسه. وفي

١٤ أيلول/سبتمبر، رأى طائرة Fouga Magister في الجو وسمع من أصدقاء له كانوا يشاركون في العمليات مع قوات كاتانغا عن مهاجمة طائرة Fouga لجنود عملية الأمم المتحدة في الكونغو ومطاردتها لمروحية في جادوفيل مجبرةً إياها على الفرار، ومهاجمتها طائرة DC-3 رابضة في كامينا، وتنفيذها ضربة جوية أخرى ضد جنود عملية الأمم المتحدة في إليزابيث فيل. وذكر أنه كان على علم بإلقاء الطائرة Fouga ٢٥ كيلوغراما أو ربما حتى ٥٠ كيلوغراما من القنابل التي كان هو قد ساعد في صنع بعضها (كما يُناقَش أدناه). وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، سمع روزيه أن الطائرة Fouga قامت بهجوم جو – جو اشتمل على مطاردة وضرب طائرة DC-3 تابعة للأمم المتحدة.

٢١٢ – واستنادا إلى مقابلة بيكار مع براكو في عام ٢٠١٨ (التي نوقشت أعلاه)، طار براكو وفان ريسيغيم معا بالطائرة Fouga ليلا في عام ١٩٦١، غير أن فان ريسيغيم قال لبراكو ألا يسجّل هذه الطلعات في دفتر تسجيل الرحلات الجوية. وتُبيّن دفاتر فان ريسيغيم أيضا طلعة جوية ليلية باستخدام الطائرة Fouga في آب/أغسطس ١٩٦١.

٢١٣ – وقد سبق إجراء تقييمات للقدرة التشغيلية للطائرة Fouga. وتنبع أهمية هذه التقييمات من وجود معوقات على صعيد التشغيل الليلي وفي إطار هجمات جو – جو و/أو من مَدْرَج غير ممهّد، وهي معوقات سبق الاستدلال منها على ضآلة احتمالات أن تكون طائرة من هذا النوع قد نفّذت الهجوم على الطائرة SE-BDY. ويبدو أنه جرى في إطار التحقيقات الأولى قبول شهادات من أفراد تابعين لكاتانغا تفيد بأن الطائرة Fouga لم تُستخدم ليلا في هجمات جو – جو، ولم يجر تشغيلها إلا من كولويزي. ومع ذلك، فقد تبين أن هناك أجزاء مغلوطة من هذه الشهادات، ومن ذلك على سبيل المثال ما يتعلق بأقوال الرائد ديلين التي تفيد بأنه كان الطيار الوحيد للطائرة Fouga. وعلاوة على ذلك، فقد وردت في عام ٢٠١٧ معلومات عن القدرات التشغيلية للطائرة Fouga توحي بأنها كانت تُستخدم ليلا، وفي هجمات جو – جو. ومن أمثلة المعلومات المتعلقة بتلك الجوانب الرسالة الصادرة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ من غوليون ويشار فيها إلى الشواغل المتعلقة بالطائرة Fouga التي تخرج في مهام ليلية، ورسالة أخرى بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ من نيويورك إلى وزير خارجية الولايات المتحدة تؤكد أن ”طائرة نفاثة من طراز Fouga هاجمت طائرة تابعة للولايات المتحدة من طراز Dakota كانت تُقلّ جرحى من إيفيل إلى ليو. وقد أُعطبت الطائرة ولكنها وصلت إلى ليو بسلام“. وهذا لا يشير فقط إلى أن الطائرة طراز Fouga كانت قادرة على شن هجمات جو – جو، ولكن أيضا إلى أنها هاجمت طائرة تابعة للولايات المتحدة في كاتانغا.

٢١٤ – وتشكل المعلومات الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ لبنة أخرى فوق ما تم استعراضه في السنوات السابقة. ويبدو الآن أن حصيلة الأدلة المقنعة تشير إلى أن طائرة Fouga واحدة تابعة لقوات كاتانغا الجوية كانت هي الباقية في حالة تشغيلية في أيلول/سبتمبر ١٩٦١؛ بيد أنه إذا لم يكن هناك سوى طائرة واحدة فقط، فإن كثرة عدد الهجمات التي نفذتها الطائرة على مدى منطقة كبيرة تشير إلى أنه كان يجري تشغيلها وصيانتها بنظام دقيق وفعالية، بما في ذلك قيادتها بواسطة عدّة طيارين وأطقم دعم. ويشير عدد من المصادر إلى أن طائرة Fouga كان يجري تشغيلها ليلا وفي هجمات جو – جو. وترد أدناه مناقشة إضافية بخصوص مسألة أي المطارات هي التي كانت تُستخدم في الإقلاع أو الهبوط.

٢١٥ – وأكرر تأكيد أنه يظل من الضروري دوما توخّي الحذر في أي تحليل، ذلك أنه بحسب آراء الخبراء التي تم الحصول عليها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، يصعب جدا أن تكون الطائرة Fouga قد استُخدمت

في مهام ليلية أو في عمليات تحرّش بطائرات أخرى في الجو أو هجمات جو – جو على ضوء مستوى التجهيزات التي كانت على متن الطائرة Fouga ومستوى التجهيزات التي كانت مستخدمة لدعمها من الأرض. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التحليل يبيّن أنه من الممكن أن تكون الطائرة SE-BDY قد تعرضت للتهديد أو الهجوم من طائرة Fouga، مما يعني أن هجوما أو تهديدا من هذا القبيل ليس مستبعدا. غير أن التحليل لا يؤيد الطرح المحدد الذي مفاده أن طائرة Fouga هي التي استُخدمت بالفعل في الهجوم على الطائرة SE-BDY. وعلى ضوء ما تقدَّم، فإنني أقيّم المعلومات المتعلقة بوجود الطائرة Fouga في كاتانغا في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ وبعملياتها على أن لها قيمة إثباتية متوسطة.

### (ب) الطائرات: طراز Dornier

٢١٦ – قام الفريق المستقل والشخصية البارزة بتحليل المعلومات الواردة من توربين غولستورف بشأن وجود طائرات من طرازي DO-27 و DO-28 في كاتانغا واحتمال أن يكون لأحد الطرازين أو كليهما دور في الهجوم على الطائرة SE-BDY. وقد سبق لروسيو أن لاحظ في تقريره أن طائرات من طراز Dornier قد استخدمت ضد الأمم المتحدة في مهام قصف بالقنابل ليلا.

٢١٧ – وفي عام ٢٠١٧، تلقيت مزيدا من المعلومات من السيد غولستورف ومن ألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة والأمم المتحدة بشأن طائرات Dornier. وخلص تقرير عام ٢٠١٧ إلى أنه يبدو من الأمور المثبتة أن طائرات من طراز Dornier DO-28 قد وُرِّدت إلى كاتانغا على أساس تجاري من ألمانيا الغربية في عام ١٩٦١، وأن طائرة واحدة منها على الأقل كانت موجودة قبل ليلة ١٧–١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وأن الطائرات ربما أُدخلت عليها تعديلات لكي تكون قادرة على شن الهجمات الجوية والقصف بالقنابل. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الأمم المتحدة، فإن الطائرات طراز Dornier التابعة لقوات كاتانغا الجوية كانت في عام ١٩٦١ تنفذ عمليات من بينها عمليات قصف بالقنابل نهارا وليلا وعمليات أُبلغ أنها جرت في أماكن يبعد بعضها عن بعض قرابة ١ ٠٠٠ كيلومتر (كانياما وندولا)، إلى جانب قيامها بمحاولة اعتراض جو – جو واحدة على الأقل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١. ومع أن بعض هذه العمليات قد نُفّذ بعد حادث تحطم الطائرة SE-BDY، فإنها ذات دلالة فيما يتصل بقدرة الطائرات من طراز Dornier على تنفيذ مثل هذه العمليات.

٢١٨ – وتتضمن المعلومات التي وردت بشأن الطائرة Dornier في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تحليلا مفصّلا قدمه المسؤول المستقل المعين من ألمانيا لعمليات تسليم هذه الطائرات. وكانت حكومة ألمانيا الغربية قد دفعت في بادئ الأمر، في منتصف عام ١٩٦١، ببطلان الادعاءات المتعلقة بتسليم طائرات من هذا النوع، وأنها، كمسألة مبدأ، لا تقوم بإيصال الأسلحة إلى مناطق الأزمات السياسية، وأنها ملتزمة بالقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتصل بالكونغو.

٢١٩ – غير أنه في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، قامت سفارة الولايات المتحدة في بون بإبلاغ وزارة خارجية ألمانيا الغربية بوجود ”تقارير“ تفيد بأن طائرة DO-28 مسلّحة شوهدت في كاتانغا، وإن لم يتم توفير أي تفاصيل أخرى. وثبت لاحقا من خلال المعلومات الجديدة التي زوّدت بها الشخصية البارزة من المسؤول المستقل المعين من ألمانيا أن جان كاسار، من خلال شركته Mitraco (التي تمثل Dornier في الكونغو)، أصدر طلبات توريد لست طائرات DO-28 في أوائل عام ١٩٦١. وتم تسليم إحدى الطائرات إلى المشتري في ١٨ آب/أغسطس ١٩٦١ في المطار الخاص بشركة Dornier في أوبيرفافينهوفين، بعد أن

تم تخليصـــها جمركيا وبموافقة المكتب الاتحادي الألماني للطيران، ثم غادرت ألمانيا من مطار ميونيخ الدولي متوجهة إلى كاتانغا في ٢١ آب/أغسـطس ١٩٦١، وتوقفت في طريقها في أجاكسـيو بجزيرة كورسـيكا. وتولى قيادة الطائرة هاينريك شـافير، طيار الاختبار السـابق في Dornier، وكان يرافقه جان كاسـار في الرحلة التي وصلت إلى كاتانغا حوالي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٦١.

٢٢٠ - وبيّنت المعلومات التي جرى تحليلها أن أربع طائرات Dornier DO-28 قد قادها طيارون بلجيكيون عبر لواندا، لتصل إلى كاتانغا في وقت ما بعد منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١. وبما أن هذا تاريخ لاحق لسقوط الطائرة SE-BDY، فإن هذه الطائرات لا تعتبر ذات صلة بالمسألة قيد النظر. ووفقا لبرقية بتاريخ ٢٥ تشـرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ من المراقب الدائم عن جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة، كانت الأمم المتحدة قد أُخطرت بخصـوص الطائرة Dornier، وذُكر أن المراقب الدائم خلص إلى أن ''لألمانيا سجلا ناصع البياض''.

٢٢١ - وبالنسـبة للطائرة Dornier DO-27 (أحادية المحرك)، هناك تقرير بتاريخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٦١ من قنصـلية ألمانيا الغربية في لواندا يتم فيه إبلاغ ألمانيا الغربية بوجود ١٦ طائرة DO-27 في تلك المدينة. وكانت الطائرات من النسـخة العسـكرية المركّب عليها قاذفات صـواريخ والتي كان يسـتخدمها الجيش البرتغالي في قتال المتمردين في شمال أنغولا في هجمات شاهد بعضها نفر من المزارعين الألمان في المنطقة. وكان هناك تقرير آخر بتاريخ ٢٩ آب/أغسـطس ١٩٦١ تم فيه الإبلاغ عن عملية عسـكرية برتغالية في منطقة ''سـيرا دي كاندا'' بالقرب من الحدود بين أنغولا والكونغو، حيث اسـتُخدمت عدة طائرات DO-27 مركّب عليها قاذفات صـواريخ لتوفير غطاء للعملية المنفذة عن طريق العناصـر المنقولة جوّا في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٦١.

٢٢٢ - وفي برقية بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٦١ من وزارة خارجية ألمانيا الغربية إلى مراقبها الدائم في نيويورك، ذُكر أن ست طائرات Dornier DO-27 قد سُلّمت إلى بلجيكا. وعلى الرغم من أن الطائرات لم تكن تحمل على متنها أي تجهيزات خلاف التجهيزات المدنية العادية، فإنه ''من غير المستبعد أن يكون بعض طائرات DO ... التي سُـلّمت إلى بلدان ثالثة قد حُوّلت في نهاية المطاف إلى كاتانغا بعد تجهيزها بمعدات عسـكرية''. وليس في الملفات التي رجع إليها المسـؤول المسـتقل المعين من ألمانيا أي تأكيدات لاحقة حول ما إذا كان هذا قد حدث بالفعل.

٢٢٣ - وأشـار المسؤولون المستقلون المعيّنون من بلجيكا مجدّدا إلى أن قوات كاتانغا الجوية كانت تمتلك طائرات DO-28، ولكنهم لاحظوا عدم وجود معلومة واضـحة بخصـوص عدد ما اقتنته قوات كاتانغا الجوية من تلك الطائرات أو توقيت إيصـالها إلى كاتانغا. وهناك وثيقة لجهاز أمن الدولة ترجع إلى أوائل تشـرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ ذُكر فيها أن طائرة DO-28 ربما تكون قد طارت من ألمانيا إلى برازافيل، ومنها إلى كولويزي، قبل أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وربما تكون طائرة أخرى من نفس النوع قد طارت أيضا بعد ذلك في تاريخ غير معلوم من ألمانيا إلى كاتانغا مباشـرة. وهناك وثيقة أخرى ترجع إلى أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ يشار فيها إلى تسليم ''تم مؤخرا'' لأربع طائرات Dornier من ألمانيا إلى كاتانغا، ليصبح هناك ما مجموعه ست طائرات DO-28. وأشـارت المعلومات الموجودة في المحفوظات البلجيكية أيضا إلى أن كلا من الطائرتين DO-27 و DO-28 كان من الممكن تعديله للاستخدام كطائرة قتالية.

٢٢٤ - وفيما يتعلق بطلب محدّد وجّهتُه إلى المسؤول المستقل المعين من البرتغال للحصول منه على أي تفاصيل متاحة بشأن استخدام الطائرة Dornier التابعة لقوات كاتانغا الجوية للمجال الجوي الأنغولي في فترة ما بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، تم إبلاغي بأن سجلات المحفوظات التاريخية للقوات الجوية لا تتضمن أي إشارة إلى الطائرة أو الطيارين المشار إليهم في الطلب.

٢٢٥ - ووردت أيضا معلومات جديدة من غولستورف في الفترة في ٢٠١٨/٢٠١٩، لتشكل لبنة أخرى فوق المعلومات التي كان قد قدمها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وتتوافق المعلومات الواردة منه إلى حد كبير مع المعلومات التي أكدها المسؤول المستقل المعين من ألمانيا. فهو قد أضاف أنه، بالإضافة إلى الطائرة DO-28 التي وصلت في آب/أغسطس (رقم التسجيل ٣٠١٦) والطائرات الأربع الأخرى التي وصلت قرب ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ (الأرقام ٣٠١٧ إلى ٣٠٢٠)، هناك طائرة DO-28 تم تفكيكها وشحنها إلى أنغولا البرتغالية ثم نقلها إلى كولويزي حيث أعيد تجميعها بمعرفة أخصائي تقني تابع للشركة. غير أنه بما أن تاريخ وصولها كان أيضا لاحقا لسقوط الطائرة SE-BDY، فإن هذه الطائرة لا تعتبر ذات صلة بالمسألة قيد النظر.

٢٢٦ - وقدم غولستورف أيضا معلومات تفيد بأن الطائرات من طراز DO-27 كانت تستخدم للأغراض العسكرية في عام ١٩٦١، بما في ذلك في أنغولا، وأنه من خلال برقية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ من وزارة خارجية ألمانيا الغربية، تم إبلاغ شركة Dornier بأن طائرة DO-28 هاجمت عملية الأمم المتحدة في الكونغو والجنود الكونغوليين في كاتانغا. ومن حيث القدرة التشغيلية، فبالاستناد إلى المعلومات الواردة من وزارة ولاية بافاريا للاقتصاد والنقل بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ والمراسلات المتبادلة مع العاملين في مؤسسة Dornier للفضاء والطيران في حزيران/يونيه ٢٠١٨، ذكر غولستورف أن السرعة القصوى للطائرة DO-28 تبلغ حوالي ٣٢٨ كيلومترا في الساعة، وأن سرعتها العادية حوالي ٢٥٠ كيلومترا في الساعة وسرعة طيرانها الدنيا حوالي ٦٥ كيلومترا في الساعة. وذكر أنه، وفقا لنفس المعلومات، تتمتع الطائرة DO-28 بقدرة ممتازة على المناورة ولا تحتاج إلا لمدرج قصير للإقلاع والهبوط، بطول يقل عن ٣٠٠ مترا. وذكر غولستورف أيضا أن أول طائرة DO-28 (3016) كانت مجهزة ببوصلة لاسلكية من طراز Lear ADF 14-d-1، وهذا كان يمكن أن يساعد في الطيران الليلي، إلى جانب جهاز لاسلكي بموجات HF (عالية التردد) من طراز Narco Marc V ومرسل/مستقبل بموجات HF من طراز Sunair 5-T-R، وكلاهما مصممان خصيصا للاتصالات الطويلة المدى.

٢٢٧ - وبعد وضع تقرير المسؤول المستقل المعين من ألمانيا في صيغته النهائية، تلقّيتُ معلومات إضافية من غولستورف فيما يتعلق بضباط استخبارات ألمان كانوا يعملون مع وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة فيما يتعلق بطائرات Dornier. وهناك تقرير لوكالة المخابرات المركزية مؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٦١ موجّه إلى مديرية الخطط وعليه علامة ''سرّي'' تحت عنوان ''تقييم للطائرة Dornier''. وجاء فيه أن ''[وكالة المخابرات المركزية] مكلّفة بمهمة تتضمن متطلبات تحتاج لتأديتها على أفضل نحو إلى طائرة خفيفة وقادرة على الهبوط والإقلاع على ممر قصير. وحتى تاريخه، تُنجز المهام من هذا النوع باستخدام [طائرات] Helio Courier... 2. وترجو هذه الوكالة قيام فريق من مهندسي - طيّاري القوات الجوية بتقييم الطرز التي تنطبق عليها هذه المواصفات من طائرات Dornier الألمانية الصنع لأغراض المقارنة [بما في ذلك] الطائرة Do. 27، والطائرة Do. 27T المركّب عليها محرك مروحي تربيني، والطائرة Do. 28''. وعلى ضوء المسائل الأخرى المتعلقة بالعمليات الجوية لوكالة المخابرات المركزية في الكونغو في عام ١٩٦١،

والتي يجري تناولها بمزيد من النقاش أدناه، من الضروري تحديد ما إذا كانت طائرات Dornier التي كانت وكالة المخابرات المركزية تفكّر في اقتنائها قد أصبحت في نهاية المطاف من بين الطائرات التي استُخدمت ضد الأمم المتحدة في الكونغو.

٢٢٨ - وقدم غولستورف وثيقة لوكالة المخابرات المركزية رفعت عنها السرية حديثا بعنوان ''تقرير اتصالات كارافيل'' بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١. وجاء في التقرير: ''إرسال طائرات Dornier إلى كاتانغا: تم شرح الخطر الذي يهدد بإلصاق وصمة عار بجبين ألمانيا نتيجة لتلك الصفقة، وتم تقديم الخطوط العريضة لتسلسل الأحداث. وزُوّد كارافيل باسم كل من تاجر السلاح البلجيكي جان كاسار والوسيط المزعوم فريدي ليب (المقيم في كيتوي بروديسيا) لإتاحة المجال له للتحرّي عنهما لدى الإنتربول، مما قد يكشف عن أمور تبرر بدورها إجراء مزيد من التحرّيات. ويتوقع كارافيل أن يحصل على سرد من شركة Dornier للراوية من جانبها، وذلك لأنه: 'تصادف أن يكون لنا رجل في Dornier'''. وبما أن وكالة المخابرات المركزية كانت على علم بهوية كل من كاسار، الذي قام بإمداد قوات كاتانغا الجوية بالطائرات، وليب، الذي نسق مع الاستخبارات البريطانية وشركة UMHK والمسؤولين الروديسيين (ضمن جهات أخرى)، وعلى علم بوجود عميل تربطه صلات بشركة Dornier، فإن هذا يؤيد فكرة أن هذه مسألة أخرى يجب إجراء مزيد من التحقيق فيها، وهو ما يجري تناوله بمزيد من النقاش أدناه.

٢٢٩ - وفي بيان روزيه، أشار إلى أنه حضر في أول عطلة نهاية أسبوع في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦١ لقاء لزملاء الدراسة قبل بدء السنة الدراسية الجديدة. وهو كان في كيبوشي قرابة يوم السبت الأول من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦١، حيث كان يزور بحيرة صغيرة ومزرعة لصديق له كان يمتلك طائرة صغيرة أحادية المحرك. وهناك شاهد طائرة Dornier DO-28 عليها الرقم ٣٠١٦، ولاحظ أن لها أبوابا جانبية كبيرة بشكل لافت للنظر بالنسبة له. وتحدث هو وصديقه مع بعض المرتزقة الناطقين بالفرنسية ولكن بلكنة غير مألوفة لهما (وتكوّن لديه اعتقاد بعد ذلك بأنهم قد يكونون فرنسيين لا بلجيكيين). وقال لهم المرتزقة إنه سيتم إيصال مزيد من الطائرات، وطلبوا منهما ترك مساحة خالية على المدرج الذي كان شديد الصغر. وذكر روزيه أيضا أنه رأى بنفسه نظام قنابل مركبا على الطائرة Dornier DO-28 التي وصلت في آب/أغسطس ١٩٦١.

٢٣٠ - وكما أشير إليه أعلاه، يشير سجل طلعات كل من فان ريسيغيم وبراكو إلى طلعات بالطائرة DO-28. وكما يُناقَش بمزيد من التفصيل أدناه، تبيّن السجلات أيضا أن الطائرة DO-28 استخدمت مطارات في كاتانغا وروديسيا الشمالية وأنغولا وجمهورية الكونغو. وبالإضافة إلى هذه النقطة، تتضمن المعلومات الجديدة التي قُدّمت إليّ من محفوظات عملية الأمم المتحدة في الكونغو تقريرا من ماتليك، الملحق الجوي للولايات المتحدة، إلى السفير غوليون، سفير الولايات المتحدة، بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، جاء فيه أنه عند زيارة ماتليك إلى ندولا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، قُدّم إليه طيار ''من المعارضة'' يعمل على الطائرة Dornier DO-28، ولاحظ من بياناته المدوّنة في استمارات المطار أن ''اسمه ويكستيد (Wicksteed أو Wickstead)، بريطاني الجنسية''. وقيل إن الطيار كان متوقفا بالطائرة DO-28 في ندولا توطئة لإقلاعه إلى ''مهبط صغير في كاتانغا لاستلام قنابله''، قبل أن ينفذ غارات ليلية لقصف أهداف في إليزابيث فيل تابعة لعملية الأمم المتحدة في الكونغو.

٢٣١ - وتشكل المعلومات الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بخصوص الطائرة Dornier لبنة أخرى فوق ما تم استعراضه في السنوات السابقة. وتؤكد مصادر متعددة أنه كانت هناك طائرة DO-28 واحدة على

الأقل في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، حيث كان مجال نشاطها يغطي منطقة جغرافية واسعة. وتشير المعلومات المتاحة أيضا إلى أن الطائرة DO-28 قد خضعت لتعديلات بتركيب أسلحة عليها، وكان يجري تشغيلها ليلا وفي هجمات جو – جو. وهنا أيضا، لا يكشف هذا التحليل إلا عن كونه من المحتمل أن تكون طائرة Dornier قد هدّدت أو هاجمت الطائرة SE-BDY؛ وهو لا يدعم في حد ذاته الطرح المحدد القائل بأن طائرة Dornier قد استخدمت بالفعل في الهجوم على الطائرة SE-BDY. ومع ذلك، فإنني أقيّم المعلومات المتعلقة بوجود طائرات Dornier في كاتانغا في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ وبعملياتها على أن لها قيمة إثباتية متوسطة.

### (ج) الطائرات: الطرز الأخرى

٢٣٢ – قام الفريق المستقل والشخصية البارزة بتحليل المعلومات التي تفيد بأن أنواعا أخرى من الطائرات ربما تكون قد قامت بدور في الهجوم على الطائرة SE-BDY. ويرد أدناه وصف للتطورات التي استجدّت فيما يتعلق بهذا النوع من المعلومات على ضوء المعلومات الجديدة الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٢٣٣ – قدم المسؤول المستقل المعين من كندا مذكرات لتقرير البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك إلى ''المقر'' بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، ويشار فيها إلى أن طائرة Dove تابعة لقوات كاتانغا الجوية شوهدت في ندولا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وفُهم من المشاهدات ومن المحادثات التي سُمعت عرضا أنها كانت في طريقها إلى كولويزي (كاتانغا) من جنوب أفريقيا، حاملة ثلاثة من المرتزقة الذين سبق طردهم من كاتانغا. وكانت السلطات الروديسية قد قدمت، عند الاستفسار، معلومات يبدو أنها مضلِّلة بخصوص ركاب الطائرة. وناقشت هذه الرسالة أيضا تقارير الأمم المتحدة التي تفيد بأن المرتزق ويغ كان موجودا في ندولا آنذاك، وأن طائرة Dove ثانية تابعة لقوات كاتانغا الجوية تحمل على متنها العميد المرتزق براون (الاسم هو ''Browne''، ولكنه كُتب خطأً على ما يبدو بالتهجئة ''Brown'') حاولت الدخول إلى كاتانغا، ولكن السلطات البريطانية احتجزتها.

٢٣٤ – وقال روزيه في بيانه إنه رأى الكثير من الطائرات على الأرض في أماكن مختلفة (يجري تناول هذا الأمر بمزيد من النقاش أدناه) وفي الجو في كاتانغا خلال عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١. وكانت تلك الطائرات تتمتع بحرية الهبوط في المطارات أو المدارج، ما عدا خلال فترات الاضطراب التي كانت قصيرة جدا. وذكر أنه رأى بنفسه طائرات قوات كاتانغا الجوية التالية في عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ في كاتانغا: عدة طائرات DC-3 Dakota؛ وطائرات C-47 محلقة في الجو (ولم ير أي منها بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١)؛ وطائرة Fouga Magister؛ وأربع طائرات De Havilland Dove؛ وطائرة Dornier DO-28؛ وطائرات T-6 Texan و Harvard (كانت تُستخدم في الشمال)؛ وطائرة واحدة من كل من الطرز Alouette و Sikorsky S-55 و Sikorsky S-58 و Piper و Cessna، ومروحيتان على الأقل من طراز Beechcraft.

٢٣٥ – وذكر روزيه أنه رأى طائرة Dove معدّلة بتركيب قاذفة قنابل عليها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ عندما ذهب إلى كولويزي لحضور تدريب على القفز بالمظلات مع بوب دينار. وقد أصيب دينار في ساقه ولم يستطع الذهاب مع روزيه وزملائه، فأُلغي التدريب في نهاية المطاف. ومع ذلك، فقد أتيحت لهم الفرصة لمشاهدة طائرات من أنواع شتّى هناك. وكانت قاذفة القنابل في شكل صندوق معدني يمكن أن توضع به ثلاث قنابل، وكانت مركّبة على الطائرة Dove من أسفلها، وكان لها باب ويتم تشغيلها بواسطة رافعة. وفي إحدى الطائرات من طراز Dove، رأوا صناديق خشبية تحتوي على ما لا يقل عن

١٢ قنبلة زنة ١٢,٥ كيلوغراما. وكانت طائرة Dove أخرى مجّهزة بمدفع Browning عيار ٥٠ مركّب في الباب الجانبي. وتجدر الإشـــارة إلى أن بعض المعلومات التي قدمها روزيه في هذا الصـــدد متوافقة مع المعلومات التي سبق أن قامت لجنة همرشولد والفريق المستقل بتحليلها فيما يتعلق بالمعلومات المستمدة من بورين وفيرفينغ.

٢٣٦ - وذكر روزيه أيضا أنه رأى بنفسه وشارك في صنع القنابل لاستخدامها في طائرات قوات كاتانغا الجوية. وكان مقر عمل والده في شـركة سـكك حديد الكونغو السـفلى في كاتانغا يقع بجوار مصـنع UMHK في إليزابيث فيل. وبما أن العديد من أصـدقاء والده كانوا يعملون في UMHK، فقد كان كثير التردد على مقر كل من شـركة سـكك الحديد و UMHK. وعلى الرغم من أن سـنّه لم تكن قد تجاوزت السـادسـة عشـرة في عام ١٩٦١، فبسـبب نقص العمالة كان روزيه يسـاعد في صـنع القنابل في مصـنع UMHK في إليزابيث فيل في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ١٩٦١، وتحديدا في المصنع الواقع في Avenue de Kato. وقد علّمه صـــديقه، كورنيليس فان دايك، كيف تركّب القنابل، ولم تمض بضـــعة سـاعات حتى أصـبح متمكنا من تطبيق الأسـاليب التي تعلّمها في تسـنين المسـامير والبراغي من الداخل والخارج وتقطيع الأنابيب المعدنية (التي ربما كانت مأخوذة من لافتات أو أعمدة إنارة الشـــوارع). وكانت الأنابيب تقطع بأطوال معينة، وكانت تقطّع صـفائح معدنية في شـكل ذيول، ثم يتم لحام الأنبوب والذيل وتربط الأجزاء بالمسامير. وكانت هذه القنابل تعمل باستخدام جهاز إشعال بلجيكي متحصل عليه من الجيش البلجيكي، حيث كان متوافرا بكميات كبيرة في ''القاعدة الأرضـــية'' لدرك كاتانغا الواقعة في Avenue Industriel. وكانت هناك أيضا كميات كبيرة من مختلف أنواع الذخائر في ذلك الموقع.

٢٣٧ - وذكر روزيه أن الغرض من القنابل التي كانوا يصـــنعونها هو اســـتخدامها من قبل قوات كاتانغا الجوية، بما في ذلك مجموعة من القنابل زنة ٢٥ كيلوغراما بعضـها مخصص للاستخدام في الطائرة Fouga Magister وبعضها الآخر في الطائرة T-6 Texan. وكانت هناك أيضا قنابل زنة ٥٠ كيلوغراما صُنعت في كولويزي للاســتخدام في الطائرة T-6 Texan (هو لم يشــارك بنفســه في صــنع هذا النوع) وقنابل زنة ١٢,٥ كيلوغراما صُنعت للاستخدام في الطائرة De Havilland Dove. وذكر روزيه أيضا أنه رأى أعمالا تتم لصنع أسلحة أخرى في مصنع UMHK نفسه، بما في ذلك عمليات تجويف لتوسيع فتحات مواسير المدافع الرشـاشـة الخاصـة بالطائرة طراز Fouga من ٧,٥ ملم إلى ٧,٦٢ ملم، وهو عيار قياسـي للذخيرة. وإذا صحّ أن مواسير المدافع الرشاشة قد تم توسيع فتحاتها بطريقة التجويف، فإن الطلقات الخارجة منها قد تخلو من علامات التحزيز الحلزوني لماسورة الرشاش؛ وهذه مسألة لم يتم التحقق منها.

٢٣٨ - وذكر روزيه أيضا أنه كان معروفا للكافة، بما يشمله شخصيا، أن شخصا بلجيكيا اسمه (العقيد) جان كاسـار كان قد رتّب لتسليم طائرات عديدة إلى قوات كاتانغا الجوية. وكانت لديه منشـأة كبيرة جدا بها صـالة تجميع في ''الحي الصـناعي'' في إليزابيث فيل، تقع خلف القاعدة الأرضـية. في تلك المنشـأة، تم تجميع عدة طائرات T-6 Texan قبل آب/أغسـطس ١٩٦١. وكان العقيد كاسـار يحتفظ لنفسـه بحيّز للقيام بأشـغال في الطائرات. وكان يشـتري الطائرات المسـتعملة في بلجيكا لبيعها في كاتانغا. وذكر روزيه أنه التقى بكاســار شــخصــيا أكثر من مرة في منزل الجنرال موكي ولكنه لم يحضــر اجتماعاتهما في غرفة الاجتماعات الكبيرة في الطابق السفلي.

٢٣٩ - وعلى النحو المشار إليه أعلاه، يرد أيضا ذكر رحلتين ليليتين على متن الطائرتين DC-3 و Dove في مقتطف من ســجل فان ريســيغيم. ويرد ذكر ''الهبوط الليلي ٥'' على متن طائرة من طراز DC-3 في

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٦١، حيث الطيار المساعد هو ''في جي'' (V Gee)، و ''الهبوط الليلي ٥'' على متن طائرة Dove في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٦١، حيث الطيار المساعد هو فيرلو (Verloo).

٢٤٠ - كما تتضمن وثائق رُفعت عنها السرية حديثا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بموجب القانون المتعلق بمجموعة سجلات اغتيال الرئيس جون ف. كينيدي (١٩٩٢) معلومات عن قوات كاتانغا الجوية. ولم يقدم هذه الوثائق المسؤول المعيَّن المستقل للولايات المتحدة، بل قدمتها السيدة وليامز، وترد مناقشتها بالتفصيل أدناه. ووفقا لبعض من تلك السجلات، فقد تلقت واشنطن العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ تقارير تفيد بأن طائرة Fouga النفاثة انطلقت من كولويزي، وأنه بالإضافة إلى طائرة Fouga، فإن ''طائرات قوات كاتانغا الجوية تتألف أساسا من ٥ طائرات من طراز Dornier 28s و ٢ أو ٣ طائرات من طراز Dove، وربما طائرة واحدة من طراز C-47''.

٢٤١ - وكما هو الحال بالنسبة لطائرتي Fouga و Dornier اللتين نوقشتا أعلاه، فإن المعلومات الجديدة الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بشأن طائرات أخرى تستند إلى المعلومات التي استُعرضت في السنوات السابقة. وتشير مصادر متعددة إلى أن هذه الطائرات تُزوَّد بالأسلحة وتُستخدم في عمليات هجومية عبر منطقة جغرافية واسعة، بما في ذلك أثناء الليل. ولا يدعم هذا التحليل في حد ذاته طرحا محددا مفاده أن هذه الطائرات قد استُخدمت لشن هجوم على الطائرة SE-BDY، ولكنه يعزز الطرح القائل بإمكانية حدوث ذلك. ومع ذلك، فإنني أقيّم المعلومات المتعلقة بوجود طائرات أخرى في كاتانغا في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ وبعملياتها على أن لها قيمة إثباتية متوسطة.

### (د) أماكن الإقلاع والهبوط

٢٤٢ - استنادا إلى المعلومات التي جرى تحليلها عام ٢٠١٧، خلص تقرير عام ٢٠١٧ إلى أنه ربما كانت في كاتانغا في الوقت محل النظر أماكن إقلاع وهبوط أكثر مما كان مفهوما في بادئ الأمر، وأن قوات كاتانغا كانت تتمتع بحرية التنقل عبر الحدود الروديسية وبحرية استخدام أماكن الإقلاع والهبوط في كاتانغا. وتشمل هذه المعلومات رسالة من الولايات المتحدة تفيد بأن روديسيا الشمالية سمحت للطائرات الكاتانغية باستخدام المكان المخصص للإقلاع والهبوط في ندولا، ونشرة صحفية صادرة عن الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ تفيد بأن طائرة كاتانغية من طراز Dornier تستخدم مطار ندولا للقيام بغارات لقصف الأمم المتحدة بالقنابل في مطار إليزابيث فيل، من مسافة تزيد على ٢٥٠ كيلومترا.

٢٤٣ - وفي عام ٢٠١٧، اعتبرتُ أن أماكن الإقلاع والهبوط المحتمل أن تكون لها صلة بالموضوع تشمل تلك التي يتعدى طولها ٧٥٠ مترا، مع أنني أحيط علما بالمعلومات الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ التي تفيد بأن طائرة DO-28 يمكنها أن تستخدم أماكن إقلاع وهبوط أصغر حجما. واستنادا إلى رأي الخبراء، اعتُبِر أن طائرة Fouga تحتاج إلى مدرج سطحي مغلق (من الأسفلت أو الخرسانة) للإقلاع والهبوط، لأن مدارج الحشائش أو الحصى تنطوي على خطر تعرض الطائرة النفاثة لعطب من جراء ارتطام جسم خارجي بها. غير أنني لاحظت أيضا وجود أدلة، منها ما استُخلص من شهادة ديلين، على أن طائرة Fouga ربما أقلعت أو هبطت أيضا على سطح غير مغلق. وقد ذكر ديلين أمام لجنة التحقيق الروديسية أنه كان هناك عدد لا بأس به من الأماكن التي كان من الممكن أن تقلع منها طائرة Fouga وأنه فيما لا يقل عن مرة واحدة على ما يبدو ''أخذها بعيدا عن كولويزي وهبط بها في مسار ترابي ولكي تأخذها بعيدا عليك أن تسكب ماءً وتمضي على المدرج لكي تسير بها بعيدا''. وفيما يتعلق بالرحلات

الليلية، كانت التحقيقات الأولى قد أشارت إلى اللجوء إلى حلول خاصة، مثل استخدام الكيروسين والرمل كمشاعل. ويتضمن مرفق تقرير عام ٢٠١٧ خريطة لأماكن الإقلاع والهبوط في المنطقة المحتمل أن تكون لها صلة بالموضوع.

٢٤٤ - ووردت في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ معلومات جديدة تتعلق بأماكن الإقلاع والهبوط. وقدّم المسؤول المعيَّن المستقل للسويد رسالة من روسيو (Rösiö) مؤرخة نيسان/أبريل ١٩٩٣ وموجهة إلى وزارة الخارجية (تحمل تاريخا لاحقا لموعد تقديم تقريره)، يحيل بموجبها الاستنتاجات الرئيسية من المحادثات التي أجراها في بلجيكا. وذكرت الرسالة أن طائرة من طراز DO-28 استخدمت المطار الموجود في كيبوشي لمهاجمة قوات عملية الأمم المتحدة في الكونغو، بما في ذلك أثناء الليل. وحدث هذا على الأقل ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، وربما قبل ذلك. ومن الاستنتاجات الأخرى أن ديلين لم يكن الطيار، وأن ''بيوكلز'' ربما يكون ''بيوكن'' من الشركة البلجيكية المحدودة لصناعة الطائرات (Société Anonyme Belge de Constructions Aéronautiques).

٢٤٥ - وكما أشار إلى ذلك بيكار، فقد كتب أيضا أحد الجنود الروديسيين السابقين عن الرحلات الليلية لطائرة Dornier. ففي كتاب ''القديسون: فوج المشاة الروديسي الخفيف'' (*The Saints: the Rhodesian Light Infantry*)، لمؤلفه ألكسندر بيندا، ذكر قائد إحدى السرايا التابعة للكتيبة الأولى لفوج المشاة الروديسي الخفيف في الفترة ١٩٦٠/١٩٦١، الذي كان منتشرا على طول الحدود بين الكونغو وروديسيا الشمالية، ما يلي: ''وجدنا أيضا أن مكان الإقلاع والهبوط ذي الشريط القصير في كيبوشي يمتد على جانبي الحدود. وكنا نسيطر على الجزء الأكبر منه أثناء النهار، ولكن المرتزقة غالبا ما يستخدمونه ليلا في رحلات لطائرة إقلاع وهبوط قصير من طراز Dornier، أصوات محركاتها خافتة للغاية، يبدو أن شكلها يشبه إلى حد ما صورة مكبَّرة من طائرات de Havilland Twin Otter. وكانت تجلب الذخيرة والأسلحة والشخص الغريب للقوات الكاتانغية، وتقوم بإجلاء المصابين في صفوف المرتزقة... وعلى الرغم من أننا أبلغنا عن هذا النشاط السري الجاري في مكان الإقلاع والهبوط، فقد قيل لنا ألا نتدخل، ولذلك لم نفعل''.

٢٤٦ - وأكد روزيه في بيانه أنه كان على علم بأن القاعدة الجوية الرئيسية لقوات كاتانغا الجوية كانت توجد في لوانو في وقت سابق من عام ١٩٦١، ولكنه شهد أيضا استخدام القواعد الموجودة في كولويزي وجادوتفيل وكيسينجي وديلولو وكيبوشي وندولا وكيتوي. وفيما يتعلق بالرحلة الليلية لطائرة Fouga في آب/أغسطس ١٩٦١ تقريبا، فقد قيل له إن مكان إقلاعها وهبوطها هو ''كلم ٣٠''، وهو مهبط من التراب الأحمر يبلغ طوله نحو ١,٥ كيلومتر.

٢٤٧ - وتبين مقتطفات من سجلات الرحلات الجوية لفان ريسيغيم للفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ١٩٦١، المشار إليها أعلاه، أن طائرات قوات كاتانغا الجوية كانت تستخدم أماكن إقلاع وهبوط في كاتانغا وروديسيا الشمالية وأنغولا وجمهورية الكونغو. وتورد ضمن أماكن إقلاع أو هبوط طائرة Dornier DO-28 في أيلول/سبتمبر كلا من برازافيل وفيلا هيريك (وهي على الأرجح تهجئة خاطئة لفيلا هنريك بأنغولا) وكولويزي وكيبوشي وندولا وجادوتفيل وكامينا وكونغولو.

٢٤٨ - وتضمنت المعلومات الواردة من غولستورف ملاحظة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ يشار فيها إلى اجتماع بين سفارة ألمانيا الغربية في واشنطن العاصمة ووزارة خارجية الولايات المتحدة ذُكرت فيه طائرة من طراز DO-28 توجد في كيبوشي.

٢٤٩ - وتمشيا مع التقييم الوارد في تقرير عام ٢٠١٧، أرى أن المعلومات الجديدة التي تفيد بأن قوات كاتانغا ربما كان متاحا لها استخدام أماكن إقلاع وهبوط في كاتانغا وروديسيا الشمالية وأماكن أخرى أكثر مما كان ثابتا من قبل معلوماتٌ ذات قيمة إثباتية متوسطة.

## ٦ - الوجود العسكري الروديسي

٢٥٠ - إضافة إلى المعلومات السابقة المتعلقة باستخدام أماكن الإقلاع والهبوط الروديسية، وردت معلومات جديدة بشأن وجود القوات العسكرية الروديسية في كاتانغا ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، بطريقة لم تؤخذ في الاعتبار في التحقيقات الأولى.

٢٥١ - فقد قدّم المسؤول المعيَّن المستقل لزمبابوي معلومات تؤكد أن أعدادا كبيرة من قوات روديسيا الشمالية جُمِّعت في حالة جاهزية وتأهب للقتال على طول الحدود مع كاتانغا، وأحيانا داخل كاتانغا نفسها. ويشمل ذلك تقارير استخباراتية عسكرية مؤرخة حزيران/يونيه ١٩٦١ وتعليمات حربية صادرة عن روديسيا الشمالية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١. كما أن تقريرا للقوات الجوية الملكية الروديسية مؤرخا ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ ناقش أسباب التسليح، ومنها أن الهدف من حماية المطارات المعرضة للخطر، مثل مطار ندولا، هو ''عدم ترك مجال للشك في أن الاتحاد سيقاتل في حال انتهاك مجاله الجوي'' وأن ''القوات الجوية الملكية الروديسية لن تتوانى عن شن هجوم جوي على المتسللين''. كما أكد تقرير استخباراتي مؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ أن روديسيا الشمالية كانت على علم بأن ''طائرات تابعة لقوات كاتانغا الجوية، ومنها طائرة Dornier 28 وطائرة هليكوبتر وطائرة Piper Caribbean، ما زالت تستخدم مطار كيبوشي''.

٢٥٢ - وتشمل المعلومات المقدمة إلي من محفوظات الأمم المتحدة برقية من مكتب عملية الأمم المتحدة في إليزابيث فيل (من كونور كروز أوبريان) إلى مقر العملية في ليوبولدفيل (ستير لينر) مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، تحيل معلومات وردت في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ من أحد الأفارقة الروديسيين بشأن وجود قوات روديسية في كاتانغا. وتفيد هذه المعلومات بأن صاحبها كان متوجها، في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، من كيبوشي إلى روديسيا الشمالية عندما صادف وحدات كبيرة من الجيش الروديسي (بما في ذلك معدات متنوعة، وأكثر من ٢٠ سيارة مصفحة، وأزيد من ١٥٠ من جنود القوات الروديسية البيض) وقد أقامت معسكرات على الجانب الكاتانغي من الحدود. وفي اليوم التالي، رأى بعضا من هؤلاء الجنود في زي مدني وقد اختلطوا بالمدنيين الأفارقة. ولدى التحدث مع أحد الجنود هناك، أُبلغ بأن جنود القوات الروديسية البيض ''أُوصوا بعدم القتال نهارا، وإنما ليلا، لكي يتسنى لهم أن يستفيدوا استفادة كاملة من الجنود الروديسيين البيض الذين يشغّلون جميع الأسلحة الثقيلة والسيارات المصفحة''. وتضمنت تعليقات أوبراين في هذا الشأن أن عملية الأمم المتحدة كانت لديها معلومات أخرى تفيد بأن الدرك الكاتانغي كان ''يتلقى مواد وأخصائيين تقنيين من روديسيا وجنوب أفريقيا''.

٢٥٣ - وتبرز المعلومات التي جرى تحليلها في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ أن المنطقة التي كانت الطائرة SE-BDY متجهة إليها كانت في حالة تسلح شديد، وأن نزاعا كان يدور فيها أو يجري التحضير له على جانبي

الحدود بين الكونغو وروديسيا الشمالية. ومن الواضح أيضا أن سجلات روديسيا الشمالية التي تفرقت الآن بين عدة أماكن، منها زمبابوي وزامبيا والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا، ما زالت مصدرا من المرجح أنه لم يُستعرَض بعد بشكل كامل، وقد يتضمن معلومات إضافية ذات صلة.

## ٧ - الهجوم الأرضي

٢٥٤ - وردت معلومات في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تتصل بالمعلومات التاريخية التي تزعم أن قوات برية قد تكون شنت هجوما مباشرا على الطائرة SE-BDY أو سعت إلى الوصول إلى الحطام (وأي من الناجين) فور تحطم الطائرة.

٢٥٥ - وقد نظرت لجنة عام ١٩٦١ بعجالة في احتمال ''انشغال الطيار بهجوم فعلي أو مصطنع من الجو أو الأرض''، وأشار تقرير عام ٢٠١٧ إلى أن أحد المجالات الأربعة التي نظر فيها الفريق المستقل هو ''تعرض الطائرة لهجوم جوي أو أرضي أو لتهديد خارجي آخر''. ومعظم المعلومات الجديدة التي استُعرضت منذ ذلك الحين تتعلق بإمكانية تعرض الطائرة لهجوم جوي، وكان من بين استنتاجات تقرير عام ٢٠١٧ أن ''من شبه المؤكد أنه لم يتم اغتيال همرشولد ومرافقيه بعد الهبوط''. غير أن إمكانية تعرض الطائرة SE-BDY لهجوم من الأرض وهي لا تزال تحلق في الجو ظلت قائمة، وتواصلت الادعاءات بأن قوات برية قد تكون سعت إلى الوصول إلى حطام الطائرة قبل اكتشافه رسميا. وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وردت معلومات جديدة محدودة بشأن هذا الموضوع، على النحو المبين أدناه.

٢٥٦ - ويتعلق بعض من هذه المعلومات الجديدة برواية رين ماست - إينغل. ويُذكَر أن ماست - إينغل صرّح لوليامز أنه كان متجها في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، أثناء عمله لدى شركة تعدين في مقاطعة كوبربيلت (Copperbelt)، من لوانشيا إلى بانكروفت عندما سمع صوت تحطم طائرة. وذكر أنه عندما وصل إلى الحطام، رأى جسم الطائرة وبه صف من الثقوب. وبعد بضع دقائق، وصلت مركبات يذكر أنها من نوع جيب أو لاندروفر، لونها أخف من اللون الأسود، ثم أمره رجال بيض يرتدون بزات قتالية ويتراوح عددهم بين ستة وثمانية أفراد بمغادرة المنطقة. وأشار الفريق المستقل إلى أن ما مجموعه ستة من الشهود الجدد (تشيميما، وكوستون تشيبويا، ولوميا شيبويا، وماست - إينغل، وموييبه، وموانسا) أفادوا بزيارتهم موقع تحطم الطائرة في الساعات الأولى من يوم ١٨ أيلول/سبتمبر، وذكروا بأنهم لاحظوا وجود الشرطة أو الجنود أو كليهما. كما أفاد الشاهدان مبينغانجيرا وتشيسانغا بأنهما لاحظا مركبتين من نوع لاندروفر تتجهان بسرعة كبيرة نحو موقع تحطم الطائرة بعد بضع ساعات من تحطمها. وفيما يخص تقييم رواية ماست - إينغل، لا سيما إلى أي حد ساعدت في إثبات أن أجزاء من الطائرة قد ''رُشّت بالرصاص''، اعتبر الفريق المستقل أن القيمة الإثباتية لهذه المعلومات ضعيفة.

٢٥٧ - وفي مقابلات جديدة أُجريت مع ماست - إينغل عام ٢٠١٨، ذكر بيكار أن ماست - إينغل قدم مزيدا من التفاصيل بشأن طبيعة البزات القتالية التي كان يرتديها الرجال الذين رآهم، إذ ذكر أن أزياءهم الرسمية ''كانت مختلفة'' و ''تبدو أقرب إلى اللباس القتالي التمويهي من بزات الكاكي الخضراء اللون العادية''، و ''أن لها قبعة غريبة ذات جنيح''. ووفقا للبحوث التي أجراها بيكار، فإن وحدات الجيش الميداني وفوج المظليين الفرنسية المنتشرة في الجزائر هي الوحيدة التي كانت تستخدم قبعات أحراش تمويهية ذات جنيح، تُرتدى مع زي يسمى ''النمر الأرقط'' وقبعة ''بيجار''. ويفترض أن مرتزقة فرنسيين في كاتانغا ممن عملوا سابقا في الجزائر تحت إمرة فولك، ربما هم من تركوا تلك البزات في ندولا.

٢٥٨ - وأشار روزيه أيضا، في بيانه، إلى أنه سمع بأن بزات مميزة عُثر عليها في ندولا. وذكر أن صديقه مفتشُ شرطة ندولا، ديفيد روبرت ستيل، أراه في أوائل عام ١٩٦٢ بزات تركتها في ندولا مجموعة من المرتزقة في مركز الشرطة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، واحتفظت بها الشرطة ''كتذكارات''. وذكر روزيه أن البزات التي رآها في مركز شرطة ندولا تشبه تلك التي استخدمها الفيلق الأجنبي الفرنسي في الهند الصينية في الخمسينيات.

٢٥٩ - ووردت معلومات من المصدرين المشار إليهما أعلاه في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وذكرت بصورة مستقلة أن بزات ذات طابع مميز قد شوهدت في ندولا وبالقرب منها بعد تحطم الطائرة. وأكد أحد هذين المصدرين، وهو ماست - إينغل، أقواله السابقة بشأن وجود رجال مسلحين يرتدون تلك البزات في موقع تحطم الطائرة قبل وقت اكتشافه رسميا. وفي الوقت الحالي، فإن هذه المعلومات لم يتم التحقق منها، ولكن قد تكون لها علاقة بمعلومات أخرى وردت أثناء إعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير، وهي معلومات تتعلق بفرضية الهجوم البري وترد مناقشتها بمزيد من التفصيل أدناه.

## باء - العمل التخريبي: العملية سيليست/معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية

٢٦٠ - وردت معلومات هامة بشأن هذا الموضوع في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وهي تتضمن مزيدا من التفاصيل بشأن المعلومات التي حللها الفريق المستقل، على النحو المبين أدناه.

٢٦١ - فقد ظهرت وثائق في أواخر التسعينيات، أثناء عمل لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، تشير إلى مؤامرة مزعومة لتخريب الطائرة SE-BDY. وأشارت الوثائق المعروضة على اللجنة إلى وضع قنبلة على متن الطائرة وتفجيرها قبل وقت قصير من موعد الهبوط، مما أدى إلى تحطم الطائرة. وأشارت تلك الوثائق، التي يُزعَم أنها تحمل ترويسة تنظيم مشبوه يدعى ''معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية''، إلى أن عملاءه خططوا ونفذوا ''عملية سيليست'' بهدف ''التخلص'' من همرشولد.

٢٦٢ - وبعد اكتشاف الوثائق أول مرة على يد كريستيل تريبلانش وإجراء وليامز بحثا بشأنها، قامت لجنة همرشولد بدراستها في عام ٢٠١٣. وحُذّرت اللجنة من مدى مصداقية هذه الوثائق، لكنها أشارت إلى إنه قد تكون لها قيمة كأدلة ثانوية على التخريب، بشرط أن تخضع للفحص العلمي الجنائي. وفي تقريري عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، لم يتسن البت نهائيا في القيمة الإثباتية لوثائق المعهد، نظرا لعدم قيام جنوب أفريقيا بإتاحة إمكانية الاطلاع على الوثائق أو تقديم أشكال أخرى من المساعدة في عمليات البحث. وعلى الرغم من الشواغل المتعلقة بإمكانية تنفيذ ''عملية سيليست'' المزعومة وبمعهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية، أشرت في عام ٢٠١٧ إلى أن التحقق من هذا العمل التخريبي المزعوم باعتباره سببا مفترضا لتحطم الطائرة SE-BDY يظل أمرا بالغ الأهمية.

٢٦٣ - وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وردت معلومات بشأن وثائق المعهد من فريق الفيلم المعنون ''قضية همرشولد غير المحلولة''، ورتّب الفريق أيضا لمقابلة مع ألكسندر جونز، الذي ذكر أنه كان جنديا سابقا في جيش جنوب أفريقيا وظفه المعهد في صفوف قواته شبه العسكرية. ويسّر فريق الفيلم اجتماعا بين المسؤول المعيَّن المستقل للسويد وجونز من أجل استجوابه في عام ٢٠١٩ في إطار التحقيق في وفاة داغ همرشولد. وألاحظ أن ثمة مسائل أخرى أثيرت في ''قضية همرشولد غير المحلولة'' لا تدخل في نطاق هذا التحقيق، وبالتالي فإنني لا أشير إليها أو أقيّمها.

٢٦٤ - وخلال المقابلة، ذكر جونز أنه دخل الخدمة العسكرية في جنوب أفريقيا وهو في سن ١٦ أو ١٧، وأنه تلقى تدريبه في جهاز المخابرات. ويعتبر الخدمة شرفا، لأن حلمه كان على الدوام أن يصبح جنديا. وعند مغادرته المدرسة الثانوية في عام ١٩٨٩ أو ١٩٩٠، رأى إعلانا في صحيفة ''ذي سيتيزن'' يفيد بأن أحد التنظيمات يبحث عن أشخاص للقيام بعمليات عسكرية. وكان يرى أن لا مستقبل له في صفوف قوات دفاع جنوب أفريقيا، ولذلك اهتم بالإعلان لأسباب مالية. وردّ مع بعض أصدقائه على الإعلان، ودعوا إلى اجتماع عقد وسط جوهانسبرغ في مركز كارلتون القديم، الذي كان آنذاك فندقا. وقيل له في ذلك الاجتماع بأن التنظيم يدعى ''معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية''. وأشار إلى أنه بدا له أن المعهد يتبع التقاليد البحرية (وهو أمر تأكد له، حسب أقواله، بعد الانضمام، لأن المعهد كان يتخذ من قاعدة بحرية ساتلية مرتبطة بالقوات البحرية لجنوب أفريقيا في ويمبر بان بجوهانسبرغ قاعدة لعملياته).

٢٦٥ - وذكر جونز أن المرشحين تعرفوا في اجتماع التجنيد، حوالي عام ١٩٩٠ في جوهانسبرغ، على فردين، هما كيث ماكسويل، الذي بدا أنه في أواخر الأربعينات أو في الخمسينات من عمره وقُدّم لهم على أنه العميد البحري، وشخص آخر أصغر سنا لم يعرفوا اسمه. وعُرضت على المجندين المحتملين ''دعاية''، أو مواد تسويقية للمعهد. وشملت ثلاث مجموعات من الصور الفوتوغرافية الكبيرة قيل لهم بأنها تظهر أنجح عمليات المعهد، ومنها عملية اغتيال شخص رفيع المستوى. ولم يقدَّم حينها مزيد من التفاصيل بشأن العملية ولا الشخص الرفيع المستوى. وفهم جونز أن الصور الفوتوغرافية عُرضت على المجندين كدعاية تشرح أيديولوجية المعهد باعتباره تنظيما قتاليا شبه عسكري يمكّن المجندين من أن يعيشوا الإثارة ويجنوا الأموال.

٢٦٦ - وعند عرض صور العملية، بدا العميد ماكسويل فخور للغاية، وذكر بوضوح أنه شارك في تلك العملية تحديدا، حيث نجحوا اغتيال المسؤول الرفيع المستوى. وذكر أن العملية حدثت عام ١٩٦٠ في الكونغو، ولكن جونز لم يدرك مدى أهمية الأمر أو من يمكن أن يكون المسؤول المعني. وفي إحدى الصور، يقف ثلاثة رجال بالقرب من أشجار محترقة. وفي اعتقاد جونز، فإن الصورة تظهر ماكسويل وهو في ريعان شبابه، جنبا إلى جنب مع رجل عرفه فيما بعد باسم ''النقيب سيدرز'' وفرد ثالث لا يعرفه. وتظهر الصورة الثانية أشجارا في الغابة المحترقة. أما الصورة الثالثة، فوصفها جونز بأن الأمر يتعلق بوضوح بحادث تحطم طائرة، حيث يظهر الحطام المحترق، ويمكن رؤية مروحة أيضا. وذكر أن تلك كانت المرة الوحيدة التي رأى فيها تلك الصور.

٢٦٧ - وذكر جونز أنه بعد اجتماع التجنيد ذاك، انضم إلى المعهد وأصبح عضوا في خلية عمليات تعرف باسم ''وحدة دلتا''. ولم تكن أي خلية على علم بهويات الأشخاص العاملين في الخلايا الأخرى، وكانت لكل منها مهام مختلفة، بما في ذلك الشؤون الإدارية والمالية. وأصبح جونز، بفضل التدريب الذي تلقاه في مجال الاستخبارات، ملازما أول، أي من ضباط الرتب الصغرى في التنظيم. وكان سيدرز، وهو مواطن أمريكي، قائدا لوحدة دلتا، وكان آنذاك في سن مماثلة لماكسويل، أي في أواخر الأربعينات أو في الخمسينات.

٢٦٨ - وفيما يتعلق بماكسويل، ذكر جونز أنه كان يرتدي زي البحرية البريطانية في عهد نيلسون، ويحمل كتفيّة وسيفا. وذكر جونز أن التنظيم كان يغالي في التباهي بالتقاليد البحرية الإنكليزية. وفيما يتعلق بكبار المسؤولين الآخرين، التقى جونز في إحدى المناسبات بـ ''اللواء البحري واغنر''، الذي

كان آنذاك في أواخر السبعينات أو في الثمانينات من عمره وكان أعلى رتبة من ماكسويل. وكان ماكسويل حينها عميدا، لكنه بدأ يشير إلى نفسه فيما بعد باللواء. ومن بين كبار المسؤولين الآخرين، تعرف جونز أيضا على الرائد البحري بايك وعلى مسؤول آخر يدعي دالغليش. وقال إنه على علم بوجود شخص يدعى مالان، ولكنه سمع بهذا الاسم فقط.

٢٦٩ - وذكر جونز أنه لم يتعرف مطلقا على هوية مموِّلي التنظيم، ولكن تصوره أنه كان يمول من مصادر خارجية، لأن ماكسويل لم تكن لديه أموال قط. وأشار إلى أن بعض الاجتماعات الهامة كان يحضرها واحد أو اثنان من الأجانب، منهم فرنسيون وبريطانيون (كما تأكد له من خلال اللكنة). وقال إنه لا يعرف ما إذا كان التنظيم منتسبا إلى حكومات أخرى.

٢٧٠ - وكان الأعضاء يعرفون شعار التنظيم، وهو شعار موحد على مستوى التنظيم برمته. ويحمل هذا الشعار جميع أوراق التنظيم وشاراته. ويعتقد جونز أن نفس الشعار استُخدم على مر الزمن ولم يتغير.

٢٧١ - وذكر جونز أنه غادر التنظيم عام ١٩٩٣ لأن عقيدته تغيرت. وقال إنه يود أن يوضح أنه أصبح شخصا مختلفا عما كان عليه عند انضمامه للتنظيم، وأن من الصعب عليه أن يجهر بالحديث عن التنظيم، وأن قيامه بذلك فيه تضحية كبيرة بنفسه وبأسرته.

٢٧٢ - وذكر جونز أنه لم يسبق له أن تحدث عن تجاربه مع ويليامز أو مع الصحفيين. وإذا كان ذلك صحيحا، فهذا يعني أن التصريحات التي أدلى بها لويليامز مصدر مجهول (قال إنه كان عضوا سابقا في التنظيم وتحدث عن خصائص مماثلة للتنظيم و/أو عن ماكسويل) تؤيدها أقوال جونز. وأناقش أدناه الاستنتاجات المتعلقة بالمقابلة التي أجريت مع جونز.

٢٧٣ - ويبدو أن هناك صلات بين التنظيم وكاتانغا. فعلى سبيل المثال، يشار في وثائق التنظيم إلى الجندي المرتزق مايك هور ''المجنون'' ابتداء من الثمانينيات. وهناك ادعاءات بأن التنظيم كان يعمل أيضا باعتباره جزءا من القوات الخاصة لجنوب أفريقيا و/أو بريطانيا، أو كان على صلة بها، وأنه يضم في صفوفه جنودا روديسيين سابقين.

٢٧٤ - وتم الحصول أيضا على معلومات جديدة بشأن التنظيم من فريق فيلم ''قضية همرشولد غير المحلولة'' من خلال نسخة من مذكرات ماكسويل لم تخضع للتحليل من قبل. وفي عام ٢٠١٥، استعرض الفريق المستقل نسخة مطبوعة من مذكرات ماكسويل، كان قد قدمها لويليامز الصحفي دي ويت بوتغيتر، الذي حصل عليها من ماكسويل نفسه. وتبدأ هذه المذكرات، المعنونة ''قصة حياتي''، عام ١٩٦٤. وفي تطور جديد، تلقيت عام ٢٠١٩ من فريق فيلم ''قضية همرشولد غير المحلولة'' مقتطفا من نسخة مكتوبة بخط اليد من مذكرات ماكسويل، وهي على خلاف النسخة المطبوعة تشير تحديدا إلى همرشولد. وأُبلغت بأن فريق الفيلم حصل على المذكرات عن طريق أسرة عضو سابق في التنظيم تعرض للقتل. ويناقش هذا المقتطف، المعنون ''جوهانسبرغ عام ١٩٦١''، مؤامرة قتل همرشولد على النحو المبين أدناه.

٢٧٥ - ويقدم مقتطف ''جوهانسبرغ عام ١٩٦١'' بعض المعلومات التاريخية عن الحالة في كاتانغا في عام ١٩٦١، ويذكر أن همرشولد كان لديه هدفا مزدوجا من القدوم إلى كاتانغا، وهو الترتيب لإجراء محادثات سلام بين الكونغو وكاتانغا والتفاوض مع قادة روديسيا و/أو جنوب أفريقيا بشأن احتمال نشر قوات جوية موسعة تابعة للأمم المتحدة. واجتمع كبار ضباط ''وحدة دلتا'' التابعة لـ ''معهد جنوب

أفريقيا البحري''، فذكر ''العميد البحري بالنيابة واغمان'' أن الشخصيات الرئيسية الثلاث، وهي همرشولد وكونور كروز أوبريان وشون ماكون، يجب ''التخلص'' منها، دون الوقوع في خطأ ''تكرار قضية لومومبا''. ويوعز واغمان إلى الضباط أنه في ''منتصف إلى نهاية أيلول/سبتمبر''، ستشن قواتهم هجوما مضادا على عملية رومبانش (Rumpunch) (التابعة لعملية الأمم المتحدة في الكونغو) أثناء وجود همرشولد في الكونغو، وفي الوقت نفسه، فإن ''كونغو ريد'' (Congo Red) سوف ''يتولى أمر الثلاثة''. ثم يتغير المشهد ليصبح الحديث عن رجل استؤجر لوضع مواد متفجرة على متن الطائرة Transair DC-6. ويحفر الرجل ثقوبا ويضع ملامِسات كهربائية على حافة حجيرة عجلات الطائرة وغطائها، ثم يضع مسامير ملولبة في الحجيرة نفسها لتثبيت أشرطة مطاطية تحوي مواد متفجرة وبطاريات وأجهزة تفجير. وتُلصق الأسلاك على جدار الحجيرة بمعجون وتثبَّت بمسامير ملولبة على الملامِسات الكهربائية. ويشاهد الأخصائي التقني فيما بعد الطائرة وهي تقلع، لكن الجهاز يتعطل ولا يلحق ضررا بالطائرة.

٢٧٦ - ثم يتحول المشهد مرة أخرى إلى الضباط وهم يناقشون محاولة التخريب الفاشلة. ويعرب واغمان عن قلقه من أن تنفجر القنبلة لاحقا وعلى متن الطائرة ركاب مدنيون، ويقول للضباط: ''أيها السادة، الساعة الآن ٢:٣٠، عودوا إلى منازلكم وارتاحوا قليلا، وسنجد حلا ما في الصباح، أو بالأحرى في وقت لاحق من هذا الصباح''. وفي تلك اللحظة، يتسلم واغمان قطعة ورق مكتوب عليها أن القنبلة قد انفجرت عند اقتراب الطائرة من ندولا وأن ''ريد كونغو قد أنجز المهمة''. وليس هناك ما يشير إلى أن ''الأخصائي التقني'' الذي وضع القنبلة هو عضو التنظيم المدعو ''كونغو ريد''. بل على العكس، فالأخصائي التقني المشار إليه سابقا في هذه الرواية قد تلقى مبلغا محددا لقاء هذا العمل. وبناء على ذلك، ليس واضحا من النص كيف يمكن لكونغو ريد أن يكون ''قد أنجز المهمة''.

٢٧٧ - وفيما يتعلق بوثائق التنظيم التي حللتها وليامز، فإنها تتضمن بعض أوجه عدم الاتساق الداخلي. فعلى سبيل المثال، في الرسالة المؤرخة ''١٢ تموز/يوليه ١٩٦٠''، يرد أنه ''علمنا من مصدر موثوق أن الأمم المتحدة ستريد غرس براثنها الجشعة في مقاطعة كاتانغا'' وأن سلطات كاتانغا ''وافقت على أن تضع تحت تصرفكم عددا من الطائرات الخاصة، بما في ذلك طائرتان عسكريتان من طراز 'Fouga'. غير أنه في ١٢ تموز/يوليه ١٩٦٠، كان لا يزال هناك أكثر من ستة أشهر على موعد تسليم طائرات Fouga إلى كاتانغا. وتشير وثيقة أخرى مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٦١ إلى أن الانفصال حدث في ١١ تموز/يوليه ١٩٦٠ وأن عناصر التنظيم ينبغي أن تستعد لمقاتلة قوات بالوبا والأمم المتحدة معا.

٢٧٨ - ووثائق ''عملية سيلست'' المزعومة التي حللتها وليامز بها أوجه تشابه مع وثائق عمليات التنظيم اللاحقة، بما فيها تلك المتعلقة بما يسمى ''عملية السندان''، وهي محاولة انقلابية في سيشيل عام ١٩٨١ يزعم أن ماكسويل ودالغليش، إلى جانب جيري بورين ومايك هور - وهما جنديان مرتزقان سابقان كانا في الكونغو عام ١٩٦١ - وغيرهم شاركوا فيها. فهي تستخدم نفس الترويسة، ويشار فيها إلى أسماء الوحدات والأفراد بصورة متسقة، بما في ذلك ''كونغو ريد''. ويبدو من سجلات لجنة الحقيقة والمصالحة أن اللجنة نفسها مقتنعة بوجود التنظيم المسمى ''معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية''، على الأقل في التسعينيات.

٢٧٩ - وتزعم مصادر متعددة في فيلم ''قضية همرشولد غير المحلولة'' أنها تحققت من أن بعض وثائق ''عملية سيليست'' مكتوبة بخط يد ماكسويل. ويبدو من خلال تحليل لغير الخبراء أن الخط مماثل لخط اليد الذي كُتبت به المذكرات التي قدمها إلى فريق فيلم ''قضية همرشلد غير المحلولة''. وإذا كان الأمر

يتعلق بخط يد ماكسويل في وثائق ''عملية سيلسيت''، وكانت هذه الوثائق قد كُتبت فعلا عام ١٩٦١ (دون أن يكون المضمون بالضرورة صحيحا)، فهذا يعني أن ماكسويل كان في صفوف التنظيم عام ١٩٦١ ويقدَّر أنه كان حينها دون ٢٠ سنة من عمره. وثمة إمكانية أخرى مختلفة، في حال تعلق الأمر بخط يد ماكسويل، وهي أن الوثائق زُوّرت بخط يده، ربما لأغراض ''دعائية'' أو تسويقية في وقت لاحق، من حيث تجربته الشخصية وتجربة التنظيم في مجال الارتزاق.

٢٨٠ - وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لما ورد في مقال لهيئة الإذاعة البريطانية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، فقد ذكرت وزارة الخارجية والكمنولث بالمملكة المتحدة، ردا على ادعاءات بمشاركة بريطانيا في التنظيم، أن ''عناصر استخبارات المملكة المتحدة لا يتجولون في الشوارع ويقتلون الناس. ففي هذا الوقت من الحرب الباردة، كان التضليل الإعلامي السوفياتي متفشيا بدرجة كبيرة، بحيث يمكن أن يكونوا هم من أخرج [الرسائل] إلى الوجود''. ووفقا لوليامز، فإن وكالة المخابرات المركزية قد نفت أيضا تورطها في الأمر، في نفس اليوم. غير أنه من غير الواضح ما إذا كانت قد أُجري أي تحقيق داخلي في أي من البلدين فيما يتعلق بالوثائق أو التنظيم أو كيث ماكسويل أو مؤامرة تخريب الطائرة SE-BDY عموما. وسيكون من المهم أن تشمل الأبحاث الجارية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة أيضا البحث عن السجلات المتعلقة بماكسويل والتنظيم ونتائج التحقيقات الداخلية التي يرجح أن تكون قد أُجريت عام ١٩٩٨ بعد أن أصبحت الادعاءات علنية.

٢٨١ - والمعلومات الجديدة الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بشأن التنظيم هي معلومات مهمة. وقد قرأت محضر مقابلة عام ٢٠١٩ التي جرت بين جونز والمسؤول المعيَّن المستقل للسويد، واطلعت على تقييم هذا الأخير للمقابلة. ولم أتمكن من التحقق من جميع جوانب ادعاءات جونز، لكن المعلومات التي قدمها مفصلة وعلى ما يبدو متسقة، بحيث يبدو من المعقول، استنادا إلى المعلومات الحالية، أن التنظيم كان موجودا في الثمانينيات والتسعينيات. وبالنظر إلى عدم رؤيتي للصور الفوتوغرافية المزعومة التي عُرضت على جونز، فإن رؤيته لهذه الصور مرة واحدة فقط قبل ثلاثة عقود وما ينجم عن ذلك من عدم توافر تفاصيل عنها، لا يمكنني أن أقيّم قيمتها الإثباتية. وفيما يتعلق بالنسخة الخطية لمذكرات ماكسويل، فإنني غير قادر على التحقق من صحة ما ورد فيها، ولكن مضمونها وأسلوب كتابتها وطريقة الحصول عليها، فضلا عن مصادر الوثيقة، توحي بأن كاتبها قد يكون ماكسويل. وسيكون من الضروري الحصول على مزيد من الأدلة وإخضاع المذكرات لتحليل الخبراء لتأكيد ذلك.

٢٨٢ - والمعلومات الجديدة الواردة لا تزيد القيمة الإثباتية للمعلومات المتعلقة بـ ''عملية سيليست'' المزعومة. غير أنها، بسعيها لإثبات الوجود الفعلي لمعهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية كتنظيم، تؤكد أنه لا يزال من الضروري التحقق من الفرضية المتعلقة بـ ''عملية سيليست'' أو تفنيدها. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن تعاون جنوب أفريقيا مطلوب للحصول على الوثائق الأصلية ليتسنى إخضاعها للتحليل العلمي الجنائي. وحتى لو أتيحت نسخ منها فقط، فمن الممكن تحليلها - مقارنة بالمذكرات الخطية لماكسويل في جملة أمور - على أساس النسق وخط اليد ومسائل أخرى. وعلاوة على وثائق ''عملية سيليست''، فإن المعلومات الاستخبارية في جنوب أفريقيا وربما المملكة المتحدة و/أو الولايات المتحدة من المرجح أن تساعد على إثبات الوجود المحتمل للتنظيم وأي عمليات محتملة له عام ١٩٦١. وهذه مسائل يتعين متابعتها من أجل التأكد مما إذا كان بالإمكان دعم الادعاءات المتصلة بالتخريب أو تفنيدها.

## رابعا – المعلومات الجديدة الأخرى

٢٨٣ – يحلل هذا الفرع المعلومات الجديدة الواردة من الدول الأعضاء والأفراد فيما يتعلق بالمعلومات ذات الصلة بسياق حادث تحطم الطائرة دون أن تكون لها علاقة مباشرة بأسبابه. وهذا ما يميز المعلومات الواردة في هذا الفرع عن تلك الواردة في الفرع السابق. وبحسب طبيعة المعلومات ونوعها، تناقش مسألة تقييم قيمتها الإثباتية أو أين يمكن إدراجها ضمن نطاق التحقيق لإخضاعها لمزيد من البحث.

٢٨٤ – وكما يتضح من التحليل أدناه، فقد أُحرزت أوجه تقدم في مجموعة المعارف ذات الصلة بهذا الموضوع الفرعي، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالوجود النشط لعناصر الاستخبارات الأجنبية في المنطقة في ذلك الوقت وغيرها من المعلومات ذات الصلة بسياق عام ١٩٦١ والأحداث المحيطة به. وهذا أمر بالغ الأهمية يستدعي المتابعة، لأنه يحدد أين يمكن إيجاد معلومات أساسية إضافية ويميل إلى إثبات أن الدول الأعضاء لم تكشف حتى الآن بالكامل عن سجلات هامة.

٢٨٥ – وكمسألة تحريرية، أشير إلى أن تقرير الفريق المستقل لعام ٢٠١٥ تضمن فرعا ثانويا معنونا ''تقارير إحدى وكالات الاستخبارات الأجنبية''، في إطار الفرع المعنون ''معلومات جديدة عن أنشطة المسؤولين والسلطات المحلية''، وفي عام ٢٠١٧، ناقش فرع ثانوي ذو صلة ''أعمال المسؤولين المحليين والسلطات المحلية''. وتناقَش كل هذه المسائل في هذا التقرير تحت العنوان الوارد أدناه.

### ألف – أعمال المسؤولين المحليين والسلطات المحلية

#### ١ – وكالات الاستخبارات الأجنبية

٢٨٦ – يشكل وجود وكالات وأفراد الاستخبارات الأجنبية في المنطقة عام ١٩٦١ مصدرا محتملا من مصادر المعلومات التي تكتسي أهمية خاصة، لأن المهمة الأساسية لهذه المؤسسات وهؤلاء الأفراد هي جمع المعلومات. وأشار تقرير عام ٢٠١٧ إلى أن التحقيقات الأولى لم تذكر وجود وكالات استخبارات أجنبية في الكونغو وحولها وقت وقوع الحادث. غير أن نشر تصريحات رسمية وشخصية منذ عام ١٩٦١ أظهر أنه بالإضافة إلى النشاط السياسي المحلي والأجنبي، كان هناك وجود ملحوظ للاستخبارات والقوات شبه العسكرية الأجنبية وغيرها من المؤسسات والأفراد. وأدى عدم استكشافها كمستودعات محتملة للمعلومات إلى عدم استغلال مصادر أساسية. وبالتالي فإن الاهتمام بهذه الوكالات وهؤلاء الأفراد في السنوات الأخيرة يجب أن ينظر إليه في ضوء ذلك ولغرض البحث عن معلومات تتصل تحديدا بالتحقيق في وفاة داغ همرشولد.

٢٨٧ – واستنادا إلى المعلومات المستعرضة منذ عام ٢٠١٥، وفي ضوء السياق التاريخي، يبدو من المرجح أن حكومات بلجيكا وفرنسا وجنوب أفريقيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لديها كم من المعلومات الأوثق صلة بالموضوع وغير المفصح عنها، التي أصدرتها أو نقلتها وكالات الاستخبارات والقوات شبه العسكرية وغيرها من المؤسسات والأفراد في الكونغو وحوله في عام ١٩٦١. وكما سبق الذكر، فقد وضعت بلجيكا وفرنسا آليات تتيح للمسؤولين المستقلين رفيعي المستوى إمكانية الاطلاع على هذه المحفوظات لإجراء عمليات استعراض في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو ما أدى إلى توليد المعلومات الجديدة التي تناقش في هذا التقرير. ويرد أدناه بيان للمعلومات التي تشير إلى إمكانية إيجاد مزيد من المواد في المحفوظات الأخرى.

### (أ) المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٢٨٨ - لأسباب تاريخية، كان للمملكة المتحدة حضور كبير في أفريقيا في المنطقة المحيطة بالكونغو عام ١٩٦١. وكنقطة انطلاق لتحديد المعلومات ذات الصلة، انصب عمل وليامز عام ٢٠١١ على تحليل أرشيف لأوراق اللورد ألبورت في جامعة إسيكس، كان يتضمن وثيقة بعنوان ''Secret Report by Neil Ritchie, Appendix A to Alport to Sandys, Despatch no. 8, 25 September 1961'' (تقرير سري من إعداد نيل ريتشي، تذييل الرسالة الموجهة من ألبورت إلى ساندس، الرسالة رقم ٨، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦١). وقد تأكد أن نيل ريتشي كان عميلا في جهاز المخابرات السري البريطاني (MI6)، وكان يمارس مهامه تلك سريا بصفته سكرتيرا أول في المفوضية السامية البريطانية في سالزبري. واضطلع ريتشي بدور أساسي في الأحداث السابقة لتحطم الطائرة، إذ كان مسؤولا، إلى جانب آخرين منهم القنصل البريطاني في كاتانغا، دينزل دونيت، والمفوض السامي البريطاني في سالزبري، اللورد آلبورت، عن وضع ترتيبات في أيلول/سبتمبر ١٩٦١ للاجتماع في ندولا مع تشومبي الذي كان همرشولد ومرافقوه مسافرين للقائه عندما تحطمت الطائرة SE-BDY.

٢٨٩ - وفي إطار التحضير للاجتماع، جهّز ريتشي طائرتين صغيرتين لنقل تشومبي ودونيت من كيبوتشي بكاتانغا، حيث كانا بمعية هنري فورتون، مساعد المدير العام لشركة التعدين UMHK بإليزابيث فيل، في رحلة دولية إلى ندولا. وعلى نحو ما ترد مناقشته بمزيد من التفصيل أدناه، فقد نسّق ريتشي تنسيقا وثيقا مع مسؤولي شركة التعدين UMHK، باستخدام منشآتها ومعداتها وموظفيها. ونسّق أيضا مع مسؤولين بريطانيين وروديسيين، ومع أفراد آخرين. ولم تكن التحقيقات الأولى مدركة لنطاق مشاركة مسؤولي الهيئات الدبلوماسية والاستخباراتية البريطانية في وضع الترتيبات اللازمة لاجتماع همرشولد وتشومبي، وعلى حد علمي، لم تقدَّم قط أي رواية رسمية مفصلة بشأن تنسيق هؤلاء المسؤولين مع من أعلن نفسه رئيسا لدولة كاتانغا، ومع شركة التعدين UMHK التي تموّل انفصال كاتانغا وتدفع مرتبات المرتزقة الذين يخوضون نزاعا فعليا ضد الأمم المتحدة.

٢٩٠ - وفي عام ٢٠١٧، وردت معلومات جديدة من المحفوظات الدبلوماسية للمملكة المتحدة يبدو أنها تشير بصورة غير مباشرة إلى وجود ريتشي. ووصف تقرير عام ٢٠١٧ ثلاث رسائل على الأقل مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ موجهة من اللورد ألبورت إلى وزارة العلاقات مع الكومنولث تتضمن إشارة إلى نيل ريتشي. ولفت الباحث سيمنسين انتباهي إلى رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ من دونكان ساندس إلى اللورد ألبورت طُلب فيها من الأخير: ''الإعراب بالأخص عن التقدير للسيد ريتشي لما أبان عنه من روح المبادرة وحسن التقدير طوال مفاوضات وقف إطلاق النار الصعبة''. وتشير وثائق أخرى استُعرضت عام ٢٠١٧ إلى ديفيد درايفر، موظف الاتصال الأمني في جهاز المخابرات MI5 في وسط أفريقيا، كان متمركزا أيضا في سالزبري.

٢٩١ - وتشير أيضا العديد من المراجع المستقاة من مصادر خاصة إلى وجود ريتشي في المنطقة في ذلك الوقت. ويشير دونيت نفسه إلى ريتشي في مذكراته ''To Katanga and On'' (''إلى كاتانغا وما بعدها''). وكذلك الأمر بالنسبة لبرايان أنوين، الذي أكد أيضا، وفقا للمقابلات التي أجراها بيكار عام ٢٠١٧، دور ريتشي بوصفه عميلا لجهاز MI6، حيث وصف ما قام به للترتيب لاجتماع تشومبي وهمرشولد بالعمل ''الرائع''.

٢٩٢ - وكان غوردون هنت يعمل لصالح اتحاد الشركات الروديسية RST ويؤدي دور الوسيط بين مختلف الجهات التي لها مصالح في المنطقة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وتتضمن مذكراته المعنونة ''Hotline from the Katanga'' (خط اتصال مباشر من كاتانغا) إشارات إلى ''رجلنا في كاتانغا''، ويقصد بذلك ريتشي. وكتب هذه المذكرات عام ١٩٦٩ استنادا إلى رسائل معاصرة وإلى ذكرياته، واطلع عليها الفريق المستقل عام ٢٠١٥. وعلى حد تعبير هنت نفسه، فقد ''دُرّب على فنون الحرب والسلم في المخابرات البريطانية''، وهو يقوم بالوساطة لصالح ممثلي الحكومة البريطانية في كاتانغا، وأصحاب المصالح التجارية، والحكومة البلجيكية، والمرتزقة الأجانب في كاتانغا، وشركة التعدين UMHK، وحكومة روديسيا بقيادة السير روي ويلينسكي. ويُذكَر في المقابلات التي أجراها بيكار عام ٢٠١٧ مع ابن غوردون هنت أن الابن كان على علم بأن والده عميل سابق في صفوف MI5.

٢٩٣ - ويصف هنت في مذكراته خط اتصالات، هو ''خط الاتصال المباشر'' الذي كانت تشغله شركة التعدين UMHK واتحاد الشركات الروديسية RST بين كاتانغا وروديسيا الشمالية، وكانت ''تستخدمه وزارة الخارجية البريطانية، والقنصل، والصليب الأحمر، والحكومة الاتحادية لروديسيا ونياسالاند''، والذي كان ''في مرحلة ما الوسيلة الوحيدة لنقل المعلومات خارج كاتانغا''. ويشير هنت إلى دوره في الترتيب لقدوم همرشولد إلى ندولا ليلتقي بتشومبي، ولكنه يذكر أن ''كل شيء كان يتعين تنظيمه بأدق التفاصيل، وتلك مسؤولية وقعت على عاتق 'رجلنا في كاتانغا'''. ومن شبه المؤكد أن هذه الإشارات إلى دور ''رجلنا في كاتانغا''، في ضوء تقرير ريتشي ومعلومات أخرى، هي تأكيد آخر لهوية ريتشي.

٢٩٤ - ويظهر استعراض لمواد من محفوظات شركة التعدين UMHK قدمها بيكار عام ٢٠١٨ أنه في الفترة بين ١٧ و ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ كان جميع موظفي الهيئات الدبلوماسية والاستخباراتية والتجارية البريطانية يتواصلون عبر الحدود مع بعضهم بعضا، ومع السلطات البلجيكية والكاتانغية، ومع الأمم المتحدة، باستخدام مرافق شركة التعدين UMHK. وتذكر تلك البرقيات أيضا أنه بعد تحطم الطائرة SE-BDY، كان من المقرر أن يعود ريتشي مرة أخرى بالطائرة في ١٩ أيلول/سبتمبر (بعد أن غادر في اليوم السابق) ليقلّ تشومبي من ندولا ويعيده بالطائرة إلى كيبوشي.

٢٩٥ - وأجرى بيكار أيضا مقابلات مع مانفريد ''فريدي'' ليب، وهو مهندس كان يعمل لحساب شركة معدات الجر والكهرباء Traction et Électricité وشركة التعدين UMHK، الذي أكد أيضا وجود ريتشي ودوره الرئيسي وطبيعة الاتصالات التي كانت تيسرها شركة التعدين UMHK. وزوّد ليب بيكار بنسخة من مذكراته المعنونة ''Fragments de la vie d'un voyageur du siècle'' (شظايا من حياة أحد مسافري القرن). ويناقش ليب في هذه المذكرات، في جملة أمور، الفترة التي قضاها في كاتانغا في أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وبشأن ظروف قدومه إلى كاتانغا في ذلك الوقت، يذكر أن قوات الأمم المتحدة كانت قد:

> حجبت اتصالات شركة Union Minière وحاولت زعزعة تشومبي. [ولذلك] اتصلت بالمدير العام لشركة Traction Électricité، جورج لاندسبورغ، لأعرض عليه المساعدة، فوجدت نفسي أربع ساعات بعد ذلك على متن الطائرة في رحلة من باريس إلى جوهانسبرغ. ثم ركبت، بصحبة الموظف الدبلوماسي البريطاني نيل ريتشي، طائرة صغيرة باتجاه كيتوي للوصول إلى قرية تقع في روديسيا الشمالية، بالقرب من الحدود الكاتانغية، حيث نهاية الخط الكهربائي (وقدرته ٢٢٠ كيلو فولط أمبير) الممتد من جادوتفيل. وحللت بمنزل مدير شركة الكهرباء، العقيد [غوردون] هنت، الذي كان قد جاء مباشرة إلى بورما، والذي كان شخصية بمعنى الكلمة.

...

وفي ذلك الوقت، كانت أداة الاتصال الأكثر استخداما هي التلكس. وكان الاتصال قد انقطع بين إليزابيث فيل وبلجيكا، ولذا كان لزاما عليّ أن أجد طريقة لإعادة ربط الاتصال مع مقر شركة Union Minière في إليزابيث فيل.

٢٩٦ - ويستطرد ليب قائلا:

وكنا قادرين على التواصل بالهاتف والتلكس مع قادة شركة Union Minière في إليزابيث فيل، ومن ثم نقل الرسائل إلى قادة بروكسل عن طريق استخدام الشبكة العامة في روديسيا الشمالية. وكانت قناة الاتصال هذه تُستخدم لإيصال رسائل بالتلكس من حكومة كاتانغا بقيادة تشومبي (التي لم تكن لديها أي وسيلة اتصال أخرى) إلى مقر الأمم المتحدة في ليوبولدفيل.

وهكذا تمكنت من تتبع التقدم المحرز في المفاوضات بين داغ همرشولد من الأمم المتحدة وموييسس تشومبي، وهي مفاوضات تُوّجت بعد أيام قليلة بنهاية مؤقتة للنزاع المسلح. وقد مرت رسائل التلكس هذه كلها بين يدي، لكنني أعطيتها إلى تشومبي بناء على طلبه. ومن ثم لن يتبقى أي أثر لها.

وكان نيل ريتشي معي لمتابعة تطور الأحداث وربما إبلاغ سلطات بلده في لندن بها. وقد علمنا معا أن همرشولد يعتزم السفر إلى ندولا لوضع الصيغة النهائية لاتفاق لوقف إطلاق النار مع الرئيس الكاتانغي. وكنا جالسَيْن في محطة كيتوي الفرعية مساء يوم ١٧ أيلول/سبتمبر، حتى وقت متأخر من الليل، في انتظار أنباء وصوله. وكان من المقرر أن يمكث همرشولد في ''كوين هاوس'' (Queen House)، لكننا تلقينا في الصباح رسالة بالتلكس تبلغنا بـ ''الحادث'' الذي تعرضت له طائرته.

وغادرت كيتوي مع ريتشي باتجاه إليزابيث فيل، وذهبنا إلى القنصل البريطاني دينزل دونيت لتقييم الحالة وأعطائه آخر الوثائق الواردة من همرشولد. وقبل تشومبي وقف إطلاق النار، وعدت إلى كولويزي لإتمام مهمتي في لويلو.

...

[وفي وقت لاحق] طلب مني فونتينا، ممثل السلطة التنفيذية لشركة Union Minière في كولويزي، أن أعود إلى كيتوي لإعادة تشغيل نظام الاتصالات الذي كان مستخدما في أيلول/سبتمبر.

٢٩٧ - واستنادا إلى مذكرات ليب والمقابلة التي أجراها مع بيكار، فإنه يلمّح، في جملة أمور، إلى أنه كان يعلم بأن ''الحادث'' لم يكن عرضيا، وتدعو ذكرياته إلى الاعتقاد بأن ريتشي بعث رسائل إضافية إلى السلطات البريطانية وأن السجلات التي تتضمن بعضا من الرسائل الأخيرة لهمرشولد قد سُلّمت إلى دونيت.

٢٩٨ - ويبدو أن الولايات المتحدة كانت أيضا على علم بوجود ليب وباتصالاته مع المملكة المتحدة ومع شركة التعدين UMHK. ويشير بيكار إلى أن وثيقة صادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ من سفيرها في بروكسل، دوغلاس مكارثر (رُفعت عنها صفة السرية عام ٢٠١٧)،

تؤكد أن فريدي ليب، وهو بلجيكي مولود في ألمانيا ويقيم في كيتوي، كان وسيطا بين ويلينسكي ومونونغو، مضيفا أن ''ليب عميل للمصالح البريطانية الداعمة لشركة التعدين UMHK Union Minière، ويقال بأن ٥ ملايين جنيه استرليني قد وُضعت تحت تصرفه لتمويل مشتريات الأسلحة وغيرها من مستلزمات دعم الحركة الانفصالية في كاتانغا. وقد وصفت مصادري ليب على أنه فعّال للغاية''.

٢٩٩ - ولم يكن ريتشي ودرايفر موظفَيْ المخابرات البريطانية الوحيدَيْن في المنطقة في ذلك الوقت. فدافني بارك، التي كانت آنذاك أعلى النساء العاملات في صفوف MI6 رتبة، كانت متمركزة سريا في ليوبولدفيل بصفة سكرتيرة أولى. وقد تحدثت السيدة بارك، كما كانت تعرف آنذاك، عن خدمتها في الكونغو بهذه الصفة بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٢، شأنها في ذلك شأن الآخرين. وفي ليوبولدفيل، كانت بارك مدعومة بموظفين آخرين من MI6، بمن فيهم جون دي سانت جوري وهوغو هربرت - جونز. وأشير أيضا علنا إلى تنسيق بارك مع موظفي وكالة المخابرات المركزية، كما جاء على لسان بارك نفسها، فضلا عن أولئك الموظفين وغيرهم.

٣٠٠ - وفي روايات فردية أخرى، وفقا للمقابلة التي أجرتها ويليامز مع الموظف المسؤول عن عملية الأمم المتحدة في الكونغو، ستير لينر، كان موظفو وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA والمخابرات البريطانية MI6 من بين أولئك الذين التقوا بهمرشولد في حفل رسمي أقيم في فيلا لينر في ليوبولدفيل قبل أسبوع فقط من تحطم الطائرة. ومن بين الموظفين الآخرين الذين أشير إليهم علنا على أنهم من العناصر التابعة لجهازَي المخابرات البريطانية MI5 أو MI6 التي كانت متمركزة آنذاك في روديسيا الشمالية أو الجنوبية أو في الكونغو، باسل (بوب) دي كويهين، الذي أصبح لاحقا رئيس المكتب الاتحادي الروديسي للاستخبارات والأمن، وتفيد التقارير أنه اضطلع بدور نشط في إقامة صلات بين المكتب وأجهزة الأمن والاستخبارات في كاتانغا وجنوب أفريقيا.

٣٠١ - وفي معلومات جديدة وردت من المسؤول المعيَّن المستقل لكندا في عام ٢٠١٩، يُذكر في مراسلة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ بين ممثل الشؤون الخارجية الكندية في لندن وبوثي (ويفهم على أنها إشارة إلى باسل بوثي، رئيس إدارة أفريقيا في وزارة الخارجية آنذاك) أن الأخير أعرب خلال بعض الاجتماعات أن السياسة البريطانية: ''إزاء كاتانغا طالما عانت من عنصر ارتياب. وقد يكون العقيد ووترهاوس وشركة امتيازات تنجانيقا القابضة (Tanganyika Concessions Holdings)، التي تربطها مصالح مشتركة مع شركة Union Minière، مارسا ضغوطا سرية''. وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة رفضت بشدة أي ادعاءات بضلوعها في وفاة همرشولد، فإن القبول الواضح لما كان للمصالح التجارية البريطانية من تأثير على سياسة كاتانغا يفسح مجالا مهما أمام المزيد من البحث، لا سيما بالنظر إلى الدور المحوري الذي كانت تؤديه المصالح التجارية الأخرى المرتبطة بها في كاتانغا، مثل شركة التعدين UMHK.

٣٠٢ - وورد في برقية مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ موجهة من المفوض السامي لنيوزيلندا في لندن إلى وزير الشؤون الخارجية في ويلينغتون أن وزارة العلاقات مع الكومنولث أطلعت المفوض السامي على نسخة من ''تقرير لاندسداون عن اجتماعه بهمرشولد في ١٨ أيلول/سبتمبر''. وبالنظر إلى أن همرشولد لم يعد على قيد الحياة في ١٨ أيلول/سبتمبر، فلا بد أن يكون هذا التاريخ خطأ أو إشارة إلى تاريخ تقرير اللورد لاندسداون نفسه. وفي كلتا الحالتين، لا يبدو أن هذا التقرير، الذي يشير إلى أحد الاجتماعات الأخيرة المعقودة مع همرشولد بينما كان على قيد الحياة، قد اطلع عليه المحققون. وعلى نحو مماثل، يذكر دونيت، في مذكراته المشار إليها أعلاه، أنه ''تلقى تعليمات بالتوجه إلى كيبوشي ومرافقة تشومبي إلى

ندولا حيث كان من المقرر أن يجتمع بهمرشولد''. وليس واضحا من أي جهة تلقى تلك التعليمات؛ غير أنه بالنظر إلى أن تقرير ريتشي وُجد ضمن أوراق ألبورت، وأن هذين الموظفَيْن البريطانيين، إلى جانب دونيت ولاندساداون، قد اجتمعا وقت وفاة همرشولد تقريبا، فإن تقرير لاندساداون الصادر في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ تقريبا وأي تقارير ذات صلة ينبغي طلبها من المملكة المتحدة.

### (ب) الولايات المتحدة الأمريكية

٣٠٣ - فيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بالولايات المتحدة، وعلى نحو ما نوقش أعلاه، فقد قدّم ساوثهول وأبرام ودويل وآخرون معلومات بشأن كون أجهزتها الأمنية والاستخباراتية والدفاعية كانت نشطة في المنطقة المعنية في عام ١٩٦١. وقد أشارت لجنة همرشولد والفريق المستقل إلى الصلة المحتملة للتقرير المؤقت للجنة المختارة لدراسة العمليات الحكومية فيما يتعلق بالأنشطة الاستخباراتية التابعة لمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة (لجنة تشورتش) للفترة ١٩٧٥/١٩٧٦ بشأن خطط مزعومة لاغتيال قادة أجانب (من باب التيسير، يشار إلى هذا التقرير وما أُبلغ عنه من دراسات ذات صلة أعدتها نفس اللجنة بـ ''تقارير لجنة تشورتش''). ولُفت انتباهي في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى بعض الجوانب المتعلقة بنتائج تلك التقارير ومعلومات أخرى ذات صلة. وهي تبين حضورا استخباراتيا قويا للولايات المتحدة في الكونغو وحولها عام ١٩٦١.

٣٠٤ - ووفقا لمقدمة تقرير لجنة تشورتش بشأن الخطط المزعومة لاغتيال قادة أجانب، فإن آلن دوليس، رئيس وكالة المخابرات المركزية، أبلغ ''أحد ضباط مركز وكالة المخابرات المركزية في ليوبولدفيل، بجمهورية الكونغو، أن 'الدوائر العليا' تعتبر 'التخلص' من لومومبا 'هدفا عاجلا ورئيسيا' في العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية''. ويستطرد التقرير: ''بعد ذلك بوقت قصير، وضعت الأجهزة السرية لوكالة المخابرات المركزية خطة لاغتيال لومومبا. ومضت الخطة قدما إلى درجة قيام الوكالة بتسليم مجموعة من المواد والأدوات الفتاكة المعدة خصيصا للاستخدام في عملية اغتيال إلى الكونغو''. غير أن الخطة لم تنفَّذ في نهاية المطاف.

٣٠٥ - وأكد لاري ديفلين، الذي كان آنذاك رئيسا لمركز الوكالة في الكونغو، في سيرته الذاتية، المعلومات الواردة في تقارير لجنة تشورتش، بما في ذلك كونه كُلّف باغتيال باتريس لومومبا. وأيد موظفون آخرون من الوكالة ما قاله ديفلين؛ ويتضح من المعلومات الواردة في تقارير لجنة تشورتش، ومن سيرته الذاتية والوثائق الرسمية ومصادر أخرى، أنه كان يدير عددا كبيرا من العملاء والمتعاونين في الكونغو في تلك الفترة. ومن موظفي الوكالة المشار إليهم تحديدا بيل جيفرز؛ وهوارد إمبري؛ وسيدني غوتليب (عالم يعمل في صفوف الوكالة، معروف بالاسم المستعار ''جوزيف براون''، اشترى سموما لديفلين لاستخدامها في اغتيال لومومبا)؛ وديفيد وولتر دويل (رئيس قاعدة الوكالة في إليزابيث فيل المشار إليه أعلاه، على نحو ما أفصح عنه في مذكراته المعنونة ''True Men and Traitors'' (رجال حقيقيون وخونة))؛ وجاستن أودونيل (الذي أُرسل إلى الكونغو تحت الاسم المستعار ''مايكل مولروني'')؛ وعميل من بلد ثالث يحمل الاسم الرمزي ''QJWIN'' (أُرسل إلى الكونغو في مهمة سرية للغاية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠، وكان ''مولروني'' مسؤولا عنه)؛ و ''WIROGUE'' (عميل من بلد ثالث أُرسل إلى الكونغو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ في مهمة سرية للغاية أيضا)؛ والعديد من المجندين الآخرين، من عملاء ومصادر. وذكر ديفلين أيضا أنه عمل بصورة مباشرة مع المرتزقة الأجانب في كاتانغا، بمن فيهم مايك هور وبوب دينار، وأن وكالة المخابرات المركزية (بعد عام ١٩٦١) قدمت الدعم الجوي للعمليات

البرية لأولئك المرتزقة. والأسماء المستخدمة تشمل أيضا أسماء رمزية وأسماء مستعارة غير مذكورة أعلاه؛ فعلى سبيل المثال، ديفلين نفسه أشير إليه باسم ''فيكتور هيدجمان'' أمام لجنة تشورتش، وباسم ''غوتمان'' في العديد من سجلات الوكالة المتعلقة بالكونغو.

٣٠٦ - ولم يتعد اختصاص لجنة تشورتش (من حيث صلتها بمسألة لومومبا) اغتيال لومومبا في كانون الثاني/يناير ١٩٦١؛ وبناء على ذلك، فالضوء الذي سلطته على QJWIN و WIROGUE محدود فيما يتعلق بالأشهر اللاحقة من عام ١٩٦١. غير أنه بعد رفع السرية عن مجموعة من السجلات في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بموجب القانون المتعلق بمجموعة سجلات اغتيال الرئيس جون ف. كينيدي (١٩٩٢)، أصبح المزيد من المعلومات الإضافية ذات الصلة متاحا. وإنني أعرب عن امتناني لوليامز لأنها لفتت انتباهي إلى هذه المعلومات. ومن السجلات التي رُفعت عنها صفة السرية حديثا ملفات سرية تتعلق بـ QJWIN و WIROGUE. ويرد فيها أن QJWIN غادر الكونغو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بعد ''مهمة تُنجز مرة واحدة''، لكن WIROGUE، الذي دُرّب على الأسلحة الصغيرة وعمليات الهدم و ''التحصين الطبي'' استعدادا لتولي ''مهامه الجديدة في مجال العمليات'' (خضع من أجلها لجراحة تجميلية)، فقد مكث في ليوبولدفيل واستقر في الكونغو. وتكشف الملفات أن WIROGUE كان يقيم في البداية مع QJWIN في نفس الفندق، ولأنه لم يكن يعلم أن QJWIN كان هو الآخر عميلا للوكالة، فقد سعى إلى تجنيده في صفوف ''فرقة الإعدام'' التي كان يديرها.

٣٠٧ - ووفقا للسجلات المذكورة، في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٦١، أُذن لمركز الوكالة في ليوبولدفيل (ديفلين) باتخاذ الترتيبات اللازمة لتلقي WIROGUE دروسا في الطيران وقيادته الطائرة التابعة لمركز الوكالة، التي كانت مسجلة باسم ''YQCLAM''. وبحلول آذار/مارس، عُيّن WIROGUE مستشارا للقوات الجوية الكونغولية، وبحلول نيسان/أبريل، أصبح يعلِّم أفراد القوات الجوية الطيران. وبناء على تعليمات من واشنطن العاصمة، طلب ديفلين من WIROGUE إنشاء وحدة استخبارات جوية. وغادر WIROGUE باتجاه برازافيل في أوائل تموز/يوليه ١٩٦١، ثم أُحضِر إلى واشنطن العاصمة لعقد اجتماعات مع برونسون تويدي، رئيس شعبة أفريقيا بوكالة المخابرات المركزية. وقُدِّمت لـ WIROGUE وثائق جديدة وأموال؛ ثم نُقل جوا إلى فرانكفورت، بألمانيا الغربية، على متن طائرة عسكرية، ليتم بعد ذلك إنهاء عقده في ٨ أيلول/سبتمبر ويعود إلى الكونغو مرة أخرى. وسافر جوا من فرانكفورت إلى برازافيل، حيث وصل في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، بعد أيام قليلة فقط من وفاة همرشولد، وفي نفس وقت وصول طائرة Avikat Dornier DO-28 ويان فان ريسيغيم إلى هناك. ثم دخل إلى الكونغو في نفس اليوم، حيث حلّ بليوبولدفيل. وواصل بعد ذلك العمل مع وكالة المخابرات المركزية.

٣٠٨ - وتتضمن وثائق وكالة المخابرات المركزية أيضا معلومات عن موظفي استخبارات من دول أخرى. فعلى سبيل المثال، هبط أحد عملاء ألمانيا الغربية النشطين في الكونغو، تطلق عليه وكالة المخابرات المركزية الاسم الرمزي ''STAHL'' - واسمه الحقيقي وولف مايستر - بطائرة من طراز Dornier DO-27 في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ في ندولو، ثاني أكبر مطار في ليوبولدفيل، كانت تستخدمه القوات المسلحة. وأُلقي القبض على STAHL، لكن WIROGUE أمّن الإفراج عنه.

٣٠٩ - وتتضمن الملفات التي رُفعت عنها السرية مؤخرا بموجب القانون المتعلق بمجموعة سجلات اغتيال الرئيس جون ف. كينيدي معلومات عن WIROGUE و QJWIN لم تُنشر في أي مكان آخر؛ وتتضمن أيضا معلومات جديدة متعلقة بالكونغو عن ضباط الاستخبارات والمجندين لأداء مهام تعاقدية

معينة ومشاريع أخرى مشفرة لوكالة المخابرات المركزية (بما في ذلك مشروع يركز على الطيارين والطائرات ويشار إليه بالاسم الرمزي ''WICLAM''). وتتعلق بعض المواد بـــ ''ZRRIFLE''، وهو الاسم الرمزي الذي تطلقه الوكالة على العمليات، بما فيها عمليات الاغتيال (يشار إليها مجازا بـــ ''القدرات المتعلقة بالإجراءات التنفيذية''). غير أن جزءا كبيرا من محتوى العديد من الوثائق التي رُفعت عنها السرية محجوب. وفي بعض الحالات، حُجب محتوى ملفات تضم حوالي ٢٠٠ صفحة بدرجة كبيرة أصبحت معها كل الصفحات تقريبا فارغة، مما يحد بشكل كبير جدا من جدوى رفع السرية عنها (على سبيل المثال، السجل رقم ١٠٤-١٠١٨٢-١٠٠٠٣ يتضمن ٣ صفحات فقط، من أصل ١٨٦ صفحة، غير محجوبة بالكامل، والسجل رقم ١٠٤-١٠١٨٢-١٠٠٠٤ يتضمن ٨ صفحات فقط، من أصل ١٧٦ صفحة، غير محجوبة بالكامل، والسجل رقم ١٠٤-١٠١٨٢-١٠٠٠٢ يتضمن ٨ صفحات فقط، من أصل ١٤٤ صفحة، غير محجوبة بالكامل). وهناك المزيد من الوثائق عن WIROGUE و ZRRIFLE ولومومبا في ما يسمى بـ ''الملفات المتنوعة'' للوكالة، التي حُدّدت على أن لها صلة باغتيال كينيدي، لكن لم تُرفع عنها السرية بعد أو يرد بيان محتوياتها على شبكة الإنترنت.

٣١٠ - وفيما يتعلق بملاحظات ديفلين بشأن وجود عملاء أجانب آخرين، ذكر أيضا أن ''مصادر مطّلعة أمريكية [تعتقد] أن الفرنسيين كان يحذوهم الأمل في ترحيل البلجيكيين الموجودين في كاتانغا والسيطرة على الثروات المعدنية الكبيرة للمقاطعة''، ذلك أن بعضا من أكفأ الضباط المرتزقة في كاتانغا أتوا من فرنسا، على حد تعبيره (وكلامه هنا مطابق لبعض الاستنتاجات التي خلص إليها المسؤول المعيَّن المستقل لفرنسا). وأشار ديفلين أيضا إلى أن ''جاك فوكار، رئيس الاستخبارات الفرنسية لأفريقيا في قصر الإليزي بباريس، عرض على بعض [المرتزقة] أن يَصدُر عنهم عفو في نهاية المطاف إذا قاتلوا لصالح تشومبي في كاتانغا''.

٣١١ - وبالإضافة إلى ذلك، ذكر ديفلين أيضا خلال مؤتمر عقد عام ٢٠٠٤ (''أزمة الكونغو، ١٩٦٠-١٩٦١: مؤتمر نقدي عن التاريخ الشفهي'') أن ''الملحق الجوي [للولايات المتحدة] كان على اتصال بقائد [الطائرة SE-BDY] منذ وقت طويل''، أي قبل إقلاع الطائرة من ليوبولدفيل. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المزيد من عمليات البحث في سجلات ذلك الملحق الجوي قد تكشف معلومات إضافية ذات صلة، بما قد يشمل معلومات عن الاتصالات التي جرت أثناء الرحلة.

٣١٢ - وعلى النحو المشار إليه أعلاه، فقد قدّم غولستورف، عام ٢٠١٩، سجلات لوكالة المخابرات المركزية رُفعت عنها السرية حديثا تظهر أن الولايات المتحدة كانت في منتصف عام ١٩٦١ على علم بالصلات القائمة بين كاسار وليب ودورنيي، وهو ما يعني ضمنيا وجود صلات أيضا بين كاتانغا وشركة التعدين UMHK. وتؤكد وثيقة إضافية بعنوان ''تقرير الاتصال بكارافيل''، مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١، أن موظفين من وكالة المخابرات المركزية اجتمعوا بعميل للوكالة يعرف باسم ''CARAVEL'' ''في مكتبه لمدة ساعة، وناقشوا ما يلي: ... (د) لم يتلق CARAVEL أي أنباء من 'رجلنا في Dornier'، ولكنه أشار (كما كنا قد استنتجنا من متابعة الحركة في وزارة الخارجية) إلى أنه ليس هناك أي معلومات مهمة باستثناء الأطراف الموقعة على عقد توريد الطائرات وربما أسماء الأخصائيين التقنيين الألمان المشاركين في عملية تسليم الطائرة الأولى. غير أن CARAVEL استمر في متابعة القضية''. ويدل ذلك على أن وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية كانتا تسعيان إلى الحصول على معلومات بشأن المسائل ذات الصلة بالتحقيق في عام ١٩٦١، ويشمل ذلك على ما يبدو توريد طائرات Dornier إلى قوات كاتانغا الجوية.

### (ج) ألمانيا

٣١٣ - قدّم غولستورف أيضا معلومات في تموز/يوليه ٢٠١٩ تتعلق بوجود عملاء للاستخبارات الألمانية في الكونغو وحولها في أيلول/سبتمبر ١٩٦١. ووفقا لما جاء في تقرير لوكالة المخابرات المركزية صادر في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، تلقت الوكالة معلومات من الشرطة النمساوية مفادها أن شخصا يدعى هانز جيرماني هو عميل في جهاز مخابرات ألمانيا الغربية. وأشار التقرير نفسه إلى مصدر ثان، هو فيلق المخابرات المضادة التابع لجيش الولايات المتحدة، الذي كان يعرف بدوره أن جيرماني يعمل في صفوف مخابرات ألمانيا الغربية. وجاء ذلك في أعقاب برقية سابقة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦١ من رئيس مكتب اتصال وكالة المخابرات المركزية في ميونيخ إلى الرئيسين ''EE'' و ''NE''، يستشهد فيها بمصادر مختلفة تؤكد أن هانز جيرماني، الذي وُلد في ١١ نيسان/أبريل ١٩٢٧ في تريستي ويعيش في فيينا، هو عميل سري لمخابرات ألمانيا الغربية (التي تشير إليها الوكالة بالاسم الرمزي ''Uphill'') يعمل بصفته صحفيا في مجلة ''دير شبيغل''.

٣١٤ - ووفقا لما ورد في تقرير مؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ من سفارة ألمانيا الغربية في سالزبري إلى وزارة خارجية ألمانيا الغربية، فقد قام هانز جيرماني، مستخدما صفته كصحفي، بزيارة إليزابيث فيل لتصوير تدخل عملية الأمم المتحدة في الكونغو والقتال الدائر هناك. ويذكر التقرير أن ''فريق الفيلم مكون من د. جيرامني الذي عاد للتو من إليزابيث فيل، والتقى بالألمانيَيْن باكمان (الذي يملك مرآبا للسيارات) ولون (من دوسلدورف؟)فضلا عن صحفيَيْن ألمانيَيْن آخرَيْن. والجميع بخير ولا يفكرون في العودة. ويعمل أحد الألمان [أيضا] في فندق ليوبولد الثاني. ولا توجد أي إصابات في صفوف الألمان من جراء الاضطرابات''. ووفقا لبحث إضافي قام به غولستورف استنادا إلى مقابلات أُجريت لاحقا مع لون، فقد كان واحدا من أصل ألمانيين اثنين كانا يقاتلان ضمن مجموعة من المرتزقة يقودها فولك حتى أوائل عام ١٩٦٢.

٣١٥ - وفي حال صحة المعلومات التي كانت تملكها وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٦١ عن جيرماني، فإن ذلك يعني أن المخابرات الألمانية الغربية كان لديها عميل في كاتانغا وقت تحطم الطائرة SE-BDY. وهذا يعني أن سلطات ألمانيا الغربية لا بد أن تكون لديها سجلات تتعلق بجيرماني وغير ذلك من الأمور. وكما ذُكر آنفا، بما أن هذه المعلومات وردت في تموز/يوليه ٢٠١٩، بعد انتهاء المسؤول المعيّن المستقل لألمانيا من تقريره، فإن الفرصة لم تسنح لعرض هذه المعلومات عليه. غير أنني سأدرجها ضمن المسائل التي قد تحتاج إلى المتابعة.

٣١٦ - وموضوع ''وكالات الاستخبارات الأجنبية'' هو أحد المجالات التي لا يزال فيها الكثير من المعلومات غير المفصح عنها. وكما يتضح من المعلومات الجديدة التي استُعرضت في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، فهذا مجال من المجالات التي تحجم فيها بعض الدول الأعضاء عن الإفصاح عن سجلاتها. وهذه مسألة أتناولها مجددا في استنتاجاتي.

## ٢ - البحث والإنقاذ

٣١٧ - تجدر الإشارة إلى أن المعلومات الواردة منذ التحقيقات الأولى أثبتت أن حطام الطائرة SE-BDY اكتُشف على الأرجح قبل الوقت الذي أعلنت عنه رسميا السلطات الروديسية، وهو حوالي الساعة ١٥:٠٠ من يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، أي بعد مضي نحو ١٥ ساعة على اختفاء الطائرة. ففي إطار عملية

البحث التي بدأت حوالي ١٠ ساعات بعد الموعد الذي كان مقررا أن تهبط فيه الطائرة SE-BDY، أُرسلت طائرات من طراز Canberra تابعة للقوات الجوية الملكية الروديسية من ندولا في اتجاه الشمال والجنوب، رغم أنه كان معلوما أن الطائرة SE-BDY كانت تقترب من الغرب باتجاه الشرق، وذُكر أنه لم يتم العثور على الحطام إلا بعد مرور حوالي ٥ ساعات إضافية، بالرغم من فرق البحث المتعددة وكون الطائرة لم تكن تبعد عن وجهتها المقصودة إلا بحوالي ١٠ أميال.

٣١٨ - وذُكر أن العثور على حطام الطائرة استغرق ١٥ ساعة لأسباب منها حالات تأخير في إجراءات البحث، ومن ذلك عدم اتخاذ أي إجراء لبدء البحث عند الفجر على الرغم من أن مدير المطار، جون ''ريد'' ويليامز، قد أبلغه ماريوس فان ويك شخصيا في الساعة ٠٣:٣٠ برؤية وميض في السماء في وقت اختفت فيه الطائرة، وعلى الرغم من إعراب برج مراقبة الحركة الجوية في سالزبري عن قلقه في الساعة ٠٤:٣٠، وعلى الرغم من أن طائرة تابعة للأمم المتحدة تحمل على متنها طاقما نرويجيا حاولت المساعدة في البحث في الساعة ٠٧:٠٠، فأُلقي القبض على أفراد طاقمها.

٣١٩ - وفي عام ٢٠١٧، وردت معلومات جديدة من المملكة المتحدة تدعم الاستنتاج القائل بأن مكان تحطم الطائرة اكتُشف قبل الوقت المبلغ عنه رسميا، أي الساعة ١٥:١٠. ومن ذلك معلومات من اللورد ألبورت وديريك ريتشز وأنوين تفيد بأن المكان عُثر عليه قبل ذلك ببضع ساعات.

٣٢٠ - وفي معلومات جديدة وردت في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ناقش روزيه، في تصريحه، ما يتذكره من أحداث ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وذكر أنه في ذلك اليوم، سمع حوالي الساعة ١٠:٠٠ أن طائرة Fouga Magister هاجمت مقر عملية الأمم المتحدة في الكونغو (حيث يوجد كونور كروز أوبراين) في كليز مانوار في إليزابيث فيل بالقنابل والرشاشات. وبعد ذلك الوقت مباشرة، توقف إطلاق النار تماما من جانب القوات الكاتانغية بشكل مفاجئ. وبدأ أفراد الدرك الكاتانغي يتحدثون عن شيء حدث في روديسيا، فسمع بأن طائرة همرشولد قد تحطمت بالقرب من ندولا، وذلك من خلال ما وصفه بـ ''الطبول' الأفريقية''، وقال إنه يقصد بذلك انتقال الأخبار شفاهة عبر مسافات طويلة. وخلال فترة ما بعد الظهر، بثت المحطتان الإذاعيتان Radio Collège و Radio Katanga الجديدة مزيدا من الأنباء، نقلا عن أفراد قادمين من روديسيا، مفادها أن الطائرة SE-BDY قد أُسقطت؛ وسرعان ما بدأ تناقل خبر إسقاط الطائرة بنيران طائرة تابعة لقوات كاتانغا الجوية. وذكر أن من الصعب تحديد الأوقات بدقة، لأن مختلف المحطات الإذاعية كانت تبث من مناطق زمنية مختلفة.

٣٢١ - وفي معلومات جديدة أخرى نُظر فيها خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (وردت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بعد نشر تقرير عام ٢٠١٧)، قدّم كينيث رايت من المملكة المتحدة تصريحا موقعا يشهد فيه أن صادف وأسرتَه حادث تحطم طائرة كبير أثناء سفرهم من ندولا إلى تشينغولا صباح يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

٣٢٢ - وذكر رايت أنه كان حينها في إجازة من القوات المسلحة البريطانية (البحرية الملكية)، وكان يزور والديه في زامبيا، حيث يعمل والده في منجم للنحاس في نتشانغا. وبعد قضاء الليلة في أحد الفنادق في ندولا، انطلقوا على طول طريق ثانوية باتجاه الطريق الرئيسية المؤدية إلى كيتوي، حيث كانوا يعتزمون تناول وجبة الغداء. وفي الطريق، لاحظوا دخانا أسود، وهو ما يشير إلى اشتعال النيران في الغابة المجاورة، وشاهدوا عددا من الأشخاص على جانب الطريق، بمن فيهم أحد أفراد الشرطة النظامية الأفارقة. وقام

والده، الذي كان يتكلم البيمبا بطلاقة، بمناقشة المسألة مع أشخاص آخرين كانوا حاضرين، ثم اتجهوا بعد ذلك جميعا نحو الحريق. وعند الوصول إلى مكان الحادث، أصبح من الواضح أن طائرة كبيرة جدا قد تحطمت واشتعلت فيها النيران، ولكن لم يكن هناك أثر لأي ناجين أو لأي جثث بشرية مكتملة يمكنهم رؤيتها. وذكر رايت أنه كان من الواضح أن الأمر لا يتعلق بنشوب حريق في الغابة، لأن النيران كانت محصورة في منطقة صغيرة وكانت رائحة اللحم المحترق تملأ الأجواء. وذكر الحاضرون أن الطائرة تحطمت الليلة السابقة، فافترضت أسرة رايت أن أجهزة الطوارئ المحلية قد حضرت، ولذلك غادروا المكان.

٣٢٣ - ومثل سائر المعلومات الواردة في السنوات الأخيرة، فإن المعلومات الجديدة الواردة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ من روزيه ورايت تزيد دعم الطرح القائل بأن حطام الطائرة اكتُشف قبل الوقت المعلن عنه رسميا، أي حوالي الساعة ١٥:٠٠ من يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. ومع أن الأمر ليست له علاقة مباشرة بسبب الحادث، فإنه مهم لأنه يشكك في تصرفات مختلف الحكومات مباشرة بعد الحادث ويفسح المجال أمام التساؤلات بشأن السبب في عدم الإبلاغ عن اكتشاف الحطام في وقت سابق.

## باء - مسائل أخرى

### ١ - العطل الميكانيكي المزعوم: انسكاب الوقود

٣٢٤ - ذكر المسؤول المعيَّن المستقل للولايات المتحدة أن المحفوظات الوطنية للبلد وجدت وثيقة واحدة ذات صلة. ويتعلق الأمر بتقرير إعلامي من مكتب الاستخبارات البحرية مؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ بعنوان ''Congo: possible reason for Hammarskjöld plane loss'' (''الكونغو: السبب المحتمل لفقدان طائرة همرشولد'') (تقرير ماكدونالد). ويتضمن التقرير ملاحظات الملحق البحري للولايات المتحدة المتمركز في ليوبولدفيل بشأن الدور المحتمل لارتكاب خطأ في الإصلاحات في تحطم طائرة الأمين العام. وذكر الملحق البحري في هذا الشأن أنه: ''عند العودة إلى ليوبولدفيل، جرت بعض الإصلاحات، منها تغيير محرك. وعند القيام بمثل هذه الإصلاحات، يجب توخي الحذر لكفالة عدم انسكاب الوقود أو تنظيف الوقود المنسكب بعد إزالة المحرك. ويبدو أن طاقم الأمم المتحدة الذي أصلح الطائرة لم يقم بذلك في ليو، وبالتالي حين أُنزلت عجلات الهبوط عند الاقتراب من ندولا، تسبب الشرر المتولد عن إنزال العجلات في تصاعد الأبخرة في حجرة العجلات،'' وأنه ''وفقا لرئيس الطاقم، فليس من غير المألوف وقوع هذا النوع من الحوادث في طائرات DC-6''.

٣٢٥ - وخلص تقرير اللجنة لعام ١٩٦١، في الفقرة ٩١، إلى أن اللجنة ''مقتنعة من الأدلة المعروضة عليها أن الأضرار التي لحقت بالطائرة SE-BDY من جراء إطلاق النار عليها في إليزابيث فيل هي أضرار طفيفة قد تم إصلاحها كما ينبغي قبل إقلاع الطائرة من ليوبولدفيل في ١٧ أيلول/سبتمبر [١٩٦١]''. وفي ضوء هذا الاستنتاج، طلبت رأي الخبير سفين هامربرغ، المحقق في حوادث الطائرات والطيار الحربي السابق، الذي سبق له أن ساعد لجنة همرشولد والفريق المستقل والشخصية البارزة.

٣٢٦ - وذكر هامربرغ أنه ''لم يجد أي معلومات تدعم النظرية الوارد وصفها في تقرير ج. ج. ماكدونالد. فجميع التقارير المتاحة... متفقة على أن: الطائرة DC-6B المسماة 'ألبرتينا' كانت قد لحقت بها أضرار طفيفة من إطلاق رصاصة واحدة من العيار الصغير صباح يوم ١٧ أيلول/سبتمبر؛ وقد فُحص المحرك بدقة وأُصلح بعد ظهر اليوم نفسه في ليوبولدفيل، عن طريق تغيير أرومة عادم مَبْعُوجة؛ وكانت الطائرة في حالة جيدة للاستخدام قبل الإقلاع النهائي''. وأشار إلى جزء محدد من تقرير هيئة الطيران المدني السويدية،

حيث ورد ما يلي: ”فور الهبوط في ليوبولدفيل بعد انتهاء الرحلة، أبلغ فيلهلمسون موظفي الخدمات الأرضية أن الطائرة أُطلقت عليها النيران أثناء بداية الرحلة في إليزابيث فيل. ولذلك أجرى موظفو الخدمات الأرضية الاسكندنافيون التابعون لشركة ترانس إير فحصا خارجيا دقيقا للطائرة من أجل معرفة ما إذا كانت قد أصيبت. وشارك في هذا العمل ما بين ستة وثمانية ميكانيكيين وميكانيكيين مساعدين. وتبين أن المحرك الداخلي الأيسر، وهو المحرك M2، أصيب في جانبه الأيمن برصاصة تركت ثقبا في حجرة المحرك يتراوح قطرها بين ٨ و ١٠ ملم. واخترقت الرصاصة صفيحة الجنيح وارتطمت بأنبوب عادم فشوهت شكله. وقد تم تغيير الأنبوب العادم. غير أن أي إجراء لم يتخذ بشأن الثقوب التي خلفها الرصاص في غطاء المحرك وصفيحة الانسياب الهوائي. ولم تُكتشَف أية أضرار أخرى لحقت بالطائرة“.

٣٢٧ - واستعرض هامربرغ محاضر المقابلات التي أجرتها هيئة الطيران المدني السويدية مع العمال الميكانيكيين، وقام هو أيضا باستشارة خبيرين آخرين في شؤون طائرات DC-6B، هما النقيب لارس جيبسون (طيار يقود طائرات DC-6) ولينارت يوهانسن (مهندس طيران متخصص في طائرات DC-6/6B). وذكر هذان الأخصائيان المتمرِّسان أن عملية استبدال المحرك غير ممكنة خلال المدة الزمنية السابقة لمغادرة الطائرة SE-BDY باتجاه ندولا، خلافا لما ورد في تقرير ماكدونالد. وأشار يوهانسن إلى أن عملية استبدال أنبوب العادم التالف هي عملية تصليح يمكن القيام بها بسرعة، وهي لا تؤثر على نظام الوقود ولا يمكن أن تتسبب في أي انسكاب للوقود، خلافا لما ورد في تقرير ماكدونالد.

٣٢٨ - والمصدر المحتمل للمعلومات الواردة في تقرير ماكدونالد ليس واضحا. وبعد استعراض المعلومات المتاحة، بما فيها تقرير هيئة الطيران المدني السويدية ومحاضر مقابلاتها، وهي معلومات تتضمن تفاصيل عن الأشخاص الذين قاموا بالتصليحات اللازمة، لاحظ هامربرغ أنه ما من شيء يشير إلى أن أفراد من الولايات المتحدة ساعدوا طاقم الخدمات الأرضية التابعين للأمم المتحدة أو شركة ترانس إير في مطار ليوبولدفيل، وأنه لا توجد أي إشارة إلى أي عمال ميكانيكيين آخرين غير أولئك المدرجة أسماؤهم في القائمة.

٣٢٩ - وفيما يتعلق بالإشارة الواردة في تقرير ماكدونالد إلى أنه ”ليس من غير المألوف وقوع هذا النوع من الحوادث في طائرات DC-6“، خلص هامربرغ، بعد استعراض قاعدة بيانات شبكة سلامة الطيران، إلى أنه ”ليس معروفا وقوع أي حادث لطائرات من طراز DC-6 أو DC-6A أو DC-6B أو R6D-1 (نسخة القوات البحرية للولايات المتحدة) أو C-118 (نسخة القوات الجوية للولايات المتحدة) بسبب حريق في المحرك أو حريق في حجرة عجلات الهبوط“.

٣٣٠ - وقد نظرت في تقرير ماكدونالد، وفي رأي الخبير هامربرغ القائل بأن محرك الطائرة DC-6 المستخدمة في الرحلة SE-BDY لا يمكن استبداله على النحو المزعوم في تقرير ماكدونالد، وأن أي معلومات عن مسألة ”انسكاب الوقود“ لم تُثر على ما يبدو من قبل، وأن المسؤول المعيَّن المستقل للولايات المتحدة قد أشار إلى أنه ”لم نجد أي معلومات إضافية تتعلق بهذه الملاحظات“. وعلى هذا الأساس، فإنني أعتبر المعلومات الجديدة المتمثلة في تقرير ماكدونالد عديمة القيمة الإثباتية.

### ٢ - معلومات أخرى تستلزم مواصلة التحقيق فيها

٣٣١ - تشير معلومات إضافية وردت في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى بعض الاتجاهات التي يمكن مواصلة التحقيق فيها. والمعلومات الواردة في إطار هذا البند قد تتعلق بسياق حادث تحطم الطائرة أو بواحدة من

مختلف فرضياته؛ وقد أُدرجت هنا لأنه لم يكن هناك متسع من الوقت لإجراء مزيد من المتابعة، بحكم أنها وردت قُبيل وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير في تموز/يوليه ٢٠١٩، أو أنها وردت في وقت سابق ولكن لم تتح الموارد اللازمة لمواصلة التحقيق في الأمر.

٣٣٢ - لقد لاحظ المسؤول المعيَّن المستقل للسويد أن المحفوظات العسكرية السويدية تتضمن وثيقة صادرة عن مكتب رئيس كاتانغا السابق، أودعها ضابط استخبارات سويدي سابق معني بعملية الأمم المتحدة في الكونغو. وتشير الوثيقة إلى أنها تتألف من ملاحظات يستند فيها إلى أوامر رئاسية، وتتضمن تقريرا يوميا عن الأحداث العسكرية والسياسية خلال الفترة من ٥ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١. وبما أن هذه المعلومات أُعدّت لإدراجها في ''كتاب أزرق ثان''، فربما يعني ذلك وجود كتاب سابق من هذا النوع قد يتضمن سجلات أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١. وأشير إلى أنه لم ترد حتى الآن في السجل الذي فحصته أي وثائق بشأن رد كاتانغا على حادث تحطم الطائرة SE-BDY، لكن من الواضح أن السجل يتضمن على الأرجح معلومات هامة.

٣٣٣ - وفي نفس المحفوظات العسكرية السويدية، توجد أيضا نسخة مما يبدو أنه يومية رسمية للقنصلية البلجيكية في إليزابيث فيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ تتضمن أحداثا عسكرية ومناسبات أخرى في إليزابيث فيل وكاتانغا في تلك الفترة. وبنفس المنطق، في حال وجود وثيقة مماثلة ضمن المحفوظات البلجيكية لشهر أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، فإنها قد تتضمن معلومات إضافية ذات صلة.

٣٣٤ - وتجدر الإشارة إلى أن تقرير عام ٢٠١٧ يحلل ادعاءات مفادها أن السلطات البريطانية حاولت التأثير على نتائج التحقيقات الأولى. وفي معلومات ذات صلة وردت في تموز/يوليه ٢٠١٩ أثناء إعداد هذا التقرير، قدّم المسؤول المعيَّن المستقل لزمبابوي معلومات بشأن نفس الموضوع، لأنها تتعلق بالسلطات الروديسية. وشملت هذه المعلومات رسائل من مكتب رئيس وزراء روديسيا (بلاك) إلى وزارة الداخلية (مارش) مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ ناقش فيها كاتبها المسؤولية عن نشر شخص يدعى السيد ستيدمان تصريحا لـ ''الناجي الوحيد من حادث تحطم الطائرة الرقيب هارولد جوليان مفاده أن السيد همرشولد أعطى تعليمات معينة حينما أُبلغ عن وصول الطائرة فوق مطار ندولا''. ووفقا لستيدمان، الذي ذهب إلى مكان الحادث ثم إلى المستشفى حيث كان جوليان يتلقى العلاج، فإن جوليان صرح للطبيبين غلين وغيبسون بما يلي: ''قال إن السيد همرشولد غير رأيه حين كانت الطائرة تحلق فوق ندولا وقرر الذهاب إلى كاتانغا. وقال إنه بعد وقت قصير من مغادرة ندولا، وقع انفجار كبير على متن الطائرة، أعقبته سلسلة من الانفجارات الصغيرة مع اضطرار الطائرة إلى الهبوط. وقد نجا من الموت بإلقاء نفسه من أحد مخارج النجاة''. وفي وقت لاحق، اتصل العقيد آرتشر ''لتحذير الدكتور غلين [الطبيب المشرف على هارولد جوليان] أن لا أحد من العاملين في المستشفى يجب أن يتحدث عن هذا الأمر''، في إشارة إلى تصريحات جوليان بأنه رأى شررا في السماء، وأن الكاتب ''وجد الدكتورين غلين وغيبسون، ونبّههما إلى الجانب الأمني للمسألة، وطلب منهما التأكد من عدم تحدث أي من موظفيهما عن الموضوع''. وهذه المعلومات لا توحي فقط بأن سلطات روديسيا الشمالية حاولت إعاقة معرفة الرأي العام بأي تدخل خارجي محتمل، بل أيضا أن جوليان ربما يكون قد كشف عن اللحظات الأخيرة لرحلة الطائرة SE-BDY أكثر مما أتيح للتحقيقات الأولى، ومن الواضح أن هذه مسألة تتطلب مزيدا من النظر.

٣٣٥ - وفي رسالة أخرى تشير إلى محاولات السلطات الروديسية التأثير على التحقيقات، ورد في رسالة من مكتب رئيس الوزراء والشؤون الخارجية (باري) إلى المفوض السامي لروديسيا ونياسالاند في نيجيريا

(بولز)، مؤرخة ٨ آذار/مارس ١٩٦٢، ما يلي: ''أشعر بتفاؤل نسبي إزاء تقرير الأمم المتحدة. فقد بذلنا قصارى جهدنا للتقرب من مفوضي الأمم المتحدة، وما أدهشني أن معظمهم أناس عقلانيون''. كما نوقشت في مذكرة مماثلة بنفس التاريخ من باري إلى رئيس الوزراء مسألة حجب أدلة عن لجنة عام ١٩٦١. وإضافة إلى ذلك، تشير مذكرة من وزير العدل (غرينفيلد) إلى رئيس الوزراء ويلينسكي، مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١، إلى أن الروديسيين كانوا يأملون، من خلال السعي إلى تعيين أحد أعضاء الأمم المتحدة في لجنة التحقيق الروديسية، تفادي تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة. وترد في مذكرة مكتوبة بخط اليد بنفس التاريخ عبارة ''رئيس الوزراء موافق''.

٣٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يرد في رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ من وزير النقل في روديسيا الشمالية، كينيث تاوسي، إلى الرائد كوكس أنه ينبغي للسلطات الروديسية ''إظهار أكبر قدر من التعاون يمكن أن نقدمه بشكل معقول دون الكشف عن أي مواقع هامة''. وجاء في رد للرائد كوكس على وزير النقل، مؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، أنه فيما يتعلق بالمنظور الروديسي، فإن ''لجنة التحقيق ... هي، بطبيعة الحال، أفضل ضمانة للمتورطين في الحادث''. وليس واضحا ما يقصده بالروديسيين ''المتورطين في الحادث''.

٣٣٧ - وعلاوة على ذلك، تصف برقية من وزارة العلاقات مع الكومنولث إلى المفوض السامي البريطاني في سالزبري، مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، القاضي ص. ب. جونز من سيراليون الذي عُيّن عضوا من خمسة أعضاء في لجنة عام ١٩٦١ بأنه ''متشبع جدا بالثقافة الإنكليزية وصديق جيد لبريطانيا''.

٣٣٨ - وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، تلقيت معلومات و ''تحليلا للحالة'' من لواء (متقاعد) يدعى فيرفورت كارل، ذكر أن لديه خبرة كبيرة في مجال الطيران (بما في ذلك طائرات Fouga)، ومن شخص آخر يدعى مارك هاليمانز (متقاعد)، ذكر أن لديه أيضا خبرة كبيرة في الطيران وأنه يعرف فان ريسيغيم حق المعرفة. وأعربا عن رأي مفاده أن تحطم الطائرة حادث ناجم عن خطأ الطيار، تسبب فيه الطاقم السويدي الذي كان قليل الخبرة ويعاني من التعب، وأن من المستحيل من الناحية التقنية إسقاط طائرة SE-BDY بطائرة من طراز Fouga. ويناقش كارل وهاليمانز في مساهمتهما الأدلة التي نظرت فيها التحقيقات الأولى، ويثيران مرة أخرى احتمال وقوع خلط بين ندولو وندولا (وهي مسألة نوقشت سابقا)، ويناقشان حوادث طيران أخرى كانا على علم بها، وينتقدان القرارات المتخذة بشأن التحضير لرحلة الطائرة SE-BDY وتنفيذها. ويستنتجان أن حادث تحطم الطائرة هو بالتالي ''مثال تقليدي لحادث من حوادث التحطم أثناء التحكم في هبوط الطائرات''. ويدعي كارل وهاليمانز أن رأيهما موافق لنتائج ''التقارير الرسمية الثلاثة عن الحادث، والتقرير الإضافي من بينغت روزيو الصادر لاحقا في عام ١٩٩٣، وتقرير الخبير في حوادث الطائرات [سفين] هامربرغ الذي استعانت به الأمم المتحدة نفسها''، وأن التحليل المعاكس هو نتيجة ''تقارير لا أساس لها من الصحة من حقوقيين وعوام قليلي الخبرة وليست لهم أي تجارب سابقة في مجال الطيران في أفريقيا''.

٣٣٩ - ووردت الرسالة المذكورة في مرحلة متأخرة، ولا يبدو بكل صراحة أنها تتضمن معلومات جديدة. بل إنها تتضمن حالات وقائعية أساسية تفتقر إلى الدقة - منها، على سبيل المثال، كون طاقم الطائرة قليل الخبرة وكون التحقيقات الأولى أجمعت على أن الحادث نتج عن خطأ الطيار، في حين لم يتمكن اثنان من التحقيقات الثلاثة من التوصل إلى استنتاج معين - ولا تستطيع تفسير أدلة أساسية تتعارض مع الاستنتاج المتمثل في خطأ الطيار. كما أنها مخطئة في القول بأن التحقيقات الجارية تميل نحو إثبات فرضية

معينة. وعلى الرغم من ذلك، أرى أن من المهم الاعتراف بها كمساهمة. وعلى النحو المبين في هذا التقرير وفي تقرير عام ٢٠١٧، من الضروري أن تظل فرضية احتمال وقوع خطأ للطيار كإحدى الفرضيات قيد النظر الفعلي إلى أن يمكننا التأكد من تحديد جميع المعلومات ذات الصلة. وكما هو الحال مع الرسائل الأخرى، فإنني أوصي بإتاحتها للجمهور ضمن محفوظات الأمم المتحدة بحيث يمكن النظر فيها بصورة مستقلة.

٣٤٠ - وفي معلومات أخرى وردت في مقال نشر عام ٢٠١٨ وقُدِّمت إليّ نسخة منه، يشير المؤلفان ماثيو ستيفنسن وجوزيف ماجيرلي - والأخير طيار - إلى أن الطائرة SE-BDY قد تكون انحدرت عن قصد إلى ارتفاع منخفض من أجل تفادي هجوم من طائرة أخرى أو نتيجة اشتعال النيران فيها. ويستندان في هذا الافتراض إلى خبرة ماجيرلي في دراسة ومناقشة حوادث تحطم طائرات مماثلة مع طيارين يقودون نفس النوع من الطائرات، ويخلصان إلى أنه إذا كان طيارو SE-BDY قد تسببوا، دون قصد، في ارتطام الطائرة بالأرض عوض أن يكونوا، على سبيل المثال، قد اضطروا للهبوط، فإن الطائرة كانت ستقطع مسافة تزيد على ١٥٠ يارْدَة قبل أن تتوقف كل أجزائها تماما. ويشيران أيضا إلى أن التحقيقات الأولى لا تفسر سبب مدّ قلابات الجناح وإنزال عجلات الهبوط على الرغم من أن الطائرة SE-BDY كانت تبعد حينها بحوالي ١٠ أميال على مطار ندولا (نحو ثلاث دقائق من الطيران بالسرعة المقدَّرة)، ويشيران إلى أن ذلك يدل على أن الطائرة كانت تحاول الهبوط قبل الوصول إلى مطار ندولا. ومرة أخرى، فإنني أدرج مناقشة هذا المقال توخياً لاكتمال المعلومات؛ أما ادعاؤه بأن الحسابات الواردة في التحقيقات الأولى فيما يتعلق بالمدى الذي قطعه حطام الطائرة مقابل السرعة قد تكون خاطئة، فهذه مسألة ينبغي التحقق منها قبل مواصلة تحليلها.

٣٤١ - وفي معلومات أخرى إضافية، تلقيت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩ معلومات من مصدر طلب عدم الكشف عن اسمه بشأن فرضية تعرض الطائرة لهجوم أرضي. وقُدّمت رسالة مطولة، مشفوعة بقدر كبير من المواد الداعمة. وادعى مقدم الرسالة أن التحقيقات الأولى لم تقيّم بما يكفي احتمال تعرض الطائرة لهجوم أرضي من خلال إجراء عملية تقييم للنظر في مواقع الهجوم المحتملة مقارنة بمدى الأسلحة الأرضية المتاحة. ويفترض أن فريق هجوم أرضي متمركز على طول المسار المتبع في الاقتراب باستخدام أجهزة البيان، ومجهَّز بمدافع رشاشة محمولة على مركبات ولها طلقات مذنّبة، قد يكون أسقط الطائرة SE-BDY من موقعَيْن أرضيَيْن محتملَيْن قام بتحديدهما. ويفترض أن ذلك شتّت انتباه الطيارين واضطرهم على الأرجح للقيام بمناورة للهروب من الرصاص، فنزلت بذلك الطائرة إلى مستوى منخفض وارتطمت بالأرض. ويذكر كذلك أن فريق هجوم أرضي بإمكانه تقدير اقتراب الطائرة SE-BDY، بالنظر إلى أن سياسة ترانس إير تتمثل في اتباع تقنية الاقتراب باستخدام أجهزة البيان، ويستعان في ذلك بدليل جيبيسين، وقد فعلت الطائرة SE-BDY الشيء ذاته. ويشير إلى أنه على الرغم من اتباع هذا الدليل، فإن الطيار تكون لديه السلطة التقديرية فيما يتعلق بقطر الدورة النهائية، وأن التخطيط لشن هجوم أرضي من نقطتين مختلفتين من شأنه أن يمكّن من تغطية المنطقة المطلوبة. وفيما يتعلق بالأسلحة، يذكر أن رشاشا من طراز Browning M2 أو M1919 أو ما شابه ذلك من الرشاشات المتاحة في المنطقة آنذاك من شأنه أن يغطي المدى اللازم لإصابة طائرة تحلق على ارتفاع ١ ٧٥٠ قدما فوق سطح الأرض، ويقدم حسابات حول هذه الأرقام.

٣٤٢ - ويلمّح المصدر المجهول أيضا إلى أن فريق هجوم أرضي بإمكانه التشويش على الاتصالات اللاسلكية للتستر على أنشطته، مشيرا إلى سجلات مركز شرطة موفوليرا حيث سُجِّل حدوث مشاكل في

الاتصالات اللاسلكية ليلة الحادث. ويرد في سجلات نفس مركز الشرطة في موفوليرا أن ”حارسا سمع صوت طائرة ذات محركين تحلق في أجواء ماكومبو حوالي الساعة ٠٢:٢٠“ كدليل على وجود هذه الطائرة دون أن يكون هناك أي تفسير لذلك. وفي حال حدوث تشويش على الاتصالات اللاسلكية في تلك الليلة، فربما من المتوقع أن تكون لدى طائرات القوات الجوية للولايات المتحدة في ندولا بعض السجلات المتعلقة بذلك، وهذه مسألة يمكن التحقق منها. ويذكر المصدر المجهول كذلك أن الأدلة المتاحة التي تدعم نظريته تشمل حديث الرقيب جوليان عن ”شرر في السماء“ والتوجيهات التي يبدو أن همرشولد أعطاها لطاقم الطائرة للعودة، والثقوب الموجودة في قبّة الرادار وإطار النوافذ والمقاعد وقبة الملاحة الفلكية (كما حددها بو فيرفينغ). وفيما يتعلق بثقوب الرصاص المحتمل وجودها في قبّة الرادار وإطار النوافذ، يذكر أن الأقوال التي أدلى بها أحد الشهود، وهو النقيب إلس، في شهادته أمام مجلس التحقيق الروديسي، تركت المجال مفتوحا أمام إمكانية أن يكون الضرر الذي لحق بتلك الأجزاء من الطائرة قد سببته قذيفة أصابت الطائرة في نهاية مداها الفعال؛ غير أنه يتعين الاستعانة بخبير عسكري في القذائف للتحقق من ذلك.

٣٤٣ - وقد نظرت التحقيقات الأولى في فرضية الهجوم الأرضي، لأسباب منها ثبوت تعرض طائرات تابعة لعملية الأمم المتحدة في الكونغو لإطلاق النار من مواقع أرضية عام ١٩٦١؛ والواقع أنه كان يتعين إصلاح طائرة همرشولد DC-6 في ليوبولدفيل قبل رحلتها النهائية لهذا السبب تحديدا. وتحدد الرسالة الواردة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩ نظرية صاحبها بإيجاز، لكن لم يتسن لي تحليلها بشكل متعمق نظرا لمحدودية الوقت والموارد. وأسجل هذه المسألة ضمن المسائل التي قد يكون من الملائم مواصلة النظر فيها.

٣٤٤ - وفي آخر رسالة توصلت بها أثناء كتابة هذا التقرير، تلقيت في حزيران/يونيه ٢٠١٩ معلومات من آنا روزفلت تناقش فيها البحث الذي أجرته بشأن أفراد متورطين في قتل قادة أفارقة في الكونغو وحوله في ذلك الوقت. وخلاصة تلك المعلومات أن ضباطا بلجيكيين كانوا ينفذون برنامجا لقتل القادة الأفارقة وتفكيك حركاتهم السياسية بهدف الحفاظ على السيطرة البلجيكية في جزء من الكونغو على الأقل. وتذكر أنهم، في إطار هذا البرنامج، حاربوا الأمم المتحدة واغتالوا همرشولد في محاولة للحفاظ على انفصال كاتانغا الغنية بالمعادن وعلى سيطرتها العسكرية والإدارية في أماكن أخرى من الكونغو في مواجهة المعارضة العسكرية المتمثلة في عملية الأمم المتحدة.

٣٤٥ - وتلخص روزفلت ما تسميه الصلات البلجيكية الوثيقة بانفصال كاتانغا وبتشكيل ودعم هياكلها العسكرية، وتقدم كما هائلا من البحوث المرجعية في هذا الشأن. ومن هذه الصلات أفراد مثل فاندوال وبراسين وكليمنس وهيوغ وكريفكور ووييير وفان ريسغيم، وهم على حد قولها يتصرفون بموجب السلطة الممنوحة لهم من الحكومة البلجيكية، وليس بصفتهم مرتزقة. وتدعي روزفلت أن العديد من حالات القتل (الفردي والجماعي على حد سواء) كان لها طابع مؤسسي، وكان الهدف الأساسي منها الحفاظ على السيطرة البلجيكية. وتتعلق بعض المعلومات المقدمة بالمسؤولية البلجيكية المزعومة عن أعمال أو حملات في الكونغو (مثل تلك التي تم القيام بها ضد شعب اللوبا) لا تتصل مباشرة بهذا التحقيق، على الرغم من أن الادعاءات تفيد احتمال مشاركة جهات فاعلة واستخدام معدات مماثلة فيها.

٣٤٦ - وتذكر روزفلت أن هيوغ قد يكون متورطا في وفاة همرشولد، حيث إنه، وفقا لبورين، كان في ندولا ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، إلى جانب ضابط بلجيكي آخر كبير وعدة أفراد من

سرب القتال الجوي الانفصالي الذي يشرف عليه. وبما أن هيوغ كان يعمل بشكل وثيق مع أجهزة الأمن العسكري ودبلوماسيي مستعمرتيْ البيض البريطانيتَيْن، جنوب أفريقيا وروديسيا الشمالية، فقد كان مسموحا له ولطياريه بحرية دخول مطار ندولا، بما في ذلك برج المراقبة، في اليوم الذي تحطمت فيه طائرة همرشولد. وتذكر أيضا أنه، بالنظر إلى أهمية التخلص من همرشولد بالنسبة للانفصاليين، فمن المرجح أن يكون فاندوال أحد كبار الضباط المجهولين الذين كانوا موجودين أيضا في ندولا في ذلك اليوم. وأشير إلى أنه لم يتسن التحقق على نحو مستقل، وبالدليل، مما إذا كان هيوغ موجودا في ندولا في ذلك التاريخ، علما بأنه لم يتم التحقق من العكس أيضا.

٣٤٧ - وتذكر روزفلت أن ملفات الأمم المتحدة ذات الصلة تخضع للمراقبة، ولم تُرفع عنها السرية. وكما أشرت إلى ذلك أعلاه، فقد أُتيحت لي إمكانية الاطلاع على جميع ملفات الأمم المتحدة دون قيود، كما قدّم لي موظفوها المساعدة بطريقة محايدة ومهنية ومفيدة. وفيما يتعلق برفع السرية عن محفوظات عملية الأمم المتحدة في الكونغو، فهذه مسألة يناقشها أيضا هذا التقرير. وكما أشرت إلى ذلك أيضا، فقد لقيت تعاونا كبيرا من المسؤولين المعيَّنين المستقلين لبلجيكا، الذين يبدو أنهم أتيحت لهم إمكانية الاطلاع على محفوظات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والدفاعية على نطاق واسع. وتدعي روزفلت أن تصرفات الأفراد الحاملين للجنسية البلجيكية الذين كانوا يعملون في كاتانغا تُسند إلى الحكومة البلجيكية. وفي سياق هذا التحقيق، لن يعتد بمعلومات من هذا القبيل إلا إذا كانت لها علاقة مباشرة بسبب تحطم الطائرة، وهو أمر ما زال يتعين إثباته. ومع ذلك، فإنني ألفت الانتباه إلى هذه المسألة لكي تنظر فيها بلجيكا.

## خامسا - النتائج والاستنتاجات

٣٤٨ - كلفتني الجمعية العامة، في قرارها ٧٢/٢٥٢، باستخلاص نتائج من التحقيقات التي سبق إجراؤها، إن أمكن ذلك. وفي حين يمكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات، فليس هناك أي دليل على أن ذلك في حد ذاته يعطي إحساسا باليقين بشأن سبب أو أسباب الحادث المأساوي. وفي الوقت نفسه، يبدو أن بعض الدول الأعضاء لم تفصح عن معلومات هامة وذات الصلة، ولم تنخرط بعد بالكامل في العملية التي حددتها الجمعية العامة. وهذا التقرير، بما فيه الاستنتاجات التي يتضمنها، ليس بالتالي إلا جزءا من عملية في سبيل البحث عن الحقيقة كاملةً. وبالنظر إلى ما ذكرتُه من أن هناك مواد ذات صلة لم يفصح عنها بعد، فقد يقتضي الأمر تعديل استنتاجات هذا التقرير اعتمادا على ما قد تكشف عنه تلك المعلومات الإضافية.

٣٤٩ - وناقش تقرير عام ٢٠١٧ لماذا يمكن القول بأن التحقيقات الأولى لم تقم بما قد يعتبر تقييما نزيها ومعقولا لجميع الأدلة. وبدون تكرار تلك الأسباب بالكامل، فهي تشمل الاعتماد المفرط على جوانب معينة من التحقيقات الروديسية الأولية، وعدم اعتبار شهادة من سمتهم بالشهود ''الأفارقة'' ذات مصداقية تُذكر، ووجود هدف محدد سلفا على ما يبدو يتمثل في السعي إلى الوصول إلى استنتاج مفاده أن ''خطأ الطيار'' هو سبب الحادث، والمحاولات الرامية إلى التأثير على لجنة عام ١٩٦١. وبسبب هذه المسائل، فإن التحقيقات الأولى لم تنظر بما فيه الكفاية في إمكانية أن تكون أكثر من طائرة واحدة شوهدت وقت اقتراب الطائرة SE-BDY من ندولا أو أن الطائرة كانت النيران مشتعلة فيها قبل أن ترتطم بالأرض أو أن الطائرة ربما تعرضت لهجوم أو تدخل خارجي. وحيثما اقتضى الأمر ذلك في متن هذا

التقرير، ترد الإشـــارة إلى كيفية التأثير المحتمل لأوجه القصـــور في التحقيقات الأولى على طريقة تحليل معلومات معينة أو إلى الحالات التي تستدعي إعادة النظر في أي من المعلومات.

٣٥٠ - وفي فترة تقارب السنتين منذ تقرير عام ٢٠١٧، ينصب التركيز الرئيسي للمعلومات الجديدة التي ظهرت على ثلاثة مجالات تتصـــل بالحادث المأســـاوي، وهي: (أ) الهجوم الجوي أو الأرضـــي أو التهديد الخارجي الآخر؛ و (ب) العمل التخريبي؛ و (ج) أعمال السلطات المحلية والأجنبية (في عام ٢٠١٧، وردت أيضا معلومات بشأن ''العوامل البشرية''، لكن لم تُستعرَض أي معلومات جوهرية بشأن هذا الموضوع في إطار الولاية الحالية). وتندرج الملاحظات الختامية المتعلقة بهذه المواضيع ضمن الفئات المبينة أدناه.

## ألف - سبب أو أسباب تحطم الطائرة

٣٥١ - ربما تحقق أفضل فهم لأسباب التحطم إذا صنفناها في فئتين رئيسيتين: الأسباب التي انطوت على شكل من أشكال التدخل (يصنف ''التدخل الخارجي'' على أنه هجوم جوي أو أرضي أو تهديد خارجي آخر، ويصـــنف ''التدخل الداخلي'' على أنه عمل تخريبي) والأســـباب التي لم تكن تنطوي على شكل من أشكال التدخل.

### ١ - التدخل الخارجي: ما زال من غير المستبعد أن يكون هجوم خارجي أو تهديد خارجي سببا لتحطم الطائرة

٣٥٢ - في تقرير عام ٢٠١٧، أشرت إلى أن لجنة عام ١٩٦١ لم تستبعد إمكانية تعرض الطائرة SE-BDY لهجوم أو إزعاج جوي، وأن الفريق المستقل قد أشار إلى أن إمكانية وجود ''طائرة مجهولة الهوية'' لا يمكن أن تستبعد بصورة كاملة. وخلص تقرير عام ٢٠١٧، استنادا إلى المعلومات المتاحة والمعلومات الجديدة وآراء الخبراء، إلى أنه من غير المستبعد أن يكون عمل عدائي ناشئ من خارج الطائرة سببا لتحطم الطائرة، سواء من خلال الهجوم المباشر المسبب لتحطمها أو الانشغال اللحظي للطيارين بتهديد متصور تسبَّب في طيرانهم بالطائرة على ارتفاع أدنى من اللازم وفي تحطمها. وأبقي على هذا الاســـتنتاج في عام ٢٠١٩، للأسباب المبينة أدناه.

٣٥٣ - وقد كانت الظروف مواتية للتحضـــير لشـــن هجوم على الطائرة. وكان هناك علم مســـبق على نطاق واسع بأن همرشولد سيسافر إلى ندولا في تلك الليلة. وأفاد العديد من شهود العيان بأنهم شاهدوا أكثر من طائرة واحدة في الجو، وأن الطائرة الأخرى ربما كانت طائرة نفاثة، وأن الطائرة SE-BDY كانت النيران مشتعلة فيها قبل تحطمها، وأن الطائرة SE-BDY تعرضت لإطلاق النار أو حدث اشتباك مؤثر معها بطريقة أخرى من جانب طائرة أخرى. وفضـــلا عن ذلك، فإن القدرات اللازمة للقيام بهذه المهمة ضد الطائرة SE-BDY، من موارد وطيارين، كانت متوافرة؛ وقد أسفرت كل مرحلة من المراحل المستمرة للتحقيق عن العثور على مزيد من الأدلة على هذه الأمور، وهي أدلة كانت محجوبة عن التحقيقات الأولى، أو لم تنظر فيها تلك التحقيقات لأسباب أخرى. كما أن ما أُنجز من أعمال في السنوات الأخيرة زاد في توضـــيح أن ســـياق الأحداث كان نزاعا مســـلحا فعليا بين أطراف مختلفة، منها الأمم المتحدة. ومع أنه من الصعب شن هجوم على الطائرة SE-BDY بحكم مجموعة من القيود، منها التحليق ليلا دون رادار، فإن ذلك أمرا ممكنا، استنادا إلى المواد المتاحة.

٣٥٤ - وعلاوة على ذلك، أصـــبح من الواضـــح الآن أن أكثر من حكومة ســـعت إلى التأثير على التحقيقات الأولى لكي تصل إلى استنتاج محدد سلفا، وهو ''خطأ الطيار''، كما أن دول أعضاء معينة

أحجمت في السنوات التي تلت ذلك عن كشف سجلاتها ومحفوظاتها بالكامل. ويبدو أن هذه مسائل ثابتة وذات صلة بالموضوع.

٣٥٥ - وتظل فئات المعلومات الواردة أدناه قيد النظر الفعلي فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان التدخل الخارجي سببا في تحطم الطائرة.

### (أ) المعلومات المستمدة من شهود العيان

٣٥٦ - لجمع أدلة مستقاة من شهود عيان بشأن هذا الموضوع، استمع مجلس التحقيق الروديسي إلى سبعة شهود قالوا إنهم شاهدوا طائرة ثانية أو ثالثة، واستمعت لجنة التحقيق الروديسية إلى ما لا يقل عن ستة من هؤلاء الشهود. وشكّك المجلس واللجنة عموما في أقوال هؤلاء الشهود بطريقة غير موضوعية، قد تكون لها صلة بالتحيز المقرر سلفا. واستمعت لجنة عام ١٩٦١ أيضا إلى ستة شهود على الأقل تحدثوا عن أكثر من طائرة واحدة وإلى ١٢ شاهدا على الأقل تحدثوا عن وميض (أو شيء من هذا القبيل) في السماء.

٣٥٧ - واستُجوب ١٢ شاهد عيان جديد منذ انتهاء عمل لجنة عام ١٩٦١. وفي عام ٢٠١٥، استمع الفريق المستقل إلى خمسة شهود جدد شاهدوا أكثر من طائرة واحدة، فضلا عن سبعة شهود زعموا أن ''الطائرة الكبيرة'' كانت النيران مشتعلة فيها قبل تحطمها. وقد سرد الفريق المستقل العوامل الموضوعية ذات الصلة التي أجرى على ضوئها تقييمه للشهود، ليخلص إلى أن شهادة بعضهم لها قيمة إثباتية، وشهادة البعض الآخر ليست كذلك. ومن تلك العوامل إمكانية التعويل على التعرف البصري وصحته في ظروف ليلية غير مواتية، وسنوح فرصة الملاحظة، وضعف الذاكرة البشرية مع مرور الوقت، وحالات عدم الاتساق وأوجه التضارب، وأمور أخرى. وقدم أيضا الناجي المؤقت الوحيد من حادث التحطم، هارولد جوليان، شهادة تشير إلى حدوث تهديد أو هجوم في وقت اقتراب الطائرة من ندولا، يحتمل أن يكون قد شمل انفجارا مفاجئا. وتعزز هذا الدليل في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بمعلومات قدمتها زمبابوي تبين أن سلطات روديسيا الشمالية قد حاولت منع وصول تصريحات جوليان تلك إلى العلن.

٣٥٨ - وورد أيضا في تقريرين على الأقل من التقارير الميدانية لسفير الولايات المتحدة غوليون في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ أن الطائرة ''ربما أُطلقت عليها النار فسقطت''، وناقش تقارير تفيد رؤية ''وميض في الجو''. وقد أحيل التقريران فورا إلى البيت الأبيض ووزير الدفاع والجيش وسلاح البحرية وسلاح الطيران ووكالة المخابرات المركزية.

٣٥٩ - وعلى النحو المشار إليه في تقرير عام ٢٠١٧، فإن كمّا وفيرا من الأدلة المستمدة من الشهود يميل إلى إثبات أنه كانت هناك أكثر من طائرة واحدة في الجو في وقت اقتراب الطائرة SE-BDY من ندولا، وأن أي طائرة كانت موجودة غير الطائرة SE-BDY كانت طائرة نفاثة، وأن الطائرة SE-BDY كانت النيران مشتعلة فيها قبل ارتطامها بالأرض، وأن الطائرة SE-BDY ربما تم إطلاق النار عليها أو الاشتباك النشط معها بطريقة أخرى من جانب طائرة أخرى أو أكثر. والمعلومات الواردة من محفوظات الأجهزة الاستخباراتية والأمنية والدفاعية للدول الأعضاء في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ لم تنتقص من قيمة هذه الأدلة، لكنها لا تدعم هذه الفرضية بصورة قاطعة. غير أنه كما نوقش أعلاه وترد مناقشته بمزيد من التفصيل أدناه، لم يتم بعد إجراء استعراضات شاملة في جميع الدول الأعضاء.

### (ب) ادعاءات تسمُّع الاتصالات المتعلقة بالهجوم

٣٦٠ - أسند الفريق المستقل قيمة إثباتية متوسطة لادعاءات تشارلز ساوثهول وبول أبرام بأنهما سمعا، كل منهما على حدة، حديثا باللاسلكي تم اعتراضه أو قرآ نصه ليلة ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ يتعلق بما اعتقدا أنه هجوم على الطائرة SE-BDY أدى إلى تحطمها. وعلى إثر التطورات التي شهدتها الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، أعدت تقييم جزء من ادعاءاتهما على أن له قيمة إثباتية قوية، لأن الولايات المتحدة كانت ترصد حركة الاتصالات اللاسلكية، ومن المرجح إلى حد بعيد وجود سجلات للنصوص ذات الصلة.

٣٦١ - وإذا كانت ادعاءات أبرام صحيحة، فلا شك أنها في غاية الأهمية بالنسبة لهذا الأمر. وعلى مدى عدة سنوات، طُلب إلى الولايات المتحدة تقديم معلومات لتدعم هذه الادعاءات أو تدحضها. وتغير ردّها بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، حين أكدت أخيرا بيانات أبرام بشأن سجل خدمته كاختصاصي اعتراض يعمل في كريت، ولكنها قالت إنه لم يكن في كريت في أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وعندما تمت مواجهة الولايات المتحدة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ ببيانه الذي يفيد فيه بالعكس، وذلك من أجل تقديم مزيد من التوضيحات، لم يُقدم أي رد، مرة أخرى. وفي عام ٢٠١٩، أُبلغت بأن أبرام قد توفي. ومثلما أشير إلى ذلك من قبل، من الأمور المهمة أن ادعاءات أبرام كانت متسقة وكُرّرت عدة مرات؛ وقد جدد التأكيد لآخر مرة، في تموز/يوليه ٢٠١٧، على أنه كان موجودا في كريت في التواريخ المذكورة؛ وقد تأكد تخصصه ومسؤولياته كأخصائي في بروتوكول اعتراض الرسائل الصوتية مع وحدة التصاريح الأمنية التابعة للقوات الجوية للولايات المتحدة؛ ولم يُطعن في هذه المعلومات عندما كان على قيد الحياة.

٣٦٢ - وتكتسي ادعاءات ساوثهول هي الأخرى أهمية قصوى في هذا الشأن. وكما هو الحال مع أبرام، فقد أتيحت للولايات المتحدة فرص عديدة لدحض ادعاءات ساوثهول أو توضيحها قبل وفاته عام ٢٠١٦. وتتّسق المعلومات الواردة في عام ٢٠١٩ مع أقواله السابقة وتؤيدها، هي وسجل المراسلات الخطية التي قامت لجنة هرشولد بفحصها. ومرة أخرى، كما أشار إلى ذلك المسؤول المعيَّن المستقل للسويد، فقد ”كان ساوثهول يحاول فعليا إطلاع الغير على هذه المعلومات لعقود“. ومن الأمور المهمة أيضا مركز ساوثهول في القوات البحرية للولايات المتحدة الذي لا مجال للطعن فيه، حيث تقاعد في منصب قائد في البحرية الاحتياطية؛ ودوره التخصصي كضابط مكلف بمهام ”المعالجة والإبلاغ“؛ وانتدابه في مرفق للاتصالات البحرية بالقرب من نيقوسيا في عام ١٩٦١؛ واتساق أقواله على مدى فترة زمنية طويلة، من عام ١٩٦٧ على أقل تقدير وحتى عام ٢٠١٣.

٣٦٣ - وفيما يتعلق بالحالات الأخرى لاعتراض الاتصالات، أظهرت معلومات جرى تحليلها في تقرير عام ٢٠١٧ أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة كانتا تتلقيان من السلطات الروديسية عام ١٩٦١ معلومات تتعلق باتصالات حساسة لعملية الأمم المتحدة في الكونغو يتم اعتراضها. وقد جاءت المعلومات الجديدة الواردة من زمبابوي عام ٢٠١٩ بشأن هذا النشاط لتعزز الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير عام ٢٠١٧ في هذا الصدد.

٣٦٤ - وفي موضوع ذي صلة، ولو بشكل مختلف، فإن الاتصالات التي قد تكون أجريت في اللحظات الأخيرة من رحلة الطائرة SE-BDY يمكن أن تكتسي أهمية كبيرة أيضا في حال وجود سجل لها. وتبرز

المعلومات التي جرى تحليلها عام ٢٠١٩ أن سجلات برج مراقبة الحركة الجوية في ندولا فيما يتعلق باللحظات الأخيرة للرحلة ناقصة وتثير تساؤلات بشأن السبب في قيام مارتن بإتلاف الملاحظات التي استند إليها في إعداد الموجز والتصريح غير الكامل الذي أدلى به بعد أن مضى على عدم هبوط الطائرة SE-BDY حوالي ٣٦ ساعة، وكان يعلم حينئذ أنها قد تحطمت.

٣٦٥ - وأشار العديد من الشهود، بمن فيهم السيد مارتن نفسه، إلى إمكانية قيام طائرات تابعة للولايات المتحدة برصد حركة الاتصالات اللاسلكية وربما التواصل مع الطائرة SE-BDY من ندولا. واعتراض الاتصالات اللاسلكية لا يتسبب في حد ذاته في تحطم الطائرة. غير أن مضمون الاتصالات التي تم اعتراضها من المرجح أن يبين ما حدث في اللحظات الحاسمة. وإذا كانت هناك أطراف متمركزة في مواقع متباعدة شاركت في هجوم أرضي أو جوي أو تدخل خارجي آخر، فمن المرجح أن تكون قد تواصلت فيما بينها بأجهزة الاتصال اللاسلكي أو بوسائل أخرى مماثلة.

٣٦٦ - وفي ختام مناقشة هذا الموضوع، تشير مصادر متعددة إلى أن اتصالات قد سمعت، لكن لم يسلط عليها الضوء حتى الآن. وتشمل تلك المصادر أفرادا وأناسا عملوا في أجهزة الأمن والاستخبارات والدفاع الحكومية. وبالنظر إلى الظروف الأخرى، بما في ذلك كون بعض الدول الأعضاء كانت ترصد وتعترض اتصالات الأمم المتحدة، ووجود معدات اتصالات متطورة في ندولا في تلك الليلة، وبالإشارة إلى السجلات الناقصة لبرج مراقبة الحركة الجوية في ندولا، خلافا للعادة، فإنه لا يمكن إنكار أهمية إيجاد أي آثار للاتصالات التي جرت في تلك الليلة المأساوية. وهذا المجال تحديدا قد يُنظر فيه، مع مرور الوقت، إلى عدم تعاون الدول الأعضاء على أنه بمثابة قرار بإخفاء الحقيقة الكاملة للأمور.

### (ج) القدرة على تنفيذ هجوم خارجي

٣٦٧ - كما ذكر أعلاه، فإن التحقيقات الأولى اقتصرت أساسا على اعتبار الطائرة النفاثة Fouga Magister الطائرة الوحيدة المرشحة لشن هجوم على الطائرة SE-BDY، ثم استبعدتها فعلا على أساس شهادة رائد قوات كاتانغا الجوية ديلين وبالنظر إلى القيود المتعلقة بالعمليات. وخلصت لجنة التحقيق الروديسية إلى أنه ''أتى طواعية ... ولم نجد أي سبب يدعو إلى الشك في أدلته''، على الرغم من أن ديلين كان من مرتزقة كاتانغا ويشتبه في احتمال تواطئه في الحادث المأساوي. وتظهر أقوال ديلين العديد من أوجه عدم الاتساق، بما في ذلك ما يتعلق بعدد طياري قوات كاتانغا الجوية المتاحين، ليُكتشف بعد ذلك أنه لم يكن هو نفسه طيارا.

٣٦٨ - ومكّنت المعلومات الجديدة الواردة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ من الوصول إلى تقييم مفاده أنه كان هناك العديد من الموارد، من مطارات أو مهابط للطائرات وطيارين وطائرات، بالإمكان استخدامها لشن هجوم. وأظهرت الشروح الواردة في إفادات الشهود وفي الوثائق التي تم تحليلها أن الطائرات كانت تهبط ليلا باستخدام الرمل والكيروسين لتعليم مسارات الهبوط، وأن معظم الرحلات الجوية للأمم المتحدة في الكونغو في ذلك الوقت كانت تتم ليلا، وأن الهجمات جو - جو كانت تحدث. وأظهرت أيضا أن طائرات متعددة، بما فيها تلك التي لديها قدرات هجومية، مثل طائرات Fouga Magister النفاثة و De Havilland Dove و Dornier DO-27 أو DO-28 وغيرها، كانت متاحة في كاتانغا واستخدمتها قوات كاتانغا الجوية في عمليات هجومية في أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

٣٦٩ - وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، أتيح كم كبير من المعلومات الجديدة بشأن هذا الموضوع. وتزيد هذه المعلومات تعزيز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٧، علما بأن باقي الأدلة تشير إلى أن طائرة واحدة فقط من طراز Avikat Fouga Magister تابعة لقوات كاتانغا الجوية ظلت قابلة للتشغيل في أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وتؤكد المعلومات الجديدة وجود بعض المرتزقة في كاتانغا، بمن فيهم ضباط مرتزقة فرنسيون ربما كانوا هناك بموافقة ضمنية أو صريحة من الحكومة الفرنسية. وتؤكد أيضا المعلومات الواردة من العديد من المسؤولين المعيَّنين المستقلين والأفراد أن قوات كاتانغا الجوية كانت تستخدم طائرات مسلحة من طراز Dornier DO-28 و Dove في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وكانت تستخدم العديد من أماكن الإقلاع والهبوط والمطارات في مختلف أنحاء كاتانغا وجمهورية الكونغو وأنغولا وروديسيا الشمالية.

٣٧٠ - وتشير معلومات قدمها شاهد العيان روزيه أن شركة التعدين UMHK كانت تقوم بتركيب أسلحة في مصانعها لتستخدمها قوات كاتانغا الجوية، وهو ما يمثل دليلا يؤكد ادعاءات سابقة.

٣٧١ - وفيما يتعلق بفان ريسغيم، تظهر مقتطفات من سجلات رحلاته الجوية (التي ما زال يتعين مواصلة تحليلها) أنه في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٦١، قاد طائرات من طراز Dove و Piper و DC-3 و Fouga Magister و Dornier DO-28 لحساب قوات كاتانغا الجوية، مع العديد من الطيارين المساعدين، من أماكن تقع في مختلف أنحاء كاتانغا وجمهورية الكونغو وروديسيا الشمالية. وقد ادعى كوبنز بأن فان ريسغيم اعترف بإسقاط الطائرة SE-BDY؛ غير أنه نفى ذلك لآخرين، وقال إنه لا يريد أن يواجه مشاكل بسبب ما قام به في الكونغو. وبالإشارة إلى تحليل مجموعة من المعلومات المتضاربة، بما فيها تلك الواردة من محفوظات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية للدول الأعضاء، فإنه لا يمكن، بصورة قاطعة، إثبات مكان وجود فان ريسغيم ليلة ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. غير أن وجوده في برازافيل بعد بضعة أيام من تحطم الطائرة SE-BDY، بالتزامن مع عدد من الأشخاص مثار الاهتمام، بمن فيهم عملاء من وكالة المخابرات المركزية، هي أيضا مسألة تتطلب مزيدا من التحقيق. وبالنظر إلى جذوره العائلية وعلاقاته الأسرية وسجل خدمته في صفوف القوات المسلحة البريطانية، وكذلك المعلومات التي تبيّن أن الولايات المتحدة تعتبر أنه ربما يكون قد هاجم الطائرة SE-BDY، فإن إجراء مزيد من البحوث بشأن هذا الموضوع لا يزال أمرا ضروريا.

٣٧٢ - وفيما يتعلق بنظرية بوكيلز، تصف معلومات جديدة من دو كيمولاريا وردت عام ٢٠١٨ اجتماعه عام ١٩٩٣ مع بوب دونار. وأكدت هذه المعلومات جوانب من الفرضية، لكنها لم تذكر، هذه المرة، ''بوكيلز'' نفسه. وعلاوة على ذلك، يشير أيضا التحليل الذي قام به فريق فيلم ''قضية همرشولد غير المحلولة'' إلى أن بوكيلز لم يكن من طياري قوات كاتانغا الجوية.

٣٧٣ - وأظهرت أيضا معلومات مستقاة من محفوظات أجهزة الاستخبارات والأمن والدفاع للدول الأعضاء، جرى تحليلها عام ٢٠١٩، أن قوات روديسيا الشمالية كانت قد جُمّعت في حالة جاهزية واستعداد للقتال على طول الحدود مع كاتانغا، بل وداخل كاتانغا نفسها. وفي هذا الصدد، أشير مرة أخرى إلى أنه لم يتسن في عام ١٩٦١، ولا حتى الآن، أن تُستبعد، بصورة قطعية، إمكانية أن تكون هناك طائرة أخرى غير تابعة لكاتانغا في الجو في تلك الليلة، ومن الممكن أن تكون هذه الطائرة، على سبيل المثال، واحدة أو أكثر من المقاتلات - القاذفات النفاثة الـ ١٨ طراز Canberra، أو المقاتلات - القاذفات النفاثة الـ ٣٠ طراز Vampire، أو الطائرات الهجومية الخفيفة الـ ١٢ طراز Provost، التابعة للقوات الجوية الملكية الروديسية.

٣٧٤ - وعلى النحو المشـــار إليه أعلاه، رغم أن المعلومات التي تشـــير إلى إمكان أن تكون طائرة من طراز Fouga أو De Havilland أو Dornier أو طائرة من نوع آخر هي التي هاجمت الطائرة SE-BDY يمكن تقييمها على أنها ضعيفة بمعزل عن غيرها، فإنه يجب النظر فيها على ضوء أدلة أخرى، بما فيها الأدلة المستمدة من الشهود. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من الصعوبات العملية لشن هجوم من هذا القبيل، فإن نجاحه لا يقتضي بالضرورة أن يكون الهجوم مباشرا. فربما كان إزعاج طائرة ثانية للطائرة SE-BDY كافيا ليكون سببا لتحطمها. غير أنني أكرر التأكيد على أنه لا يزال من الضروري توخي الحذر في أي تحليل لهجوم خارجي. وتبين المعلومات الواردة أعلاه أنه من الممكن أن تكون الطائرة SE-BDY قد تعرضت للتهديد أو الهجوم من طائرة أخرى أو من مصدر هجوم أرضي، أي أن هذا النوع من الهجوم أو التهديد لا يمكن استبعاده. غير أنها، في هذه المرحلة، لا تقدم التفاصيل المحددة لأي هجوم من هذا القبيل. ولهذا السبب، وكما يناقَش بمزيد من التفصيل أدناه، فإن الكشف الكامل عن جميع المعلومات التي قد تكون متاحة هو أمر بالغ الأهمية.

### ٢ - التدخل الداخلي: لا يمكن في الوقت الراهن الخلوص إلى ما إذا كان العمل التخريبي سببا لتحطم الطائرة

٣٧٥ - إن الدور المحتمل لأشكال مختلفة من العمل التخريبي في تحطم الطائرة ظل موضع دراسة منذ التحقيقات الأولى، وقد أشـارت لجنة عام ١٩٦١ إلى أن عدم تعيين أي حارس خاص لحراسة الطائرة SE-BDY في ليوبولدفيل معناه عدم إمكانية استبعاد احتمال الاقتراب من الطائرة دون إذن بغرض التخريب.

٣٧٦ - ولم يجد الفريق المستقل أي قيمة إثباتية في الادعاء الذي قدم في عام ٢٠١٥ ومفاده أن موظفين في سفارة أجنبية (رومانيا) في ليوبولدفيل تورطوا في زرع عبوة متفجرة في الطائرة SE-BDY أثناء وجودها على مدرج الإقلاع في مطار ليوبولدفيل، أو الادعاء بأن أحد الخاطفين أو راكبا ''زائدا'' قد تم تهريبه على متن الطائرة SE-BDY. لكن لم يستطع الفريق ولا تقرير عام ٢٠١٧ أن يقيّم بشكل كامل ادعاء العمل التخريبي المبين في وثائق معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية التي وصفت ''العملية سيليست''، إذ لم تتح جنوب أفريقيا إمكانية الاطلاع على تلك الوثائق.

٣٧٧ - وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، واصلت السعي إلى التحقق من الادعاءات المتعلقة بـ ''العملية سيليست''. وبمساعدة من فريق فيلم ''قضية هرشولد غير المحلولة''، أُجريت مقابلة مع عضو سابق مزعوم في معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية ذكر أن المعهد كان تنظيما نشطا وأنه سبق له أن رأى مواد دعائية متصلة بـ ''العملية سيليست''. وحُلّلت أيضا نسخة أخرى مكتوبة بخط اليد من وثائق يبدو أنها مذكرات كيث ماكسويل. والمعلومات الجديدة الواردة لا تثبت أو تنفي ''العملية سيليست'' المزعومة، ولكنها تؤكد أنه ما زال من الضروري التحقق من الفرضية المتعلقة بـ ''العملية سيلسيت'' أو دحضها. وهذا يتطلب تعاون جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، قد تساعد المعلومات الاستخبارية في جنوب أفريقيا وربما المملكة المتحدة و/أو الولايات المتحدة على إثبات الوجود المحتمل للتنظيم المذكور وأي عمليات يحتمل أن يكون قد قام بها عام ١٩٦١. ومن المهم أن تشمل الأبحاث الجارية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة أيضا البحث عن السجلات المتعلقة بماكسويل والتنظيم وأي نتائج للتحقيقات الداخلية التي أُجريت بعد ظهور الادعاءات علنا عام ١٩٩٨.

٣٧٨ - وما زال من الضروري تعزيز تعاون الدول الأعضاء قبل التوصل إلى أي استنتاج قاطع بشأن الدور المحتمل للعمل التخريبي في تحطم الطائرة. وتحليل الوثائق الأصلية لـ ''العملية سيليست'' أمر لازم،

كلزوم السؤال المحتمل للشهود والفحص المنسق لمحفوظات الاستخبارات والأمن والدفاع للدول أعضاء، للتأكد من وجود أو عدم وجود إشارة إلى معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية أو ''العملية سيليست'' (التي تدعي أمورا منها وجود دور لوكالة المخابرات المركزية). وللأسف، فهذه فرضية لم أتمكن من دحضها أو زيادة توثيقها في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

### ٣ - ما زال محتملا أن يكون تحطم الطائرة حادثا عارضا نجم عن خطأ الطيار، دون أي تدخل

٣٧٩ - كما ورد في تقرير عام ٢٠١٧، لا بد من الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون تحطم الطائرة قد نجم عن خطأ بسيط من جانب الطيار. فمثل هذه الحوادث تقع، رغم وجود طاقم يتمتع بالخبرة اللازمة ويعمل في ظروف طيران عادية إلى حد ما.

٣٨٠ - وقد استُبعدت بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧، استنادا إلى أسس سليمة، ادعاءات سابقة تفيد بأنه ربما كان هناك عطل ميكانيكي أو عطل ملموس آخر، بما في ذلك تعطل أجهزة قياس الارتفاع، أو أن برج مراقبة الحركة الجوية نقل قراءة خاطئة للارتفاع إلى الطيارين، أو أنه تم استخدم خرائط هبوط خاطئة. ومن ثم، إذا لم يكن هناك تدخل في مسار الرحلة، فمن شبه المؤكد أن تحطم الطائرة نجم عن مشكلة ما ناشئة عن خطأ محض من جانب الطيار، مثل سوء قراءة أجهزة قياس الارتفاع بالاقتران مع خطأ في الرؤية.

٣٨١ - وعلى الرغم من أن فرضية خطأ الطيار تبدو تفسيرا بسيطا، فإنه سيكون من غير السليم منطقيا استنتاج عدم حدوث أي تدخل، في ظروف من الواضح فيها أنه لم يُفصح عن جميع الأدلة ذات الصلة. والانتهاء إلى أي نتيجة قاطعة مع العلم بأننا لم نطّلع على جميع الأدلة المحتمل أن تكون جوهرية لن يكون أمرا حصيفا أو مسؤولا. وبالفعل، فإن الكثير من الأدلة التي ما زالت تحتاج إلى إجابة، بما فيها تلك المستمدة من إفادات العديد من شهود العيان، تدفع باتجاه معاكس لنتيجة مؤداها ''خطأ الطيار''. وبطبيعة الحال، لا يمكن استعراض جميع الأدلة التي كانت موجودة في السابق، وذلك لأسباب منها، على سبيل المثال، أن نحو ٨٠ في المائة من الطائرة قد احترق عقب تحطمها. غير أن المعلومات المحتمل أن تكون موجودة في حوزة بعض الدول الأعضاء - مثل ما إذا كانت الاتصالات الصوتية المعترَضة المزعومة موجودة فعلا وهل هي حقيقية أو مزيفة، وما إذا كانت أي جهة أمنية أو استخبارية قد سجلت وجود طائرة ثانية - ما زالت ضرورية للإجابة على ادعاءات شهود العيان. وإذا كان قد جرى استعراض كافة الأدلة الموجودة وتم التوصل إلى نتيجة مؤداها أن من غير الممكن دعم أي فرضية أخرى، فقد يكون من المشروع تخمين أنه، من جميع الجوانب العملية، لا سبيل إلى إمكانية إيجاد أي تفسير آخر غير خطأ الطيار. غير أننا لم نصل بعد إلى نقطة يكون فيها الوصول إلى هذا الاستنتاج معقولا.

## باء - مسائل أخرى

### ١ - تعاون الدول الأعضاء

٣٨٢ - كان انخراط الدول الأعضاء في العملية التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٢/٧٢، خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ممتازا إجمالا. وهذا أمر مشجع ويدل على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعتبر المسألة في غاية الأهمية، إلى درجة أنه بات بالإمكان، بعد مرور ستة عقود على الواقعة، إعادة النظر في القواعد التي تطبق عادة على سرية المعلومات وحساسيتها، وذلك توخيا للشفافية.

٣٨٣ - وامتثلت أغلبية الدول الأعضاء الـ ١٤ التي طُلب منها إجراء استعراض داخلي مكرس لمحفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية لذلك الطلب نصا ومضمونا. ويمكن اعتبار العمل المنجز نجاحا وخطوة بناءة في البحث عن حقيقة الحادث المأساوي، وهو ما أسفر عن اكتشاف معلومات جديدة ذات صلة بالموضوع والكشف عنها، وذلك في مجالات منها عمليات اعتراض الاتصالات ذات الصلة التي يحتمل أن تكون دول أعضاء قد قامت بها؛ وقدرة القوات المسلحة على شن هجوم محتمل على طائرة الأمين العام؛ ووجود أفراد أجانب من جماعات شبه عسكرية ومن أجهزة استخبارات في المنطقة؛ وغيرها من المعلومات ذات الصلة بسياق عام ١٩٦١ والأحداث المحيطة به.

٣٨٤ - ولا بد من التنويه بوجه خاص بالدول الأعضاء التي عيّنت مسؤولين يمكن أن يقال عنهم حقا إنهم مستقلون ورفيعو المستوى، ويسّرت لهم سبل الحصول على ما يلزم من تصاريح وتعاون لإجراء بحوثهم بطريقة منهجية وشاملة، بما في ذلك البحث في مواد سرية. وأنا ممتن لجميع الدول الأعضاء، لكن لا بد من الثناء بوجه خاص على بلجيكا وزمبابوي والسويد وفرنسا لعمق وحجم العمل الذي اضطلع به مسؤولوها المعيّنون المستقلون. فقد قامت هذه الدول الأعضاء باستعراض وتوفير معلومات كان الكشف عنها قد يُعتبر في السابق ضارا بمصالحها، ولا سيما بالنظر إلى السياق التاريخي الذي يشمل إنهاء الاستعمار في الفترة ذات الصلة. كما أني ممتن بشكل خاص للعمل الذي أنجزه المسؤولون المعيّنون المستقلون لألمانيا والبرتغال وزامبيا وكندا. فمع أنه كان من المطلوب عموما أن تشمل بحوث هذه الدول الأعضاء كمّا أقل من المواد المحتملة، إلا أنها انخرطت أيضا في العملية المطلوبة منها بنفس الطريقة وقدمت معلومات هامة بعد قيام مسؤوليها المستقلين رفيعي المستوى بإجراء بحوث مكرسة لهذا الغرض.

٣٨٥ - وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم مشجع، فلا يمكن القول إن عمليات البحث كانت شاملة في جميع الدول الأعضاء. فثمة دول أعضاء معينة لم ترد بشكل جوهري على الاستفسارات أو يبدو أنها استنتجت أن محفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية لا يمكن أن تتضمن معلومات ''ذات صلة''، إذ أنها ليست في الأحوال العادية محفوظات تتيح أطرها القانونية الاطلاع عليها أو الكشف عنها. وكما أشرت إلى ذلك في تعريفي للمعلومات التي يمكن اعتبارها ''ذات صلة''، فإن هذه المسألة يجب أن تفسر بالمعنى الواسع غير الإقصائي، وليس بالمعنى التقني أو القانوني. وبالتالي، لا يمكن اعتبار معلومة ما غير ''ذات صلة'' مثلا لأن إطارا قانونيا قائما لا يستلزم الإفصاح عنها أو لا يسمح بذلك.

٣٨٦ - وفيما يتعلق بالدول الأعضاء التي أود بكل احترام أن اقترح عليها أن تزيد مشاركتها، أود أن أشير إلى ما يلي. لقد أجرت جنوب أفريقيا تعيينا في أيار/مايو ٢٠١٩، بعد نحو ١٥ شهرا من طلبي الأول وبعد انقضاء الموعد النهائي لتقديم تقارير المسؤولين المعيَّنين المستقلين الآخرين. وأنا ممتن لهذه الخطوة الإيجابية. غير أنه لم ترد أي معلومات من جنوب أفريقيا، رغم أنها حُدّدت باستمرار على أن من المرجح جدا أن تكون بحوزتها معلومات ذات صلة.

٣٨٧ - وأجرت المملكة المتحدة أيضا تعيينا في أيار/مايو ٢٠١٩، بعد نحو ١٥ شهرا من طلبي الأول وبعد انقضاء الموعد النهائي لتقديم تقارير المسؤولين المعيَّنين المستقلين الآخرين. وأنا ممتن لهذه الخطوة الإيجابية. ووردت رسالة من المسؤول المعيّن المستقل من المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٩ أكد فيها المسؤول المعيّن اعتقاده الراسخ بأن جميع الوثائق التي تحتفظ بها الحكومة البريطانية والتي تتضمن معلومات ذات صلة بالتحقيق قد تم تحديدها بالكامل وتقديمها استجابة لطلباتي السابقة. ولا أعتقد أن من المنصف توقع أن يكفي شهر واحد لإجراء استعراض شامل من هذا النوع يغطي النطاق الواسع المطلوب،

ولا شك أن الاستعراض الداخلي أُجري قدر المستطاع وفي حدود الوقت المتاح. وأعتقد أن تفاصيل الطلب والاستفسارات التي أحالها التحقيق إلى المسؤول المعيّن المستقل وتلك الواردة في تقريري قد تكون مجالا خصبا للنظر فيها مستقبلا. ورغم أن المملكة المتحدة حُدّدت على أن من المرجح جدا أن تكون بحوزتها معلومات ذات صلة، ورغم قيامي بتحديد مجالات معينة يمكن إيجاد هذه المعلومات فيها، لم ترد أي وثائق أو معلومات أخرى جديدة ولم أتلق ردا على الاستفسارات المفصلة التي قدمتها. غير أنه يبدو، حتى عام ٢٠١٩، أن المملكة المتحدة مستعدة لتعزيز انخراطها في هذه العملية، وهو أمر يستحق الثناء.

٣٨٨ - وفيما يتعلق الولايات المتحدة، أشعر بالامتنان لإجراء تعيين في عام ٢٠١٨. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أُبلغت بأن بحوثا شاملة في عدد من الوكالات الحكومية، بما فيها وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن الوطني، قد أجريت في السنوات السابقة؛ وقيل إن ثمة طلبات بحث أخرى قيد النظر، وقد وُسّع نطاقها ليشمل وكالات استخباراتية أخرى تابعة للولايات المتحدة. وبينما يمثل ذلك انخراطا مستمرا في العملية، جدير بالذكر أيضا أنه فيما يتعلق بعدد من الاستفسارات والطلبات المحددة، لم ترد أي مواد أو إيضاحات أخرى. ورغم أن الولايات المتحدة حُدّدت على أن من المرجح جدا أن تكون بحوزتها معلومات ذات صلة، ومع أن المجالات المعينة التي يمكن إيجاد هذه المعلومات فيها قد حُدّدت في الرسائل، لم ترد أي معلومات أخرى عدا التقرير الوحيد المذكور في هذا التقرير. غير أن توسيع نطاق جهود البحث عام ٢٠١٩ ليشمل وكالات استخبارات أخرى تابعة للولايات المتحدة يظل أمرا مشجعا وجهدا يستحق التقدير.

٣٨٩ - وفي عام ٢٠١٩، كررت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الإعراب عن موقفهما القائل بأن البحوث التي أجراها كل منهما في السنوات السابقة كانت شاملة بالفعل. غير أنه يتضح، من خلال بضعة أمثلة ملموسة سبقت الإشارة إليها، أن الأمر قد لا يكون بالضرورة كذلك. وتشمل هذه الأمثلة ذكر المملكة المتحدة أنه ليس لديها أي معلومات تتعلق بعميل في جهاز المخابرات MI6 يدعى ريتشي، أو ذكر الولايات المتحدة أنه ليس لديها أي سجل عن أي مشاركة في توريد طائرات نفاثة من طراز Fouga Magister إلى كاتانغا عام ١٩٦١ أو عن وجود طائرة تابعة للولايات المتحدة مزودة بمعدات اتصالات متطورة في ندولا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، أو أي سجل يتعلق بخدمة أبرام. وعندما عُرضت على هاتين الدولتين، عام ٢٠١٧، وثائق تم التحقق فيها من هذه المسائل على نحو مستقل، أسفرت البحوث الإضافية التي أُجريت عن اعترافهما بوجود سجلات ذات صلة. وتعزز هذه الأمثلة الخبرة المكتسبة المتمثلة في أنه عندما تجرى البحوث بطريقة موجهة، مع توافر القدر الكافي من المعرفة وسبل الوصول والموارد، فإنه يصبح من الممكن الكشف عن معلومات هامة. ولهذا السبب فإنني أحثهما مرة أخرى على مواصلة وتعميق انخراطهما في العملية.

٣٩٠ - وفيما يتعلق بالاتحاد الروسي، فإنني ممتن للعلم بأنه قد أجرى عمليات بحث في المحفوظات الاستخبارية والأمنية والدفاعية؛ غير أنه لم يتم تعيين مسؤول معيّن مستقل ولم تُذكر تفاصيل عمليات البحث عن المعلومات. وعلى الرغم من عدم وجود معلومات دقيقة لدي تفيد بأن الاتحاد السوفياتي السابق كان ملمّا على وجه التحديد بالأحداث المذكورة، باعتباره جهة فاعلة هامة في المنطقة في ذلك الوقت، سيكون من المفيد جدا، لأغراض الاكتمال والاتساق، التعاون مع الاتحاد الروسي في إجراء استعراض كامل ودقيق، وفقا للإطار المطلوب.

### ٢ - لا بد أن هناك معلومات إضافية ذات صلة

٣٩١ - أُحرز تقدم هام على صعيد استعراض المعلومات ذات الصلة وعلى صعيد إظهار الأماكن الذي يُرجّح بشكل كبير أن توجد فيها معلومات إضافية، وذلك على نحو دقيق ومحدد. ويتضح من السجلات المتاحة أن من شبه المؤكد وجود معلومات غير مفصح عنها بشأن الحادث المأساوي في المحفوظات الاستخباراتية والأمنية والدفاعية لدول أعضاء معينة. وبالنظر إلى الطريقة التي ظهرت بها معلومات جديدة محتملة على مر السنين، ما زال من المحتمل إيجاد معلومات إضافية في المستقبل. وفي عام ٢٠١٧، أشرت إلى أن الإفصاح دون تحفظ أو شروط عن المعلومات ذات الصلة التي قد تكون موجودة ولكن حجبتها إلى الآن وكالات أو أجهزة الاستخبارات والأمن والدفاع التابعة للدول الأعضاء هو أمر كان ينبغي القيام به منذ زمن بعيد. وللأسف، فإن هذا الإفصاح لم تقم به جميع الدول الأعضاء - ولا سيما تلك التي لديها على الأرجح معلومات ذات صلة - ولا يمكن أن يقال بأن عبء الإثبات المذكور في تقرير عام ٢٠١٧ قد تم النهوض به.

٣٩٢ - وخلال السنتين الماضيتين، زاد تطور حجم ما هو معروف عن المعلومات الاستخبارية والأمنية والدفاعية الموجودة بحوزة الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، وعلى نحو ما يرد تحليله في هذا التقرير، تبين سجلات وكالة المخابرات المركزية أن الوكالة كانت على علم بتوريد الأسلحة إلى كاتانغا، بل وربما شاركت في ذلك أيضا، بما يشمل كونها كانت تعرف كاسار، المسؤول عن توريد الطائرات إلى قوات كاتانغا الجوية، وليب الذي كان يتولى تنسيق الاتصالات مع المخابرات البريطانية، وشركة التعدين UMHK، ومسؤولي روديسيا. وكانت الوكالة أيضا على علم وصِلة بأحد العملاء الضالعين في توريد طائرات Dornier، أو الذين لهم إلمام بذلك. وتبين وثائق أخرى جرى تحليلها، على سبيل المثال، أن عملاء الوكالة سعوا إلى تجنيد أعضاء في ''فرقة إعدام'' في الكونغو وكانوا قد رتبوا لتوفير طائرة تابعة للوكالة ودروس في الطيران لصالح العمليات هناك. وأشير إلى أن أيا من هذه المعلومات لم يكن مصدرها المسؤول المعيّن المستقل للولايات المتحدة، بل حددها باحثون خواص وجدوا أنها رُفعت عنها السرية مع أمور أخرى غير متصلة بالموضوع (من ذلك، على سبيل المثال، رفع السرية عن السجلات المتعلقة بالرئيس جون ف. كينيدي). وهذا يؤكد وجوب أن يكون المسؤولون المعيّنون المستقلون مستقلين ورفيعي المستوى، وينبغي لهؤلاء أن يضطلعوا بمهامهم بطريقة شاملة من خلال التجاوب مع طلبات هذا التحقيق بحيث يتسنى توجيه البحوث نحو المجالات المواضيعية ذات الصلة. ويجب أيضا أن يتاح لهم ما يكفي من الموارد، لأن عمليات البحث غالبا ما تكون يدوية وتشمل محفوظات ورقية متفرقة ومتعددة.

٣٩٣ - ويرد في تقارير لجنة تشورتش وسيرة ديفلين الذاتية ومصادر أخرى أن وكالة المخابرات المركزية كانت تتصرف، في العديد من المناسبات داخل الكونغو وحوله خلال عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١، دون إذن من حكومة الولايات المتحدة أو بطريقة تتعارض مع سياسة حكومة الولايات المتحدة. وهذا يزيد من أهمية التحقق من المعلومات الواردة في المحفوظات الاستخباراتية، لأنها قد تتضمن رواية مختلفة عن تلك التي أُفصح عنها استنادا إلى المحفوظات الدبلوماسية والسياسية. وثمة سبب آخر يدعو إلى التحقق من هذه المعلومات، وهو أن اللجنة البرلمانية البلجيكية للتحقيق في اغتيال باتريس لومومبا، التي أُنشئت عام ٢٠٠٠، ذكرت في تقريرها الصادر عام ٢٠٠١ أن وكالة المخابرات المركزية قلّلت من حجم دورها في القضية وأن النتائج التي خلصت إليها لجنة تشورتش يضعفها اعتمادها على شهادة مسؤولي الوكالة. وقد لا يمكن تحديد أي من المعلومات ذات الصلة يمكن أن تتضمنها السجلات التي تشير إلى عمليات

الوكالة في الكونغو في أوائل الستينيات ما لم يتسن استعراض الملفات المتعلقة بالأمور المذكورة أعلاه وأي أدلة منبثقة عنها. وفي حين أن لجنة تشورتش تشير إلى العديد من برقيات وكالة المخابرات المركزية المتعلقة بأنشطة الوكالة في الكونغو وحوله على مدى الفترة الزمنية المعنية، فإن الولايات المتحدة لم تقدم أيا من برقيات الوكالة تلك أو تشر إليها في هذا التحقيق. وأشير كذلك إلى أنه لم يتم تلقي أي رد بخصوص النتائج التي خلص إليها تقرير عام ٢٠١٧ فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالولايات المتحدة، وهي ردود من شأنها أن تمكّن من تحديد معلومات إضافية ذات صلة.

٣٩٤ - ومن الأمثلة المشابهة المتعلقة بالمملكة المتحدة، على الرغم من الاعتراف عام ٢٠١٧ بوجود نيل ريتشي، لم يُفصح عن أي معلومات متصلة بتقريره، بالرغم من وجود التقرير وبالرغم من وجود أدلة على أن ريتشي وغيره من مسؤولي المخابرات البريطانية كان لهم دور رئيسي في الأحداث التي أتت بهمرشولد ومرافقيه إلى ندولا. ووجود عناصر من المخابرات البريطانية، بمن فيهم بارك وريتشي، هي مسألة موثقة في السجلات. واعتُرف أيضا بأن وجودهما يتزامن مع اعتبارات داخل وزارة الخارجية البريطانية ومناقشات تتعلق بـ ''التخلص'' من لومومبا في نفس فترة الاثني عشر شهرا (على سبيل المثال، المراسلات المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ بين روس وسميث في إدارة أفريقيا بوزارة الخارجية). ويتضح من وقوع هذه الأمور دون أن تُحدَّد أي مواد من المحفوظات الاستخباراتية والأمنية والدفاعية البريطانية للكشف عنها لهذا التحقيق أن من المرجح وجود معلومات إضافية في هذا الصدد. وأشير أيضا إلى أنه لم يتم تلقي أي رد بخصوص النتائج الواردة في تقرير عام ٢٠١٧، ومفادها أن المملكة المتحدة تلقت نصوص مكالمات للأمم المتحدة تم اعتراضها أو أنها حاولت التأثير على التحقيقات الأولى لكي تخلص إلى نتيجة ''خطأ الطيار''؛ وهذه بالتأكيد مسائل قد يكشف البحث فيها عن مزيد من المعلومات الهامة.

٣٩٥ - وفيما يتعلق بجنوب أفريقيا، لم يُبلغ عن العمل الفني الذي قام به مسؤولها المعيَّن المستقل في عام ٢٠١٩. وواضح أن المسائل المتصلة بوثائق ''العملية سيليست'' تحتاج إلى التحقق منها. وكذلك الشأن بالنسبة للعديد من الأمور الأخرى، مثل تلك المتعلقة بنقل أفراد ومعدات من جنوب أفريقيا إلى كاتانغا، ومعلومات بشأن مرتزقة وموظفي استخبارات من جنوب أفريقيا وبشأن الصلات القائمة بين أفراد كاتانغيين ومرتزقة بلجيكيين وكيانات من جنوب أفريقيا (أجهزة أمنية وقوات شبه عسكرية، على حد سواء)، وأمور أخرى.

٣٩٦ - وأكد المسؤول المعيَّن المستقل لألمانيا أنه أجرى بحوثا غير مقيدة في المحفوظات الاستخباراتية والأمنية والدفاعية. وبعد أن أنهى المسؤول المعيّن المستقل لألمانيا تقريره، ورد المزيد من المعلومات بشأن عنصر مخابرات ألمانيا الغربية المزعوم، هانز جيرماني، وقائد طائرة Dornier، هاينريك شافير، وهو ما قد يشكل مجالا للمزيد من التحقيق.

٣٩٧ - ومن الواضح أنه يمكن تحديد الأمور السالفة الذكر وغيرها على أنها تتطلب تعاونا نشطا من دول أعضاء معينة لإجراء بحث كامل في محفوظاتها الاستخبارية والأمنية والدفاعية. ولا يزال المجال الرئيسي للتحقيق هو ذلك المتعلق باعتراض الإرسال اللاسلكي وما يتصل بذلك من سجلات (بما في ذلك الشرائط والنصوص الخطية والمعلومات المستقاة من مصادر ثانوية أو من مصادر نقلتها عن مصادر ثانوية، وغير ذلك من المواد)، ولا سيما ما يتعلق باحتمال حدوث اتصالات من جانب - أو بين - الطائرة SE-BDY وأي طائرة أخرى وقوات أرضية ومراقبة الحركة الجوية. وما زال يتعين التحقق من الدقائق الأخيرة للطائرة SE-BDY، ومن المرجح أن يكون بالإمكان إثبات أو دحض فرضيات معينة.

وكون دول أعضاء معينة، منها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وربما دول أخرى، كانت لديها قدرات اعتراض في ندولا في تلك الليلة، وكون أفراد استخباراتها كانوا موجودين في الكونغو وروديسيا الشمالية ويبدو أنهم قاموا باعتراض اتصالات للأمم المتحدة (بما يشمل اتصالات الأمين العام نفسه، على ما يبدو)، يقتضي تقديم تفسير كامل لهذه المعلومات. وأي تسجيلات من هذا القبيل تكتسي أهمية خاصة لأنها قد تفسر سجلات مراقبة الحركة الجوية، التي ثبت أنها سجل غير مكتمل للحظات الأخيرة لرحلة الطائرة SE-BDY.

٣٩٨ - وقد خلص تقرير عام ٢٠١٧ إلى أنه من غير المستبعد أن يكون هجوم خارجي أو تهديد خارجي سببا لتحطم الطائرة وأن عبء الإثبات قد انتقل إلى الدول الأعضاء كي تثبت أنها أجرت استعراضا كاملا للسجلات والمحفوظات التي في عهدتها أو حيازتها. وبالنظر إلى التحليل السابق، فإن العمل الذي اضطُلع به في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ لا يوفر أسبابا لزعزعة أي من الاستنتاجين، ذلك أن عبء الإثبات المبين لم يتم النهوض به بالكامل بعد. وبرأيي، ينبغي أن يظل هذا العبء مسندا إلى أن تقتنع الجمعية العامة بأنه قد تم النهوض به بالقدر الكافي عن طريق الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالسبب المحتمل أو الأسباب المحتملة للحادث المأساوي.

## سادسا - التوصيات والخلاصة

### ألف - أساس التوصيات

٣٩٩ - يُضطلع بالولاية الحالية استنادا إلى ما أُنجز من عمل هام برعاية الأمم المتحدة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، بالاستفادة من العمل الجبار الذي سبق أن قام به آخرون. ويقضي قرار الجمعية العامة بمواصلة البحث عن حقيقة الأحداث المأساوية، على نحو ما عبّرت عنه الجمعية في قراراتها المتتالية. وجرى في السنوات الأخيرة سؤال شهود جدد واستعراض عشرات الآلاف من الصفحات من السجلات الأصلية وإجراء عمليات فحص بمعرفة خبراء الطب الشرعي واستشارة خبراء والتواصل مع الدول الأعضاء. وفي ظل عدم وجود نية لإثبات فرضية بعينها، فقد سعينا إلى دحض نظريات المؤامرة، واستبعاد الادعاءات غير المدعومة بالأدلة، والتركيز على ما يحتمل أن يكون قد حدث بالفعل.

٤٠٠ - وقد أحاطت نظريات المؤامرة وادعاءات التعتيم بهذه المسألة منذ بدايتها. وفي حين أن العديد من الدول الأعضاء الرئيسية قد استعرضت سجلاتها في المجالين الدبلوماسي والسياسي، فيما عدا استثناءات محدودة، فإن أيا منها تقريبا لم يقدم، حتى عام ٢٠١٧، معلومات صادرة عن كياناتها الاستخباراتية والأمنية والدفاعية، على الرغم من أن محفوظات هذه الكيانات هي المكان الذي يحتمل أن توجد فيه أوثق المعلومات صلة بالموضوع. وفي القرار ٢٥٢/٧٢، طُلب إلى الدول الأعضاء أن تستعرض محفوظاتها بحثا عن هذا النوع من المعلومات تحديدا، ووُضعت آلية تسمح لهذه الدول باستعراض محفوظاتها دون التزام بالإفصاح عن نتائج البحوث التي تجريها. وتتيح لها هذه الآلية أيضا القدرة على الدخول في ترتيبات تتعلق بالسرية، إذا رأت ذلك مناسبا، من أجل احترام التزاماتها بموجب القوانين المحلية. وبالفعل، فقد وُضعت ترتيبات مخصصة ومناسبة في مختلف الدول الأعضاء، منها على سبيل المثال السويد، التي اتخذت قرارا على مستوى مجلس الوزراء منحت بموجبه المسؤول المعيّن المستقل إمكانية الاطلاع دون قيود على مواد سرية، أو زامبيا وزمبابوي، اللتان اتخذتا قرارات من هذا القبيل عن طريق مكتب الرئاسة.

٤٠١ - وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن النهج الذي أصدرت الجمعية العامة توجيهات باتباعه قد أثبت نجاحه عموما، حيث شاركت أغلبية الدول الأعضاء بصورة مجدية في عملية كانت، من نواحٍ عديدة، غير مسبوقة. وينبغي بالفعل توقع عملية من هذا القبيل بالنظر إلى أن ملابسات حادث تحطم الطائرة التي أودت بحياة الأمين العام داغ همرشولد ومرافقيه كانت أيضا فريدة من نوعها ووقعت في سياق عالمي تغير منذ وقت طويل. وبناء على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العملية الحالية لا تسعى إلى أن تشكل سابقة، بل هي بالأحرى تهدف إلى إيجاد حل مرض يراعي المصالح الأمنية المشروعة للدول الأعضاء في الوقت الذي يتم فيه السعي بإخلاص لتيسير الإفصاح عن معلومات يبلغ عمرها ٦٠ سنة تقريبا وتتصل بأحداث، بل وبعالم، مضى منذ وقت طويل.

٤٠٢ - ورغم إعراب الأغلبية الواضحة في الجمعية العامة عن الرغبة في كشف حجاب الغموض، فإن الدول التي يُرجح أن تكون لديها معلومات هامة لم تفصح عنها. وإذا كانت هناك معلومات ستكشف لنا المزيد عن أسباب تحطم الطائرة، فما زال من المرجح أن يُعثر عليها في المحفوظات الاستخباراتية والأمنية والدفاعية لعدد صغير من الدول الأعضاء. وما زال من الضروري أن تؤكد تلك الدول الأعضاء بدقة وجود أي مواد ذات صلة أو، في حال عدم توافر هذه المواد ذات الصلة، الرد على الاستفسارات الموجهة إليها بصورة شاملة، وتقديم بيان صريح لا لبس فيه لطبيعة وأثر البحوث التي أجرتها.

٤٠٣ - وجدير بالذكر مرة أخرى أن الدول الأعضاء أجرت في العديد من الحالات أشكالا مختلفة من التحقيقات الداخلية غير المتصلة بهذا التحقيق بشأن أنشطتها في وسط أفريقيا في العقود التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية. وأصبحت نتائج العديد من هذه التحقيقات علنية منذ زمن بعيد، وهي تصف أمورا كانت في الماضي شديدة الحساسية، مثل ضلوع جهات أجنبية في تخطيط وتنفيذ عمليات اغتيال قادة أجانب. وبالتالي فإن هذا التحقيق لا يشق أي طريق جديد بمناقشته مواضيع قد تكون حساسة.

٤٠٤ - وإذا كان بالإمكان القول في هذه المرحلة بأن جميع المعلومات الممكنة قد تم تحديدها واستعراضها، فسيصبح بالإمكان عندئذ أن نخلص إلى الفرضية الأكثر احتمالا بصورة محايدة ومتجردة. غير أن ما ظهر من معلومات - من خلال جهود فردية خاصة لأشخاص نذروا أنفسهم لهذه الغاية ومن خلال تعاون الدول الأعضاء، على حد سواء - يبين أين يمكن إيجاد المزيد من المعلومات. وعلاوة على ذلك، وعلى النحو المفصل في هذا التقرير، قامت دول أعضاء بتغيير موقفها بشأن أمور معينة سبق أن ذكرت أنه لم يكن لديها علم بها. وقد أصبح إحجام دول أعضاء معينة عن تحديد معلومات إضافية حقيقة جوهرية في هذا الشأن، ولكنني لا أعتقد أننا بلغنا نقطة يمكن فيها القول بأن عدم التعاون يرقى إلى مستوى التستر المتعمد.

## باء - التوصيات

٤٠٥ - بناء على ما تقدم، أقترح أربع توصيات للعمل في المستقبل. وهي توصيات متوافقة ويمكن تنفيذها معا في وقت واحد.

٤٠٦ - **أولا، أوصي بأن تقوم الأمم المتحدة بتعيين شخص مستقل لمواصلة العمل المضطلع به عمَلا بالولاية الحالية للشخصية البارزة** - فقد تم تحديد الكثير من المعلومات الجديدة نتيجة للعمل الذي قام به المسؤولون المعيّنون المستقلون في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. غير أنه لم يستطع جميع المسؤولين المعيّنين المستقلين من الانتهاء من بحوثهم ضمن المدة الزمنية أو بالطريقة المطلوبة منهم. وعلاوة على

ذلك، حتى بالنسبة للمسؤولين المعيّنين المستقلين الذين استطاعوا التجاوب بالكامل مع الطلبات، فإن هذا التقرير قد يتضمن معلومات تقتضي زيادة تبادل المعلومات والتحقق من صحتها والقيام بأعمال إضافية أخرى. وقد يشمل ذلك إعادة النظر في عمليات البحث المضطلع بها بالفعل في ضوء المعلومات الجديدة، أو التعاون بين المسؤولين المعيّنين المستقلين، أو تقديم مسارات تحقيق أخرى.

٤٠٧ - وقد قمتُ، في حال تعيين شخص مستقل لمواصلة العمل، بإبراز مسائل أولية محددة للمتابعة، بما في ذلك دراسة تسيارية للصور الفوتوغرافية المقدمة من المسؤول المستقل المعيّن من قِبل السويد يبدو أنها تُظهر ثقوبا خلّفها الرصاص في ما قد يكون حطام الطائرة DC-6؛ والبحث عن أي سجلات متاحة لدخول الطائرات وخروجها من المطارات في برازافيل ومحيطها في أيلول/سبتمبر ١٩٦١؛ وتحليل المواد ذات الصلة بفان ريسيغيم، بما في ذلك سجلات الرحلات الجوية؛ وطلب معلومات محددة من المحفوظات الاستخبارية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ وطلب الاطلاع على مواد معهد جنوب أفريقيا للبحوث البحرية من جنوب أفريقيا؛ والبحث عن معلومات بشأن جيرماني وشافير؛ ومسائل أخرى مشار إليها في متن تقريري.

٤٠٨ - **ثانيا، أوصي بأن يتم حث الدول الأعضاء الرئيسية مرة أخرى على تعيين أو إعادة تعيين مسؤولين مستقلين رفيعي المستوى (المسؤولون المعينون المستقلون) لتحديد ما إذا كانت توجد معلومات ذات صلة في محفوظاتها الأمنية والاستخبارية والدفاعية** - وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن تشجيع الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، حسب مقتضى الحال، على تعيين أو إعادة تعيين مسؤولين مستقلين رفيعي المستوى تتاح لهم جميع التصاريح والموارد اللازمة لإجراء بحوث على النحو المطلوب.

٤٠٩ - وأشير إلى أن المسؤول المعيّن المستقل للولايات المتحدة ذكر في آخر رسالة وجهها إليّ في آذار/مارس ٢٠١٩ ما يلي: ”لقد وسّعت نطاق جهود البحث لتشمل وكالات استخبارات أخرى تابعة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن عمليات البحث هذه لن تكتمل في الموعد المحدد لتقريركم النهائي، فإننا نتطلع إلى العمل معكم في المستقبل“. وهذا نهج ينبغي تشجيعه مع جميع الدول الأعضاء المعنية.

٤١٠ - وبالنظر إلى الأطر الزمنية المطلوبة، فإنه ينبغي من ناحية مثالية أن يستمر عمل المسؤولين المعيّنين المستقلين للدول الأعضاء حتى قبل أن تعين الأمم المتحدة شخصا مستقلا، بالإشارة إلى المراسلات الواردة في مرفقات هذا التقرير. وكما ورد بيانه في التوصيات المعتمدة التي تضمنها تقرير عام ٢٠١٧، سيلزم أن يقوم المسؤولون المعيّنون المستقلون بفحص شامل للمحفوظات الاستخبارية والأمنية والدفاعية للتيقن مما إذا كانت تحتوي على معلومات تسلط الضوء على الظروف المحيطة بتحطم الطائرة SE-BDY، قبل تقديم موجز بنتائج عملهم في ظل ظروف سرية للغاية. وبعد تلقي هذه المعلومات، ينبغي أن تتاح لكل دولة من الدول الأعضاء فرصة لطلب حجب معلومات محددة قبل إطلاع الجمعية العامة على النتائج. وإذا ما جرى تحديد سجلات ذات صلة وتعذر مع ذلك الإفصاح عنها لأسباب أمنية أو غيرها من الأسباب، فإن الاعتراف عندئذ بوجود هذه السجلات سيشكل إسهاما كبيرا في السجل التاريخي.

٤١١ - وفي سياق يقع فيه عبء الإثبات بصورة غير متماثلة على دول أعضاء معينة، ويبدو من المحتمل جدا وجود معلومات محددة ومهمة غير مفصح عنها، من الأهمية بمكان تشجيع جميع الأطراف على التعامل بشفافية. ذلك أنه من دون التأكد من الإفصاح عن جميع المعلومات اللازمة للوصول إلى استنتاج،

أو الاطلاع عليها، لم يتسن لنا الوصول إلى استنتاجات قاطعة، رغم مرور ٥٨ عاما على هذا الحادث المأساوي.

٤١٢ - **ثالثا، أوصي بأن يقترح في إطار أي ولاية أخرى الوصول إلى استنتاج بشأن ما إذا كانت الدول الأعضاء قد امتثلت للعملية التي حددتها الجمعية العامة** - وفي حال إدراج هذا العنصر في أي ولاية مقبلة، قد يكون من المفيد أن تُترك للشخص المستقل مسألة ملاحظة ما إذا كان يمكن استخلاص أي استنتاج نتيجة لعدم التعاون كليا أو جزئيا. فهذا الشرط قد يكون مفيدا في كفالة أن يكون لهذا التحقيق استنتاج محدد يسعى إلى الوصول إليه فيما يتعلق بمستوى التعاون من جانب الدول الأعضاء المعنية.

٤١٣ - **رابعا، أوصي بأن تواصل الأمم المتحدة العمل من أجل جعل الوثائق الرئيسية للتحقيق المتعلق بداغ همرشولد متاحة للعموم من خلال مجموعة وثائق مكرسة للموضوع تتاح إلكترونيا** - وبخصوص هذا الموضوع، أشير إلى أن من الجدير بالاعتراف والثناء أن الأمم المتحدة قامت فعلا، بمبادرة منها، بإتاحة مجموعة وثائق إلكترونية مكرسة للموضوع، تتضمن الكثير من المعلومات الهامة. وعلى الرغم من أن أي أعمال أخرى من هذا القبيل هي في نهاية المطاف من اختصاص الأمين العام، فإنني أعتقد أن هذا النهج هو عملية تعزز الشفافية. ومن الناحية المثالية، يمكن النظر في إمكانية إدراج كل ما يمكن من سجلات الأمم المتحدة ومحفوظاتها المتصلة بهذا التحقيق ضمن مجموعة وثائق متاحة للعموم، بما يشمل المواد الأصلية التي اعتمد عليها الفريق المستقل والشخصية البارزة واستُند إليها في إعداد تقريري عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ وهذا التقرير. وبخصوص سجلات لجنة همرشولد، فإن من المفهوم لديَّ أنه عندما انتهت تلك اللجنة من عملها نقلت سجلاتها إلى الأمم المتحدة على أساس تفاهم مؤداه أنها لن تعترض على نشر تلك المواد للعلن.

٤١٤ - وختاما، أؤكد مرة أخرى على أهمية مواصلة العمل التعاوني في بحثنا عن الحقيقة. فهذه المسائل لا تدخل فحسب في صميم دور الأمم المتحدة في العالم وعلاقتها بالدول الأعضاء، بل إنها تشمل واجبنا تجاه أسر الضحايا وواجبنا الذي يملي علينا كتابة التاريخ بشكل صحيح. وقد أُحرز تقدم كبير مرة أخرى صوب فهم الحقيقة الكاملة فيما يتعلق بالظروف والملابسات التي أدت إلى حادث تحطم الطائرة SE-BDY. ويجب أن تُشجع الدول الأعضاء على مضاعفة مشاركتها النشطة، التي لا تزال ضرورية للتمكن في نهاية المطاف من تحديد المعلومات التي تتيح اختتام التحقيق في الحادث المأساوي.

# المرفقات*

## Independent Appointees (as at July 2019)

| | *Name and Title* | *Appointed* | *Archives reviewed* | *Reports* |
|---|---|---|---|---|
| Angola | – | – | Angola advised in April 2019 that colonial-era records were transferred to Portugal. See Report. | – |
| Belgium | Mr. Guy Rapaille (May–Oct 2018), Mr. Serge Lipszyc (from March 2019), President of the Standing Comm. of Control of Int. and Sec. Services (Committee R) and Dr. Kris Quanten, Lieut-Colonel, Military Instructor and Head of the Chair of Military History (Royal Military School) | May 2018; March 2019 | Full and unrestricted access, including classified files and archives of both the military and civil intelligence agencies of Belgium, the General Intelligence and Security Service (GISS) and the State Security (VSSE), files and archives of the Ministry of Defence. Does not include a review of private archives. | Oct 2018 (interim)<br>June 2019 (final) |
| Canada | Mr. Jeffrey Marder, Director, UN Division, Global Affairs | Oct 2018 | Full access to the central archives and records depository of the Government of Canada, Library and Archives Canada (LAC)(including also External Affairs (EA) (predecessor to Global Affairs Canada), Department of National Defence (DND) and the Privy Council Office (PCO)), military archives managed by the Department of National Defence; private archives. | May 2019 (final) |
| DRC | Mr. Daniel Felix Thabizé Yengolas Elemani, Political and Strategic Advisor to the Military Intelligence Staff | Oct 2018 | Full access to classified and unclassified archives, including intelligence, security and defence (not further particularised) | July 2019 (interim) |
| France | Emeritus Professor Maurice Vaïsse, (Sciences Po), Editor of the French Diplomatic Documents | May 2018 | Full access to searches in the following archives Ministry of Foreign Affairs (La Courneuve (Seine Saint-Denis) and Nantes (Loire atlantic)), Ministry of Culture, the National Archives (Pierrefitte (Seine Saint-Denis)) Ministry of Defense (or Armed Forces; Vincennes), the General Secretariat of Defense and National Security (SGDSN), Foreign Documentation and Counter-Espionage (SDECE; Paris) as well as private archives including Sciences Po History Centre (Paris), General Directorate for Aviation Civil Aviation Authority (DGCA) | Oct 2018 (interim)<br>May 2019 (final) |

* تُعمم المرفقات باللغة التي قُدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

| | *Name and Title* | *Appointed* | *Archives reviewed* | *Reports* |
|---|---|---|---|---|
| Germany | Ambassador Dr. Thomas Fitschen, Special Rep. for Cyber Foreign Policy and Cybersecurity, Federal Foreign Office | Aug 2018 | Full access confirmed. Archives not particularised. | Oct 2018 (interim)<br>June 2019 (final) |
| Portugal | Ambassador José Júlio Pereira Gomes | Feb 2019 | Full and unrestricted access to all records and archives, regardless of level of classification, including Diplomatic Archive, including Political Affairs Office of the Overseas Ministry, Historical Military Archive, National Defense Archive, Air Force Historical Archive, National Archive of "Torre do Tombo", Intelligence Services (PIDE/DGS), Historical Overseas Archive. | May 2019 (final) |
| Russia | – | – | – | – |
| South Africa | Ambassador Mxolisi Nkosi, Deputy Director-General, Global Governance and Contitutional Agenda, DIRC | May 2019 | – | – |
| Sweden | Ambassador Mathias Mossberg | Apr 2018 | All archives and records, including of the Ministry for Foreign Affairs (including migrated Foreign Office records), Swedish National Archives (including Swedish Royal Board of Civil Aviation, and Swedish Criminal State Police), Dag Hammarskjöld Archives (Collection – National Library of Sweden), Royal Board of Swedish Civil Aviation, Military Archives, Swedish Military Intelligence, National Defense Radio Establishment, Swedish Security Service, private archives (including Wallenberg, Atlas Copco, Transair, Virving, Hellstrom). | Oct 2018 (interim)<br>May 2019 (final) |
| UK | Graham Hand, Senior Sensitivity Reviewer, FCO | May 2019 | Holds "necessary security clearances". Archives and searches not particularised.<br>Response by letter of June 2019 – see Report. | No report – see letter |
| US | Eric Gaudiosi (Apr–Sep 2018), Joseph Manso (from Oct 2018), acting Principal Deputy Assistant Secretary, Bureau of International Organizations, Department of State | Apr 2018; Oct 2018 | Confirmed previous searches of Department of State, Department of Defence, CIA, NSA. Requested CIA and NSA renew searches. Stated searches ongoing.<br>Response by letter of April 2019 – see Report. | No report – see letter |

| | *Name and Title* | *Appointed* | *Archives reviewed* | *Reports* |
|---|---|---|---|---|
| Zambia | John Zulu, Director, Office of the President | Feb 2019 | Full and unrestricted access to all records and archives, including intelligence, defence and security archives and regardless of level of classification, including Civil Aviation Authority; Directorate of Defence Intelligence under the Ministry of Defence; National Archives of Zambia; Zambia Army; Zambia Air Force; Zambia National Service (an auxiliary wing of the Zambia Defence Force; Zambia Police Service; and Zambia Security Intelligence Service | June 2019 |
| Zimbabwe | Senator Dr. Sydney Sekeramayi, former Minister of Defence and National Security, and State Secretary | Oct 2018 | Full and unrestricted access to all archives and records of the Zimbabwe Defence Forces (ZDF, successor to the Royal Rhodesian Army (RRA)), Zimbabwe National Army (ZNA), Air Force of Zimbabwe (AFZ, successor to the Royal Rhodesian Air Force (RRAF)), Central Intelligence Organisation (CIO, successor to the Rhodesian Special Branch), Zimbabwe Republic Police (ZRP, successor to former Rhodesian police organisations and British South Africa Police), Civil Aviation Authority of Zimbabwe (CAAZ, successor to Rhodesian Department of Civil Aviation), Zimbabwe National Archives. | May 2019 (interim)<br>June 2019 (final) |

United Nations Nations Unies

EMINENT PERSON
APPOINTED BY THE SECRETARY-GENERAL PURSUANT TO GENERAL ASSEMBLY RESOLUTION 72/252
(DAG HAMMARSKJÖLD INVESTIGATION)

REFERENCE:

Le 20 mars 2019

Cher Mr. Ikouébé,

J'ai l'honneur de me référer à la résolution 72/252 adoptée par l'Assemblée Générale le 24 décembre 2017 relative à l'enquête sur les conditions et les circonstances de la mort tragique de Dag Hammarskjöld et des personnes qui l'accompagnaient (l'enquête Dag Hammarskjöld).

En tant qu'Éminente Personnalité, mon mandat actuel comprend l'examen et l'évaluation de la valeur probante de toute nouvelle information, et, dans la mesure du possible, l'aboutissement à des conclusions concernant les enquêtes déjà menées. A cet effet, je compte faire un rapport au Secrétaire Général dans le courant de l'été. Le Secrétaire Général en ensuite informera l'Assemblée Aénérale plus tard dans l'année.

Un domaine d'étude potentielle concerne l'avion « Dornier Do 28 » qui aurait pu être utilisé par les forces armées du Katanga en 1961. Il est possible que cet avion se soit rendu à Brazzaville au moment de la chute de l'avion du Secrétaire Général. Par conséquent, je vous écris afin de vous demander si les archives de la République du Congo peuvent être examinées dans le but de déterminer s'elle contiennent des informations sur:

- Si un avion Dornier Do-28A (possiblement avec le code d'enregistrement du vol « KA-3016, KA-0016, KA-0019 ou KA-19 ») était enregistré comme étant arrivé à l'aéroport de Brazzaville à tout moment en août 1961, ou entre 15 et 25 septembre 1961;

- S'il existe des traces d'un pilote belge, M. Jan van Risseghem, d'un pilote ouest-allemand, M. Heinrich Schäfer, ou d'un homme d'affaires belge, M. Jean Cassart, entré ou passant par Brazzaville entre le 15 et le 25 septembre 1961; et

- S'il existe des traces d'un avion Dornier Do-28A (possiblement avec le code d'enregistrement du vol « KA-3016, KA-0016, KA-0019 ou KA-19 »), M. Jan van Risseghem, M. Heinrich Schäfer, M. Jean Cassart ou le société belgo-congolaise « MITRACO » sont mentionnées dans des rapports de police ou de renseignement de août à octobre 1961.

His Excellency
Mr. Basile Ikouébé
Permanent Representative of the Republic of the Congo
to the United Nations,
New York, NY

Je ne sais pas précisément où la recherche des informations indiquées ci-dessus pourraient être effectuées. Toutefois, les sources potentielles peuvent être les archives nationales, les archives de l'aéroport de Brazzaville, les archives de la police, les archives du ministère de l'Intérieur ou d'autres archives de renseignements, de sécurité et de défense.

Je vous remercie par avance de l'attention que vous porterez à ma requête et j'attends votre réponse par email à l'adresse suivante dh.investigation@un.org.

Je vous prie d'accepter l'expression de mes sentiments distingués.

Mohamed Chande Othman
Eminent Person

United Nations Nations Unies

EMINENT PERSON

APPOINTED BY THE SECRETARY-GENERAL PURSUANT TO GENERAL ASSEMBLY RESOLUTION 72/252

(DAG HAMMARSKJÖLD INVESTIGATION)

19 March 2019

Dear Mr. Kuzmin,

I have the honour to refer to note verbale no. 1853 of 15 May 2018 from Mr. Dmitry Polyanskiy, Chargé d'Affaires, Permanent Mission of the Russian Federation to the United Nations. I have the further honour to refer to note verbale 3620/n of 5 October 2018 from Mr. Gennady Kuzmin, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission of the Russian Federation to the United Nations.

In note verbale No. 1853, it was stated that the competent authorities of the Russian Federation continue to review their intelligence, security, and defence archives to determine whether information relevant to the Dag Hammarskjöld Investigation exists. Further, in note verbale 3620/n it was stated that "no information relevant to the investigation has been discovered in the archives so far".

I take this opportunity to reiterate that it would be of immense assistance to the Dag Hammarskjöld Investigation if the Russian Federation were to appoint a specific Independent Appointee, in line with General Assembly resolution 72/252. Further, I would at all events be grateful for confirmation that a summary of the searches undertaken by the Russian Federation will include the following items, as listed under the topic of "Content of Reports" of my correspondence to the Russian Federation of 15 June 2018:

1. A statement regarding whether the Independent Appointee [or person conducting the searches] has received from his or her Government an explicit statement or declaration confirming full access to all records and archives, regardless of level of classification.
2. A description of the methodology applied.
3. A description of the searches carried out, including confirmation of the categories of records and archives that have been included in the searches, noting which, if any, have been partially or wholly unavailable, and the reasons therefor.
4. A summary in index form of relevant information identified, including a description of the type of information, its location, what it is relevant to, and its retained classification, if any.
5. Subject to retention or classification of specific documents, full copies (print or electronic) of all relevant materials identified.
6. Any further relevant summary of activities, or other comments.

Mr. Gennady Kuzmin
Deputy Permanent Representative of the Russian Federation
to the United Nations
New York, NY

7. In conjunction with the preceding, if a review does not identify relevant information, I will request an explicit and unequivocal statement to that effect.

Most importantly, with reference to item (7), I am requesting an explicit statement confirming that searches have encompassed all records and archives, without limitation and regardless of level of classification, including within intelligence, security, and defence archives. As I noted in my 2018 Interim Report, "without an explicit statement confirming the precise nature of the searches, particularly into the intelligence, security and military archives and records, an identification of whether relevant information exists, and an indication of the reasons for non-disclosure, the non-cooperation of any Member State may be seen as a failing in the international community's collective and ongoing effort in the search for the full truth of the tragic event".

Given that I am required to consolidate my reporting to the Secretary-General within the coming months, the Russian Federation's agreement to appoint an Independent Appointee would need to be confirmed by the end of March 2019, to allow at least two months in which to conduct the work. Although there is only a short amount of available time remaining within my current mandate, I am hopeful that we can work together during it to make constructive progress in support of this collective effort. I will await your response.

Please accept, Sir, the assurances of my highest consideration.

Mohamed Chande Othman
Eminent Person

United Nations Nations Unies

EMINENT PERSON

APPOINTED BY THE SECRETARY-GENERAL PURSUANT TO GENERAL ASSEMBLY RESOLUTION 72/252

(DAG HAMMARSKJÖLD INVESTIGATION)

REFERENCE:

19 March 2019

Excellency,

I have the honour to refer to my letter to you of 20 March 2018, confirming my reappointment as Eminent Person in 2018, and requesting confirmation by 20 April 2018 of the appointment by the Republic of South Africa of an independent and high-ranking official to conduct a dedicated internal review of its intelligence, security and defence archives. I have the further honour to refer to subsequent correspondence of 30 April, 15 June, and 17 August 2018, in which my request was restated.

As is evident from correspondence sent to South Africa in 2015, 2016, 2017, and 2018, it seems likely that unreleased and relevant information is available in the intelligence, security, and defence archives of South Africa, as well as political and diplomatic archives. Apart from the general historical context suggesting this, specific information on the record indicates that relevant information is likely to exist. It was for this reason that in 2018 South Africa, as well as 12 other Member States, was requested to appoint an independent and high-ranking official to conduct dedicated reviews of its own intelligence, security, and defence archives. Of those Member States requested, 9 have responded constructively, and from the work already done by a majority of Independent Appointees, significant new information has been identified. Although I have not received a response from Angola or the United Kingdom, I hope that progress may be made in respect of their engagement.

My requests for the appointment of an independent and high ranking official in 2018 followed from conversations held in April and June 2017 with you, various other Government Representatives, Advocate George Bizos, and a former researcher within South Africa's Truth and Reconciliation Commission (TRC). Following these discussions, it appeared to be the case that your Ministry of Justice and Constitutional Development had located documents referring to a purported "Operation Celeste", allegedly conducted by "the South African Institute for Maritime Research" (SAIMR), which were handed over to it by the former Chairperson of the TRC in 1998. I requested that these documents be non-

His Excellency
Mr. Jerry Matthews Matjila
Permanent Representative of the Republic of South Africa
to the United Nations
New York, NY

invasively tested; although I was informed that such permission would hopefully be forthcoming, no access to the documents has been granted.

Additional information obtained recently would also, if correct, confirm the existence of SAIMR and its operations in South Africa during the relevant period.

On the basis of the above and other information I have reviewed, I assess that it would remain essential for the comprehensiveness of the Dag Hammarskjold Investigation that South Africa appoint an independent and high-ranking official to conduct a dedicated internal review of its archives, including intelligence, security and defence archives, in accordance with resolution 72/252. This would include, without limitation, information contained in the archives of Republican Intelligence, the Defence Forces, Bureau of State Security, National Intelligence Service, Police (including Security Branch), State Security Agency, the TRC, and any destruction certificates or other information concerning archives that once existed. Further, it remains crucial to fulfilling my mandate to determine whether the purported SAIMR documents are authentic and reliable.

Accordingly, I renew the request made one year ago in March 2018 that South Africa appoint an independent and high-ranking official to conduct the necessary review. I also renew my request as a matter of urgency and utmost importance that South Africa make appropriate arrangements with me for the forensic testing of the SAIMR documents. Given that I am required to consolidate my reporting to the Secretary-General within the coming months, South Africa's agreement to take these steps would need to be confirmed by the end of March 2019, to allow at least two months in which to conduct the work. I am hopeful that these requests do not seem novel, noting that they are based on the same fundamental requests for information and assistance that were made under the United Nations led processes in 2015, 2016, 2017, 2018, and again this year.

As I noted in my 2018 Interim Report, "without an explicit statement confirming the precise nature of the searches, particularly into the intelligence, security and military archives and records, an identification of whether relevant information exists, and an indication of the reasons for non-disclosure, the non-cooperation of any Member State may be seen as a failing in the international community's collective and ongoing effort in the search for the full truth of the tragic event". Although there is only a short amount of available time remaining within my current mandate, I am hopeful that we can work together during it to make constructive progress in support of this collective effort.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Mohamed Chande Othman
Eminent Person

United Nations Nations Unies

EMINENT PERSON

APPOINTED BY THE SECRETARY-GENERAL PURSUANT TO GENERAL ASSEMBLY RESOLUTION 72/252

(DAG HAMMARSKJÖLD INVESTIGATION)

REFERENCE:

15 March 2019

Excellency,

I have the honour to refer to my letter to His Excellency Mr. Matthew Rycroft of 20 March 2018 confirming my reappointment as Eminent Person in 2018, and requesting confirmation by 20 April 2018 of the appointment by the United Kingdom of an independent and high-ranking official to conduct a dedicated internal review of its intelligence, security and defence archives. I have the further honour to refer to subsequent correspondence to you, including that of 30 April 2018 and 15 June 2018, in which my request was restated.

On 6 November 2018 Sir Alan Duncan responded to my letter of March 2018. In that response, he stated that the United Kingdom would not appoint an independent and high-ranking official. The reason given was that all information of direct value to the Investigation was said to have been made available by the United Kingdom in previous years, or had been released and was available publicly.

It is noted that a similar position to that stated on 6 November 2018 had been communicated on 10 June 2015[1]. However, that position was reconsidered in 2017, which led to beneficial results by way of additional new information being located in the United Kingdom's diplomatic archives. Based on the matters elucidated further below, it is my respectful submission that it would appear to be highly likely that additional relevant information is available in other archives of the United Kingdom; specifically, intelligence, security, and defence archives. As I noted in my Interim Report of November 2018, which was adopted by the Secretary-General with approval and presented to the General Assembly in December 2018, the deeper we have gone into the searches, the more relevant information has been found. Among other possibilities, the intelligence, security and defence archives of Member States have now been identified as probable sources for the generation of new and relevant information. Moreover, as the body of knowledge has expanded, further potentially relevant areas have been revealed.

[1] "The vast majority of UK material relating to these events has already been released to the National Archives at Kew and is available to the public there. The FCO has coordinated a search across all relevant UK departments. None of these departments have identified any pertinent material".

Her Excellency
Ms. Karen Pierce
Permanent Representative of the United Kingdom
to the United Nations, New York, NY

As previously noted, both the general historical context as well as specific information on the record indicates that further information exists. This includes a report from a Secret Intelligence Service (MI6) officer operative in Northern and Southern Rhodesia and the Congo, including in Katanga, in 1961; Federal Intelligence and Security Bureau (FISB) reports; statements made both on and off record by British officials; information received from other Member States; and other information. As an annexure to this correspondence, I include selected details of this information, and outline thematic areas for potential future searches.

It is moreover noted that previous official correspondence stated that the "total amount of information withheld [in diplomatic records] is very small and most of the redactions only consist of a few words"[2]. However, a review of information in British archives in 2017 indicated that there are still significant redactions, even within diplomatic records. I would be prepared to provide further particulars of this, should it assist.

On the basis of the foregoing, I would make the respectful observation that the record suggests that British intelligence, security and defence archives may not have been fully included in searches to date.[3] This may also have been the case with certain other Member States as well. It is for these reasons, and with a view to ensuring that information available to the Dag Hammarskjöld Investigation is comprehensive, that in 2018 the United Kingdom, as well as 12 other Member States, was requested to appoint an independent and high-ranking official to conduct dedicated reviews of its own intelligence, security, and defence archives. Of those Member States requested, 9 have responded constructively, and from the work already done by a majority of Independent Appointees, significant new information has been identified, including within archives that were once classified, closed or not subject to access. Although I have not received a response from Angola or South Africa (in addition to the United Kingdom), I hope that progress may be made in respect of their engagement.

On the basis of the above and other information I have reviewed, I assess that it would remain essential for the comprehensiveness of the Dag Hammarskjold Investigation that the United Kingdom appoint an independent and high-ranking official to conduct a dedicated internal review of intelligence, security and defence archives, in accordance with resolution 72/252. This would include, without limitation, information held (including by the FCO) that is not yet due for

[2] See response of 10 June 2015.

[3] By way of official response, the United Kingdom was requested in November 2015 to confirm that its search of "all relevant UK departments" included a search of "all security and intelligence agencies". A response was received from the Permanent Mission of the United Kingdom on 23 June 2016, in which it was indicated that "the United Kingdom's position on release of information has not changed since [its letter to the Panel of 10 June 2015]". On the topic of whether "all relevant UK departments" included a search of "all security and intelligence agencies" the response merely repeated the question itself, stating "the Foreign and Commonwealth Office (FCO) coordinated a search across all relevant UK departments". This is understood to mean that searches did not include intelligence, security, and defence archives.

declassification, is closed, or has been retained, as well as that within the records and archives of the Security Service (MI5), the Secret Intelligence Service (MI6), Government Communications Headquarters (GCHQ), the armed services (and related intelligence services such as Defence Intelligence), as well as the Federal Intelligence and Security Bureau (FISB), the intelligence and security arm of the colonial Federation of Rhodesia and Nyasaland. In addition to these archives, it would be beneficial if it could also be confirmed that searches have included within the Special Collections at Hanslope Park (and in particular, those archives relating to Rhodesia), related files at Whitehall, the Permanent USG's department, documents covered by individual, blanket, Lord Chancellor's Instruments and/or other Instruments (including freedom of information exemptions), the "Top Secret Independent Records" (1953–1963, including the inventory thereto), Ministry of Defence archives, including at Portsmouth and Swadlincote, and any destruction certificates for archives that once existed.

Accordingly, I renew the request made one year ago in March 2018 that the United Kingdom appoint an independent and high-ranking official to conduct a dedicated internal review of its intelligence, security and defence archives in respect of this matter. At the same time, I request a meeting with the head of the Secret Intelligence Service, given that the Report of Neil Ritchie remains a highly relevant document and a starting point for further enquiry. (So do the specific thematic areas I have summarised in the annexure, and which also invite searches.) Given that I am required to consolidate my reporting to the Secretary-General within the coming months, the United Kingdom's agreement to take these steps would need to be confirmed by the end of March 2019, to allow at least two months in which to conduct the work. I am hopeful that these requests do not seem novel, noting that they are based on the same fundamental requests for information and assistance that were made under the United Nations led processes in 2015, 2016, 2017, 2018, and again this year.

As I noted in my 2018 Interim Report, "without an explicit statement confirming the precise nature of the searches, particularly into the intelligence, security and military archives and records, an identification of whether relevant information exists, and an indication of the reasons for non-disclosure, the non-cooperation of any Member State may be seen as a failing in the international community's collective and ongoing effort in the search for the full truth of the tragic event". Although there is only a short amount of available time remaining within my current mandate, I am hopeful that we can work together during it to make constructive progress in support of this collective effort by the United Nations community.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Mohamed Chande Othman
Eminent Person

**Annexure: Thematic areas for potential searches**

It seems highly probable that unreleased and relevant information is likely to be available in intelligence, security, and defence archives, including in relation to the following matters:

Existence of the "Secret: Report by Neil Ritchie" (First Secretary at the British High Commission in Salisbury and MI6 officer)

Neil Ritchie was an MI6 officer and first secretary at the High Commission in Salisbury, who was in and around Ndola on an assignment relating to Hammarskjöld's visit for six days before and after the time of the crash. He was in frequent communication with Lord Alport and the British consul in Katanga, Denzil Dunnett, throughout this period. The "Neil Ritchie Report" was not disclosed by the Government to any of the official enquiries, despite the important information it contained. Its existence and content confirm the presence of the British secret intelligence services in the area, and MI5/MI6 key involvement in and reporting about circumstances related to the activities of Hammarskjöld leading up to the night of 17-18 September 1961. To recall a summary of the relevant background, in September 1961 Tshombe, the leader of Katanga, agreed to meet with Hammarskjöld to discuss a ceasefire. Preparations for the meeting and reconnaissance of the venue were facilitated through Ritchie and Dunnet. On the day of the proposed meeting, 17 September 1961, Ritchie went himself with two small aircraft to collect Tshombe and Dunnett to travel to Ndola. He liaised with local and international diplomatic and corporate figures including Sir Ronald Prain, head of the Rhodesian Selection Trust, and Henry Fortemps, the assistant director general of Union Minière in Elisabethville.

British officials' own communications refer to Neil Ritchie, including at least three communications of 17 September 1961 from Lord Alport to the Commonwealth Relations Office. Despite the pivotal role played by MI5/MI6 personnel (in additional to other British and other personnel) in arranging the meeting between Hammarskjöld and Tshombe, no relevant records have been disclosed, even in redacted format. It would appear to be highly unlikely that no further records were created by Ritchie, Dunnett, or others, including Lady Daphne Park, stationed at the British Embassy in Leopoldville whose presence in the relevant area with MI6 is a matter of record.

Van Risseghem

In 2015 information was received that a Belgian pilot named Jan van Risseghem (also identified as "Van Reisseghem", "Van Rysseghem", "Van Reisenghan", "Van Riesseghel" and other variations) may have piloted a Fouga Magister, which was said to have shot down Hammarskjöld's plane. Van Risseghem was in the service of the armed forces of Katanga, and was a person of interest cited

by the US Ambassador Leopoldville, as well as the United Nations. Recent research and information indicates that van Risseghem was a pilot with the British Royal Air Force during World War II, and that he was both the son of and married to British citizens. Allegations from Mr Pierre Coppens in 2018 confirm this alleged background, and state that van Risseghem admitted his involvement in an attack on Hammarskjöld's plane. Van Risseghem allegedly stated 'in life, sometimes you have to do things that you don't want to do, but they are an order'". If correct, van Risseghem's military service in the United Kingdom and the citizenship of his mother and wife, among other things, may make it likely that British intelligence, security, and defence archives contain potentially important information on van Risseghem. Of key interest to the Hammarskjold Investigation is the conclusive establishment of his whereabouts on 17 and 18 September 1961.

Rhodesian archives

During the course of 2013 a release of some of the 'migrated archives' of the Northern Rhodesian files was made to the British National Archives. It is unclear to what extent, if any, certain of these archives remained inaccessible at the time of previous searches, or whether they have been included in searches at all. Northern Rhodesian archives have never been conclusively searched, and remain important for many reasons, including that the recent Investigations have been able to rule out the possibility that there was another non-Katangan aircraft in the air that night, or what activity occurred within Northern Rhodesian airspace. If migrated Northern Rhodesian intelligence, security and defence archives exist in the United Kingdom and have not been fully searched, they are likely to hold relevant new information.

Information on intercepted communications

Various diplomatic records refer to the interception of United Nations communications, which the Rhodesian and British authorities were apparently able to decode. As one example, correspondence of 13 October 1961 from the Foreign Office to the Permanent Mission of the United Kingdom to the United Nations forwards the details of military movements of United Nations forces obtained by means of "wireless intercepts" and "signals intercepts". The intercepts include communications from United Nations Headquarters Katanga Command to its air operations in Leopoldville. Further, in documents received from the United States, the United States Consul in Elisabethville also reported by cable of 5 January 1961 to the Department of State that the British Consul in Elisabethville had "read [him] the text of intercepted cable from [the] UN Commander at Albertville, reporting to [United Nations representative] Dayal". Further to this, the findings of the 2015 and 2017 Reports that US and British services monitored and decrypted Secretary-General Hammarskjöld's official code cables have not been challenged.

Authorities including Rhodesian and British appear to have intercepted United Nations communications in a systemic manner in the Congo in 1961. It is feasible that a better understanding of the extent of interception capabilities may clarify

whether there is a likelihood that there was a true absence of further communications on 17 September 1961 from flight SE-BDY, other than those already known. Either the presence of additional communications, or the absence of them despite ongoing interception monitoring, would greatly assist our knowledge of events.

Communications transmitted from Hammarskjöld's plane

In a telegram from Lord Alport of 18 September 1961, he reported that the "Plane from Leopoldville assumed to be carry Hammarskjöld passed without landing or making contact". Dunnett however stated that on the night of 17-18 September he overheard a radio call between Hammarskjöld's flight ("SE-BDY") and the Ndola Control Tower in which SE-BDY reported that it would be landing at Ndola within a quarter of an hour. Although Dunnett's account has not been denied, no such records have apparently been searched for officially in British archives. If there were such radio communications overheard by Dunnett, it is most likely that their existence (as well as the existence or absence of other similar communications) was recorded, and may hold important new information. This is a significant possibility, noting the matters referred to in the preceding paragraphs regarding interception of communications.

Time of discovery of crash

British diplomat Sir Brian Unwin, the assistant to Lord Alport at the time of the crash, has stated that he and Lord Alport were informed by Lord Landsdowne between 1330 and 1500 hours (local time) that "there had been a crash and they'd found it and Hammarskjöld was dead". These comments indicate that he and Lord Alport were informed about the discovery of the crash site before the official account of the site having been discovered by the authorities at 1510 hours (Lord Alport has stated that the time was 1400 hours). If high ranking British officials had been made aware of the crash before the official discovery time, it is likely that there is documentation that has not been disclosed regarding initial reports upon which these notifications were based.

Paul Abram – statement regarding GCHQ

US citizen and former US Air Force Security Service Officer Paul Abram has stated that he recorded information on a tape regarding an interception of an attack on Hammarskjöld's plane. He stated that the tape would have been shared with the US National Security Agency (NSA) location in Fort Meade, Maryland, and with GCHQ, in original and by fax. GCHQ records may be able to confirm or deny the existence of the transmission Abram states that he heard on the night of 17-18 September 1961.

British influence on initial enquiries

In a letter of 24 April 1962 from Alan Campbell, Counsellor of the Permanent Mission of the United Kingdom to the United Nations, addressed to Michael Wilford, of the Foreign Office, Campbell makes various references to the United Kingdom having been provided with the 1961 Commission's report in draft before its issuance — a fact of which he acknowledged there was "a certain delicacy about revealing" — and to the United Kingdom having negotiated changes to its text. The letter states, "I think the Secretariat have now produced a satisfactory revision of the draft". It mentions specific changes in the draft that the United Kingdom sought from the Secretary of the 1961 Commission, and it appears that at least one of the revisions sought by the United Kingdom made its way into the text of the final report. In the same letter from Campbell to Wilford, Campbell noted that it was "regrettable" that the "Commission ha[d] decided to stick to their own draft" instead of altering their conclusions to agree with the suggestion of ruling out sabotage or external attack.

Further, an attempt to influence the 1961 Commission was apparently exerted by a British member of the Rhodesian Commission of Inquiry. In a letter of 19 February 1962 from Justice Lloyd-Jacob to the United Kingdom Secretary of State, Earl Home, Justice Lloyd-Jacob stated, "I hope you are not too apprehensive of the possible conclusions of the United Nations Committee. The members of it will I think (and in private discussion with two of them I have so urged them) concentrate upon the preflight position in the Congo…". Justice Lloyd-Jacob also advised Earl Home that "on the issue of causation of the crash I should expect them [i.e. the 1961 Commission] to concur in our findings". If it is the case that an attempt was made to influence the 1961 Commission to rule out sabotage or other malicious action as a probable cause or causes of the air crash, further information may exist to confirm or explain why this outcome was sought.

Commercial records

Further to the preceding, it may be possible for the United Kingdom to facilitate queries in areas additional to intelligence, security, and defence archives, in a manner that has not yet been fully explored. As one example, British companies including Tanganyika Concessions, the Rhodesian Selection Trust and the British South Africa Company operated in the area at the relevant time, and had links to the British Government, as well as to US and South African mining interests. Union Minière also shared directors and had close relations with Tanganyika Concessions. Given the role of British officials in cooperating with Union Minière to facilitate the meeting that Hammarskjold was travelling to when his plane crashed, it is possible that relevant information may be identified that refers to or is within the archives of these or other British companies.

United Nations Nations Unies

EMINENT PERSON

APPOINTED BY THE SECRETARY-GENERAL PURSUANT TO GENERAL ASSEMBLY RESOLUTION 72/252

(DAG HAMMARSKJÖLD INVESTIGATION)

24 March 2019

Dear Mr. Manso,

I have the honour to refer to correspondence from the United States of America dated 12 April 2018 confirming Mr. Eric Gaudiosi's appointment as independent and high-ranking appointee (the Independent Appointee), mandated by the Government of the United States to conduct a dedicated internal review of its records and archives, including intelligence, security and defence archives, to determine whether information relevant to the Dag Hammarskjöld Investigation exists. On 3 October 2018 I was advised that you would replace Mr. Gaudiosi as Independent Appointee; this change in your role notwithstanding, I note that you had previously been included on communications with Mr. Gaudiosi since shortly after his appointment.

By letter of 13 June 2018 I outlined the general methodology requested of Independent Appointees. As part of this, I requested that a brief interim written report be provided to me in October 2018, identifying, inter alia, whether full access had been granted to all records and archives, regardless of level of classification (including intelligence, security, and defence archives); a description of searches carried out; and an identification of relevant information that had been identified. Despite following up on the matter on multiple occasions, I did not receive an interim report from the United States in 2018. I was however advised that searches remained ongoing. On 6 December 2018, I provided you with a copy of my Interim Report to the Secretary-General.

The record suggests that searches for relevant information in this matter that were conducted before 2018 may have been limited to diplomatic and/or political archives in various Member States. Indeed, documents received from the United States Government in previous years appear to have been entirely from such sources, notwithstanding that both the general historical context as well as specific information of record suggest that it is highly likely that additional relevant information is available in other archives of the United States. For example, the existing record includes: statements and documentation from Central Intelligence Agency (CIA), National Security Agency (NSA), and armed services personnel who were stationed to or worked thematically on the area within and surrounding the Congo during the 1950s-1960s; information received from other Member States; and other information such as that in private archives, as well as, for example, the summary records of the Church and Pike Committees, which indicate that their complete records (which remain inaccessible publicly) may contain further relevant information. Moreover, sources have shown what may be a possible conflict or difference between official US Government policy vs. CIA activities over the period in question, which, if true, makes it even more important that archives beyond those in the diplomatic and/or political spheres are examined.

Mr. Joseph Manso
By email

With a view to ensuring that information available to the Dag Hammarskjöld Investigation is comprehensive, in 2018 the United States, as well as 12 other Member States, was requested to appoint an independent and high-ranking official to conduct dedicated reviews of its own intelligence, security, and defence archives. As I noted in my Interim Report, which was adopted by the Secretary-General with approval and presented to the General Assembly in December 2018, the deeper we have gone into the searches, the more relevant information has been found. Moreover, as the body of knowledge has expanded, further potentially relevant areas have been revealed.

Indeed, the responses given by the United States in previous years have themselves continued to evolve. By way of example, in 2015 and 2016 the United States stated that it did not have any responsive information regarding the following matters, all of which have been assessed as having probative value to the Investigation: the presence of US aircraft in and around Ndola in September 1961; the supply of Fouga aircraft to Katanga in 1960-61; and the service record of Mr. Paul Abram. However, in 2017, when presented with information that showed that the United States was involved in and had relevant information on these matters, documents were provided to me confirming that was in fact the case. As an annexure to this correspondence, I include selected details of this information, and outline thematic areas for your ongoing searches.

On the basis of the above and other information I have reviewed, I assess that it would remain essential for the comprehensiveness of the Dag Hammarskjold Investigation that the United States confirm the exhaustive nature of its dedicated internal review of intelligence, security and defence archives, in accordance with resolution 72/252. This would include that searches have also been conducted of, without limitation, information held (including by the Department of State) that is not yet due for declassification, is closed, or has been retained, as well as that within the records and archives of: the CIA (including but not limited to any records held by the Department of Plans; the Directorate of Operations; the Directorate of Intelligence for the Africa Division, the Congo / Elizabethville station, the Congo / Katanga base, the Johannesburg station, and British Rhodesia liaison office; Project ZR/RIFLE; and Office of Current Intelligence); the NSA (including but not limited to any records held by the Office of Signals Intelligence Operations (SIGINT) including but not limited to in "G Group" for Africa (formerly ALLO of 'all other countries'), and the Office of Research and Engineering in its Intercept Equipment Division for Africa); the Defense Intelligence Agency (DIA, established 1 August 1961) (including but not limited to any records held by the Directorate for Management & Operations and its sub-directorates for Collection Management, Attachés and Training, and Plans and Policy); the Air Force Intelligence Service (including but not limited to any records held by the Directorate of Operational Intelligence and Directorate of Attaché Affairs); the US Navy and the US Army Intelligence and Security Command (INSCOM); the US Department of State (including but not limited to, any records held by the Bureau of Intelligence Research (INR)'s Office of Analysis for Africa, and the Central Foreign Policy Files, and Bureau of African Affairs); the Federal Bureau of Investigation (FBI); and the complete records of any relevant congressional, senatorial, judicial, or executive bodies (including but not limited to the Church and Pike Committees, and the Rockefeller Commission). Searches should of course include among any indexes or

reference material referring to archives that once existed (such as destruction certificates or equivalent).

As will be recalled, in the coming months I am required to address my final report to the Secretary-General. Although I initially requested final reports from Independent Appointees by 30 March 2019, other Independent Appointees have requested additional time to conduct deeper searches, on which basis I have extended the deadline until 30 April 2019. This would, however, represent the latest date on which I could receive the final reports and still have time to meaningfully review and convey their results. I would therefore again reiterate my request that your final report be received in a timely manner, addressing in full the methodology conveyed in my letter of 13 June 2018. Should you have any queries, I would hope that the additional time available will allow you to raise them immediately, in order that we may address them constructively together.
I am hopeful that these requests do not seem novel, noting that they are based on the same fundamental requests for information and assistance that were made under the United Nations led processes in 2015, 2016, 2017, 2018, and again this year.

As I noted in my 2018 Interim Report, "without an explicit statement confirming the precise nature of the searches, particularly into the intelligence, security and military archives and records, an identification of whether relevant information exists, and an indication of the reasons for any non-disclosure, the non-cooperation of any Member State may be seen as a failing in the international community's collective and ongoing effort in the search for the full truth of the tragic event". Although there is only a short amount of available time remaining within my current mandate, I am confident that we can work together during it to make constructive progress in support of this collective effort by the United Nations community.

With my sincere regards,

Mohamed Chande Othman
Eminent Person

**Annexure: Thematic areas for potential searches**

It seems highly probable that unreleased and relevant information is likely to be available in intelligence, security, and defence archives, including in relation to the following matters:

Intercepts or other evidence of communications transmitted from Hammarskjöld's plane, or other planes, equipment, and facilities.

One of the primary areas of interest for potentially relevant information relates to what occurred during the actual flight; this may include radio intercepts and related records (including, for example, tapes, transcripts, secondary/tertiary information and other material), or other potential communications between aircraft, ground forces and air traffic control. The historical record strongly suggests that Governments, including the United States, which had a presence in and around the Congo region at the time, may hold such evidence. Any such information, if verifiable, will be likely to either prove or disprove one or more of the existing hypotheses of the tragic event, bringing us more proximate to closure.

In respect of the United States, it has been noted that from the specific evidence of US radio monitoring activities at Ndola airport, as well as from the broader evidence of the NSA's worldwide monitoring activities around 1961, it is highly likely that all local and regional Ndola radio traffic on the night of 17-18 September 1961 was tracked and recorded by the NSA, and possibly also by the CIA. In this regard, of primary importance would be any recording, transcription, or any other record of such radio traffic intercepted, received, or relayed by the NSA at any station worldwide, on the night of 17-18 September 1961, concerning: the Secretary-General's plane; the landing or approach of any aircraft at Ndola, Northern Rhodesia; and/or an attack on any aircraft.

*Information on intercepted communications – Paul Abram*

Paul Abram, former United States Air Force Security Services Officer has described hearing transmissions related to the shooting down of an aircraft in or near the Congo on the night of 17 to 18 September 1961 while stationed at a United States National Security Agency (NSA) listening post in Irakleio, Greece. As previously reported, Abram stated specifically that on the night of 17 to 18 September he heard someone say over the radio: "Here comes the plane … the plane is well lit", followed by someone on another frequency stating in non-American accented English, "the Americans just shot down a UN plane", which was followed by a significant increase in "radio chatter". Abram stated that he recorded the information on a tape and that the tape would have been shared with the NSA location in Fort Meade, Maryland, and with Government Communications Headquarters (GCHQ), the British intelligence and security organization, in original and by fax. He stated that his NSA supervisors were in Irakleio and at the United

States Air Force Security Service Headquarters at Kelly Air Base in San Antonio, Texas.

The United States did not respond to requests for information regarding Abram's service in 2015. In June 2016, the United States stated that it did not have information on Abram. When I provided further information received from Abram concerning his service record in 2017 (including his including his Force number and service record, education record, and identifier/code of "AbelBaker"), the United States again stated in June 2017 that "[w]e have been unable to locate any further information about Mr. Abram. We are unable to authenticate the documents you provided purporting to show Mr. Abram's service. We are not aware of any information or documentation in the possession of the US Government which would support or lend credence to Mr. Abram's claims." However, a mere number of days prior to finalizing my 2017 Report, I received information from the United States confirming that Abram had been a "voice intercept protocol specialist", but that "United States Air Force records … provide that Paul Abram's tour in Crete began on October 24, 1959. The records further provide that the date Paul Abram returned to the United States was April 7, 1961. Thus, it appears that Paul Abram was not in Crete in September of 1961". In response, Abram stated that the dates listed on the form could not have been correct (he based his recollection on other important life events that had occurred at or near October 1959), that he had definitely been in Crete in September 1961, and that he believed the record (including both the duration and the start/end dates of service in Crete) to have been misrepresented.

During 2013-2017, the United States had advised that it did not have information regarding Abram, notwithstanding the fact that significant details including his service location, role and service record number had been conveyed for verification. No explanation was given in 2017 regarding why a service record was suddenly able to be located. If comprehensive searches were not conducted before 2017, then it may be the case that all matters considered and searches conducted by the United States before then would need to be reviewed. In any event, in 2018, I requested the United States to follow up on the information that confirmed Abram to have been an intercept specialist operating in Crete. Specifically, matters that need to be ascertained include: why Abram's service record was not located until 2017; full details of Abram's service, including but not limited to his attachment to the NSA; Abram's claim to have been stationed in Crete in September 1961; an explanation of the new documentation received in 2017 (which appears to be an internal military form with many abbreviated words, including in military vocabulary); whether, regardless of Abram's presence, the records of the NSA listening station in Crete (and other such relevant facilities) have been exhaustively reviewed for records of communications on 17-18 September 1961; whether it is correct that tapes or other records of such communications were shared with other US entities (including the CIA) and/or GCHQ, or other foreign intelligence, security, and defence entities; whether other service personnel at the facility in question, or similar facilities, who were working at the relevant time, have been contacted to confirm whether they recall hearing or reading a transmission, recording, or transcript, as described.

*Information on intercepted communications – Charles Southall*

Charles Southall was a "processing and reporting" officer stationed at a naval communications facility of NSA near Nicosia in 1961. He has consistently stated that on 17-18 September 1961 he overheard a CIA intercept that was shared with the NSA, describing an attack on what was understood to be Hammarskjöld's plane. Southall stated that four or five other staff also heard the recording or read the transcript. Southall also stated that he was informed by his Communications Watch Officer or another officer present at the relevant time that a Belgian pilot known as the "Lone Ranger", flying a Fouga Magister aircraft used by Katangan forces, made the transmission and that the pilot "must be waiting for Hammarskjöld's plane". It will be recalled that the references to the "Lone Ranger" and the Fouga Magister were also made by the United States Ambassador in Leopoldville, Edmund Gullion.

The United States confirmed in 2016 that Southall had joined the Navy in 1955, was released from active duty in 1969 and retired as a commander from the Naval Reserve in 1978. However, the United States did not respond to queries whether Southall was stationed in Greece or whether he worked in support of NSA, as he had stated. In 2018, I requested the United States to follow up on the information regarding Southall's service record and claims. Although in 2018 it was stated that the United States was not aware of any information which would support or lend credence to Southall's claims, specific matters remain to be ascertained, including: full details of Southall's service, including but not limited to his attachment to the NSA; whether the limited nature of searches regarding Abram (described above) that led to relevant information not being discovered in 2013-2017 may also have affected searches regarding Southall; Southall's claim to have been stationed in Greece in September 1961; whether, regardless of Southall's presence, the records of the listening station in Greece (and other such relevant facilities) have been exhaustively reviewed for records of communications on 17-18 September 1961; whether it is correct that tapes or other records of such communications were shared with other US entities (including the CIA) and/or GCHQ, or other foreign intelligence, security, and defence entities; whether other service personnel at the facility in question, or similar facilities, who were working at the relevant time, have been contacted to confirm whether they recall hearing or reading a transmission, recording, or transcript, as described; and the full details of any internal US investigations into the allegations made by Mr. Southall, during the 1990s or since.

*Information on intercepted communications – UN communications*

Various diplomatic records refer to the interception of United Nations communications, which the Rhodesian and British authorities were apparently able to decode. As one example, correspondence of 13 October 1961 from the Foreign Office to the Permanent Mission of the United Kingdom to the United Nations forwards the details of military movements of United Nations forces obtained by means of "wireless intercepts" and "signals intercepts". The intercepts include

communications from United Nations Headquarters Katanga Command to its air operations in Leopoldville. Further, in documents received from the United States, the United States Consul in Elisabethville also reported by cable of 5 January 1961 to the Department of State that the British Consul in Elisabethville had "read [him] the text of intercepted cable from [the] UN Commander at Albertville, reporting to [United Nations representative] Dayal". Further to this, the findings of the 2015 and 2017 Reports that US and British services intercepted, monitored and decrypted Secretary-General Hammarskjöld's official code cables have not been challenged; indeed, in 2017 the United States advised that it did not have any comment to make on this issue.

It is feasible that a better understanding of the extent of interception capabilities in general may clarify whether there is a likelihood that there was a true absence of further communications on 17 September 1961 from flight SE-BDY, other than those already known. Either the presence of additional communications, or the absence of them despite ongoing interception monitoring, would greatly assist our knowledge of events.

*Information on intercepted communications – US facilities*

It has been established since the initial enquiries in 1961-62 that at least three United States Air Force Dakota aircraft were in Elisabethville or Ndola on 17 September 1961, and that all three were in Ndola by 18 September 1961. A communication from the United States of 10 June 2016 stated however that US Air Force searches on this issue had not found any documents or information. Despite this statement, in response to contradictory information I provided in 2017, the United States confirmed that in fact a US Army and Navy Attachés' aircraft had been in Ndola between 15 and 18 September 1961, that two planes (a US Air Attaché plane and a US Pretoria Attaché plane) were in Elisabethville from 15 to 17 September before moving to Ndola on 18 September, and that there were therefore on 18 September 1961 at least three US aircraft in the Ndola area.

Other information establishes that the US equipment and facilities were transmitting communications from Ndola to Elisabethville, Leopoldville and Washington, D.C, by the "single sideband" radio on at least one of the planes. Rhodesian and United Kingdom authorities had also previously reported that US Air Attachés' aircraft in Leopoldville and Pretoria had been parked for some days on the apron at Ndola airport, in continuous contact with Leopoldville, Elisabethville, New York and Washington, and from time to time with UN aircraft in the air. Lord Alport, then UK High Commissioner, had also stated that "we thought it possible that this [Dakota] aircraft was in communication with [Hammarskjöld's] plane", and former British diplomat, Sir Brian Unwin, as well as Squadron Leader Mussell of the Royal Rhodesian Air Force, also confirmed their respective understanding that the US planes were turned on and transmitting messages. Accordingly, specific matters remain to be ascertained, including: whether US aircraft or other equipment may have sent a transmission on 17-18 September 1961, or whether any of three Dakota

aircraft discussed above may have received, intercepted or acted as a relay station for other radio communications; whether any US aircraft (including the Dakotas) were used as a recording and/or relay station (e.g. a field command post) for any VHF or other transmissions in the area; whether any other means of collecting information through signal and communications intelligence in and around the Ndola area was conducted or received by the US at the time in question.

Air forces of Katanga – equipment and personnel

In 2015 information was received that a Belgian pilot named Jan van Risseghem (also identified as "Van Reisseghem", "Van Rysseghem", "Van Reisenghan", "Van Riesseghel" and other variations) may have piloted a Fouga Magister, which was said to have shot down Hammarskjöld's plane. Van Risseghem was in the service of the armed forces of Katanga, and was a person of interest cited by the US Ambassador in Leopoldville, as well as the United Nations.

Communications between 15-18 September 1961 from US Ambassador Edmund Gullion claim that Hammarskjöld's plane "may have been shot down", and provide reports of a "flash in the air". According to the communications, one or both of these pieces of information were also passed on immediately to the White House, the Secretary of Defence, the Army, the Navy, the Air Force and CIA. Ambassador Gullion had also reported in preceding days on aerial harassment of UN aircraft by, and the possible visual sighting of, Van Reisseghem [van Risseghem].

Recent research and information indicates that van Risseghem was a pilot with the British Royal Air Force during World War II, and that he was both the son of and married to British citizens. Allegations from Mr Pierre Coppens in 2018 confirm this alleged background, and state that van Risseghem admitted his involvement in an attack on Hammarskjöld's plane. Van Risseghem allegedly stated 'in life, sometimes you have to do things that you don't want to do, but they are an order'". Various information in US diplomatic archives already reviewed may make it likely that US intelligence, security, and defence archives contain potentially important information on van Risseghem. Of key interest to the Hammarskjold Investigation is the conclusive establishment of his whereabouts on 17 and 18 September 1961.

Gullion's and others' communications around the relevant time also describe night attacks by a Fouga, air-to-air attacks by Katangan forces (including on US aircract), and the possible operational presence of more than one Fouga in September 1961. It would remain to be confirmed that the United States' searches for information on van Risseghem (including spelling variations) and the aerial forces of Katanga have been conducted across all potentially relevant records and archival sources, including those referred to in this letter.

SAIMR

In 2017, the United States advised that it had "been unable to locate any information regarding a purported 'Operation Celeste' or the 'South African Institute for Maritime Research [SAIMR]'". Given that new information from other sources has been received in 2018 regarding the existence of SAIMR and its operations between the 1960s – 1980s, as well as the alleged involvement of the CIA in the purported 'Operation Celeste', it would be necessary to confirm that United States' searches for this information have been conducted across all potentially relevant records and archival sources, including those referred to in this letter.

Other

Investigative journalists Joe Trento and Dave Roman in their August 1978 article in Penthouse Magazine titled the "KGB In New York: The United Nations Soviet Spy Base" mention (1) a secret 1962 CIA report given to President Kennedy that stated "[t]here is evidence collected by our technical field operatives that the explosive device aboard the aircraft was of standard KGB incendiary design"; and (2) a report about a Soviet KGB agent named S. A. Vinogradov being involved in the death of Hammarskjold. Please confirm whether references to such records exist within archives.